

مجلة جامعة

تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

أيُّها القرَّاء الكرام
نرحِّب بكلِّ مقالٍ علميٍّ مفيد
ونسعَد بكلِّ نَقْدٍ هادفٍ سديدٍ.

فمجلة «**الإصلاح**»
وسيلة لنشر العلم النَّافع

العنوان:

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي دوزي، قطعة (01)، رقم (06) باب الزوار ـ الجزائر

الهاتف والفاكس: 63 94 51 (021)

المراسلات:

ص ب 22 مكرر ـ 16027 ـ الجزائر

darelfadhila@maktoob.com

التوزيع:

جوال: 520298 (0666)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونَسْتَعِينُه ونَسْتَغْفِرُه، ونعوذُ باللهِ منْ شرورِ أنْفُسِنَا ومِنْ سَيِّئَاتِ أعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له.

وأشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: 102].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: 1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: 70 ـ 71].

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ الله، وأحسنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحْدَثَاتُهَا، وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ.

تجدون في هذا العدد:

نصرة النبي ﷺ

التحرير

لقد عصفت بالأمَّة الإسلاميَّة في الآونة الأخيرة موجة عارمة تأجَّجت فيها مشاعر الانتصار للنَّبيِّ المختار ﷺ بسبب اعتداء حثالة من زبَالة البشر وحطب جهنَّم في بلاد الدَّانمارك على سيِّد ولد آدم وخير الخلق أجمعين ﷺ وذلك بإعادة نشر الرُّسومات الكاريكاتوريَّة المسيئة لجنابه ﷺ على صفحات بعض صحفهم السَّيَّارة.

فهبَّت الأمَّةُ أفرادًا وجماعاتٍ ومنظَّماتٍ حكوميَّة وغير حكوميَّة للتَّنديد والشَّجب والاستنكار لهذه التَّصرُّفات المشينة والأفعال الشَّنيعة وإدانتها.

فلا غرو أن يَغار المسلمون على حرمة نبيِّهم ﷺ ويذودوا عن عِرضه ولا يقبلوا أن تمتدَّ إليه يد السُّوء والإهانة، وإنَّ ذلك من لوازم الإيمان؛ قال تعالى: ﴿**لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ**﴾ [الفتح: 9] أي تعظِّموه وتجلُّوه، وتقوموا بحقوقه، ومنها حبُّه ونصرتُه قال ﷺ: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**» [البخاري (15)، ومسلم (44)] قال القاضي عياض رحمه الله: «ومن محبَّته ﷺ نصرة سنَّته، والذَّبِّ عن شريعته، وتمنِّي حضور حياتِه؛ فيبذل ماله ونفسه دونه، قال: وإذا تبيَّن ما ذكرناه تبيَّن أنَّ حقيقة الإيمان لا يتمُّ إلاَّ بذلك، ولا يصحُّ الإيمان إلاَّ بتحقيق إعلاء قدر النَّبي ﷺ ومنزلته على كلِّ والدٍ وولدٍ ومحسنٍ ومفضلٍ؛ ومن لم يعتقد هذا، واعتقد سواه، فليس بمؤمن» [«شرح النووي على مسلم» (16/2)]، وهذه المحبَّة لا تتمُّ إلاَّ بطاعته، قال تعالى: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ**﴾ [آل عمران: 31].

والَّذي نحبُّ أن يفهمَه كلُّ مسلم أنَّ نصرةَ النَّبي ﷺ ليست موسميَّةً، ولا مؤقَّتة بزمن دون زمن، ولا ردَّة فعل تُمليها الأحداث، بل نصرتُه تكون مدى الحياة من يوم أن يَعقِل المسلمُ معنى

«لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّدٌ رسول الله»، فيحيا حياتَه كلَّها منتصرًا لنبيِّه ﷺ وذلك بحبِّه واتِّباعه وتعلُّم سيرته وسنَّته ونشرها بين الخلائق، فالنَّبيُّ ﷺ لا يُنصر بالأراجيف والأكاذيب وأحلام اليقظة، ولا بالحماسات والعواطف الجيَّاشة، ولا بالأساليب العشوائيَّة الَّتي لا تمتُّ إلى الإسلام والسُّنَّة بصلة، فقد أوذي ﷺ في حياته بشتَّى أنواع الإذاية كالسُّخريَّة والافتراء والاستهزاء به إلاَّ أنَّه لم يقابل ذلك إلاَّ بالصِّدق وقول الحقِّ واتِّباع أمره الله ﷻ.

فكيف ينصرُ النَّبيَّ ﷺ من ترك سنَّتَه وخالفَ أمرَه وفارقَ هديَه ولم يقتدِ به!!

ولأنَّ النُّصرة مطلب شرعيٌّ وجب أن تكون وفق الشَّريعة وطبق السُّنَّة، فالنَّبي ﷺ لا ينصر بالبدع والطَّرائق ومحدثات الأمور.

وبإزاء ذلك يقال لكلِّ طاعن متطاول على مقام النُّبوَّة: إنَّما مثلك مثل الَّذي يحاول أن يبصق الشَّمس فلا يعود بصاقه إلاَّ على وجهه، فنبيُّنا ﷺ أجل ممَّا تتصوَّرون، وأرفع ممَّا تظنُّون، وأنبل ممَّا تحسبون، فهو البحر الَّذي لا يساجل، والشَّمس الَّتي لا تماثل؛ والبدر الَّذي لا يحاسن؛ والطَّود الَّذي لا يزاحم؛ والسَّحاب الَّذي لا يبارى، والسَّيل الَّذي لا يجارى؛ وأنَّى تبلغ الفلكَ هامةُ المتطاول، وأين الثُّريَّا من يد المتناول!!

فهو صاحب الوسيلة، والمنزلة الرَّفيعة الَّتي تقاصرت العقول والألسنة عن معرفتها ونعتها.

وإنَّنا نبشِّر كلَّ مسلم غيور أنَّ من سنَّة الله تعالى الكونيَّة أنَّ من تعرَّض لنبيِّه ﷺ بالشتم أو السبِّ أو الأذى فسيناله عقابه وعذابه، ففي البخاري (3421) ومسلم (2781) عن أنس رضي الله عنه قال: **كَانَ رَجُلٌ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ وَقَرَأَ البَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ، فَكَانَ يَكْتُبُ لِلنَّبِي ﷺ، فَعَادَ نَصْرَانِيًّا، فَكَانَ يَقُولُ: مَا يَدْرِي مُحَمَّدٌ إلاَّ مَا كَتَبْتُ لَهُ؛ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ فَدَفَنُوهُ، فَأَصْبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الأَرْضُ، فَقَالُوا: هَذَا فِعْلُ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، لَمَّا هَرَبَ مِنْهُمْ نَبَشُوا عَنْ صَاحِبِنَا فَأَلْقُوهُ فَحَفَرُوا لَهُ فَأَعْمَقُوا، فَأَصْبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الأَرْضُ؛ فَقَالُوا: هَذَا فِعْلُ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ نَبَشُوا عَنْ صَاحِبِنَا لَمَّا هَرَبَ مِنْهُمْ فَأَلْقَوْهُ فَحَفَرُوا لَهُ وَأَعْمَقُوا لَهُ فِي الأَرْضِ مَا اسْتَطَاعُوا، فَأَصْبَحَ قَدْ لَفَظَتْهُ الأَرْضُ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ فَأَلْقَوْهُ»** أي فعلموا أنَّه ليس من فعل النَّاس وعملهم فتركوه منبوذًا ولم يدفنوه.

يصدِّق ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ۝٩٥﴾ [الحجر: 95]، قال السَّعدي رحمه الله: «وهذا وعد من الله لرسوله، أن لا يضرَّه المستهزئون، وأن يكفيه الله إيَّاهم بما شاء من أنواع العقوبة، وقد فعل تعالى، فإنَّه ما تظاهر أحد بالاستهزاء برسول الله ﷺ وبما جاء به إلاَّ أهلكَه الله، وقتلَه شرَّ قتلة».

ولعلَّ هذا أوان هلاك وزوال ملك من طعن في حبيبنا محمَّدٍ ﷺ أو مسَّ شيئًا من كرامته أو أراد الحطَّ من قدره، وشارك في هذه الحملة المسعورة.

فاللَّهمَّ انصر دينك وكتابك وسنَّة نبيِّك ﷺ.



تأملات في قول الله عز وجل ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾

حسن آيت علجت

لقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ هذه الجُملَةَ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ في ثلاثةِ مَوَاضِعَ من كتابِهِ العَزِيزِ:

الموْضِعُ الأوَّل: في سورة الأنعام: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ [الأنعام: 91].

الموْضِعُ الثَّاني: في سورة الحجِّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الحج: 73، 74].

الموْضِعُ الثَّالث: في سورة الزُّمَر: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: 67].

* ولعُلَماءِ التَّفْسير في هذه الجملة: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ أرْبَعَةُ تَأويلاتٍ ذكَرَها المَاوَرْدِيُّ في «النُّكَت والعُيُون» (141/2):

أَحَدُها: وما عظَّمُوهُ حَقَّ عظَمَتِه، قاله الحسن البصريُّ، والفرَّاء، والزَّجَّاج.

والثَّاني: وما عَرَفُوهُ حقَّ معْرِفَتِه، قاله أبو عبيدة.

والثَّالث: وما وصَفُوه حَقَّ صِفَتِه، قاله الخليل.

والرَّابع: وما آمَنُوا بأَنَّ اللهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ، قاله ابن عبَّاس رضي الله عنه.

وعلى هذا؛ فإنَّ هذه الأَقْوَالَ تَدُورُ على ثلاثةِ أُمُورٍ:

الأول: إثْبَاتُ توحيدِ اللّه ﷻ وعظَمتِه.

الثَّاني: إثْبَاتُ صِفَاتِه السَّنِيَّةِ العُلْيَا مِنْ: تكْليمِه سبحانه رُسُلَهُ، وإرْسَالِهِ إيَّاهُم، ومِنْ قَبْضِهِ الأَرَضِين، وطَيِّهِ للسَّمَاواتِ بيمينِه يَوْمَ القِيَامَةِ.

الثَّالث: إثْبَاتُ قُدْرَتِه على البَعْثِ وإحْيَاءِ الْمَوْتَى.

ففي سورة الحجِّ، ذَكَرَ سبحانه هذه الجُمْلَةَ في مَعْرِضِ إثْبَاتِ وَحْدَانِيَّتِهِ، وَأَنَّهُ لاَ يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ إلاَّ هُوَ؛ وفي سورة الأنعام، في مَعْرِضِ إثْبَاتِ مَا أَنْزَلَهُ - جلَّ وعلا - عَلَى رُسُلِهِ، وفي سورة الزُّمَرِ في مَعْرِضِ إثْبَاتِ المَعَادِ وقيامِ النَّاس لربِّ العالمين.

وهذه الأصُولُ الثَّلاثةُ؛ وهي: التَّوحيدُ، والنُّبُوَّاتُ، والمَعَادُ، هي الأصُولُ الاعْتِقَادِيَّةُ الَّتي اتَّفقَتْ عليها جميعُ المِلَلِ، وجاءَتْ بها جميعُ الرُّسُلِ عليهم الصَّلاة والسَّلام.

وعَامَّةُ السُّوَرِ الْمَكِّيَّةِ تَضَمَّنَتْ هذه الأُصُولَ الَّتِي اتَّفقَتْ عَلَيْهَا رُسُلُ اللّهِ؛ إذْ كَانَ الْخِطَابُ فِيهَا يَتَضَمَّنُ الدَّعْوَةَ لِمَنْ لا يُقِرُّ بِأَصْلِ الرِّسَالَةِ[1].

لهذا نجدُ أنَّ السُّوَرَ الَّتي ورَدَتْ فيها هذه الجملةُ: ﴿وَمَاقَدَرُواْٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ وهي سورُ: الأَنْعَامِ، والحَجِّ، والزُّمَر، وهي سُوَرٌ مكيَّةٌ، على خِلاَفٍ في سُورة الحَجِّ؛ وَمِنَ المَعْلُومِ أنَّ الاعْتِنَاءَ في السُّوَرِ المكيَّةِ، إنَّما هو بمسَائِلِ الاعْتَقَادِ - أو المسائل العِلْميَّة الخبَريَّة -، مِنْ تَقْرِيرِ التَّوحيدِ، والمَعَادِ، والنُّبُوَّة؛ وأمَّا تَقْرِيرُ الأحكام والشَّرَائِع - أو المسائل العَمَلِيَّة الطَّلَبِيَّة - فمظِنَّةُ السُّوَرِ المدنيَّة[2].

من أجْلِ ذلك، نَجِدُ أنَّ في كُلِّ مَوْطِنٍ مِنَ المَوَاطِنِ الثَّلاثةِ الَّتي ذُكِرَتْ فيه هذه الجُمْلَةُ، ردًّا على صِنْفٍ مِمَّنْ تنكَّبَ طريقَ الحقِّ في باب الاعْتِقَادَات فَلَمْ يَقْدُرْ ربَّ العَالَمينَ حقَّ قَدْرِه[3]:

الصِّنْفُ الأَوَّل: المُشْرِكُونَ الَّذين عَبَدوا مع اللّهِ ﷻ غيْرَهُ، وهم المذكورون في سُورة الحجِّ.

الصِّنْفُ الثَّاني: المُعطِّلةُ النُّفَاةُ للصِّفَات الإلهيَّة العُلْيا، الَّذين يُنْكِرُونَ أنْ يكونَ للّهِ ﷻ يَدَانِ، فَضْلاً عنْ أنْ يقْبِضَ بهِمَا شَيْئًا، وهم المذكورون في سورة الزُّمَر.

وقد روى البخاريُّ - واللَّفْظُ له -، ومسلمٌ عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ

(1) انظر: «فتاوى ابن تيمية» (15/159 - 160)، و«شرح العقيدة الأصفهانية» (ص211).

(2) انظر: «التِّبيان في أقسام القرآن» لابن القيِّم (ص140).

(3) انظر: «فتاوى ابن تيمية» (8/24)، و«الصَّواعق المرسلة» لابن القيِّم (4/1363 - 1364).

فَقَالَ: «إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، جَعَلَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ»؛ فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ؛ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٧)﴾ [الزمر: 67].

ومن ذلك أيضًا، ما رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٧)﴾ [الزمر: 67]، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَكَذَا بِيَدِهِ، وَيُحَرِّكُهَا، يُقْبِلُ بِهَا وَيُدْبِرُ: «يُمَجِّدُ الرَّبُّ نَفْسَهُ: أَنَا الْجَبَّارُ، أَنَا الْمُتَكَبِّرُ، أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْعَزِيزُ، أَنَا الْكَرِيمُ»؛ فَرَجَفَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمِنْبَرُ حَتَّى قُلْنَا لَيَخِرَّنَّ بِهِ [4].

(4) **صحيح**: أخرجه أحمد - والسِّيَاقُ له -، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة»، وابن خزيمة في «التَّوحيد». انظر: «الصَّحيحة» (597-596/1/7).

الصِّنْفُ الثَّالث: مُنْكِرُو النُّبُوَّاتِ، الَّذين يُنْكِرُونَ إِنْزَالَ شَيْءٍ عَلَى الْبَشَرِ، فيُكذِّبُون بذلك بإِرْسَالِ اللَّهِ عز وجل للرُّسُلِ، وإِنْزالِ كُتُبه عليْهِمْ.

قال الإمامُ ابن القيِّم رحمه الله في «الجواب الكافي» (ص220) مبيِّنا هذا المعنى: «فَمَا قَدَرَ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ مَنْ عَبَدَ مَعَهُ غيْرَهُ، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ (٧٣) مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (٧٤)﴾ [الحج: 73، 74]؛ فَمَا قَدَرَ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ مَنْ عَبَدَ مَعَهُ مَنْ لا يَقْدِرُ على خَلْقِ أضْعَفِ حَيَوانٍ وأصغَرِه، وإنْ يسلُبْهُم الذُّبابُ شيئًا ممَّا علَيْهِ، لَمْ يقْدِرُوا على الاسْتِعَاذة منه.

وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٧)﴾ [الزمر: 67]؛ فما قَدَرَ - مَنْ هذا شَأْنُهُ وعَظَمَتُه - حقَّ قدْرِه مَنْ أشْرَكَ معه في عِبَادَتِه مَنْ لِيْسَ له شَيْءٌ مِنْ ذلك أَلْبَتَّةَ، بَلْ هو أعْجَزُ شَيْءٍ وأضْعَفُه؛ فمَا قَدَرَ القويَّ العزيزَ حقَّ قدْرِه مَنْ أشْرَكَ مَعَهُ الضَّعيفَ الذَّليلَ.

وكذلك ما قَدَرَه حَقَّ قَدْرِهِ مَنْ قَالَ: إنَّه لَمْ يُرْسِلْ إلى خَلْقِهِ رسُولاً، ولا أنْزَلَ كتابًا؛ بَلْ نَسَبَهُ إلى ما لا يَلِيقُ به، ولا يَحْسُنُ مِنْهُ، مِنْ: إهْمَالِ خَلْقِه وتَضْيِيعِهِم، وتَرْكِهِم سُدًى، وخلْقِهم باطِلاً عَبَثًا.

وكذا ما قَدَرَه حَقَّ قَدْرِه مَنْ نَفَى حَقَائِقَ أسْمَائِه الحُسْنَى، وصِفَاتِهِ العُلَى: فَنَفَى سَمْعَهُ، وبَصَرَهُ، وإرادَتَه، واخْتِيَارَه، وعُلُوَّه فوق خَلْقِه، وكَلاَمَه وتَكْلِيمَه لِمَنْ شاء مِنْ خَلْقِهِ بما يُرِيدُ»... إلى آخر كلامه.

فيتقرَّرُ من هذا أنَّ في هذه الجملة ردًّا على المشركين والْمُعَطِّلِين الجَاحِدِين لتَوحِيدِهِ ولصِفَاتِه، وردًّا على مُنْكِري كُتُبِه ورُسُلِه، وهذان هما أصْلاَ الإسلام: شهادةُ أن لاَّ إلهَ إلاَّ اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ[5].

ودَلَّتْ هذه الجُمْلَةُ على أنَّ للهِ جلَّ وعَلاَ قدْرًا عَظِيماً، فَكَمَا أنَّهُ لا يُحْصِي ثَنَاءَهُ سُبْحَانَه أحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، كذلك لا يُحْصِي تَعْظِيمَهُ أحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ التَّعْظِيمَ الذي يستحِقُّهُ جَلَّ في عُلاَهُ، ولهذا قال أعْلَمُ الخلْقِ باللهِ ﷻ، ألاَ وهو عبْدُهُ ورسولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ: **«لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»**[6].

(5) انظر: «الصَّواعق المرسلة» لابن القيِّم (4/1363).

(6) رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها (485).

فهو سبحانه وتعالى: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: 27]، أيْ: أَهْلٌ أَنْ يُجَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَأَهْلٌ أَنْ يُكْرَمَ.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في «المجموع» (16/320): «وَالْعِبَادُ لا يُحْصُونَ ثَنَاءً عَلَيْهِ، فَهُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ؛ كَذَلِكَ هُوَ أَهْلٌ أَنْ يُجَلَّ وَأَنْ يُكْرَمَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُجِلُّ نَفْسَهُ وَيُكْرِمُ نَفْسَهُ، وَالْعِبَادُ لا يُحْصُونَ إجْلالَهُ وَإِكْرَامَهُ؛ وَالإِجْلالُ: مِنْ جِنْسِ التَّعْظِيمِ، وَالإِكْرَامُ: مِنْ جِنْسِ الْحُبِّ وَالْحَمْدِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: 1]؛ فَلَهُ الإِجْلالُ وَالْمُلْكُ، وَلَهُ الإِكْرَامُ وَالْحَمْدُ» اهـ.

وفي هذا جاءَ حديثُ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ: **«إنَّ مِنْ إجْلاَلِ اللَّهِ: إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ»**[7].

ولَمَّا كان الأمْرُ بهذه المَثَابَةِ، أمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بالإكْثَارِ من الدُّعَاء بـ «يَا ذَا الجَلالِ وَالإِكْرَامِ»، ففي الحديثِ المرْوِيِّ عن جماعةٍ من الصَّحَابة مرفوعًا: **«أَلِظُّوا بِـ (يَا ذَا الْجَلال**

(7) **حسن**: رواه أبو داود. «صحيح التَّرغيب» (98).

وَالإِكْرَامِ)»[8].

قال ابن الأثير في «النِّهاية» (252/4): «أيْ: الْزَمُوهُ، واثْبُتُوا عليه، وأكْثِرُوا من قوْله، والتَّلَفُّظِ به في دُعائِكم؛ يُقَال: أَلَظَّ بالشَّيْءِ، يُلِظُّ، إِلْظَاظًا: إذا لَزِمَه، وثابرَ عليه» اهـ.

وقد أنْكَرَ نبيُّ اللَّهِ نوحٌ عليه السلام على قوْمِهِ عَدَمَ تَعْظِيمِهِم لِرَبِّ العالمين فقال: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾﴾ [نوح: 13]؛ أي: لا تُعَامِلُونَه مُعَامَلَةَ مَنْ تُوَقِّرُونَه، والوَقَارُ: العَظَمَةُ، اِسْمٌ مِنَ التَّوْقِيرِ وهو: التَّعْظِيمُ؛ ومنه قوْلُهُ تعالى: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: 9][9].

وهذا التَّعْظِيمُ الَّذي يَجِبُ على العبْد نحْوَ خالِقِه ـ جلَّ وعَلاَ ـ هو أحَدُ رُكْنَيْ العِبَادَة الَّتي خَلَقَهُ اللَّهُ عز وجل لأجْلِهَا؛ ذلك بِأَنَّ «العبادَةَ مبنيَّةٌ على أمرَيْن عَظِيمَيْن، هما: المَحَبَّةُ والتَّعْظِيمُ، النَّاتِجُ عَنْهُما: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء: 90]؛ فبالمحَبَّةِ تَكُونُ الرَّغْبَةُ، وبالتَّعْظِيمِ تكونُ الرَّهْبَةُ والخَوْفُ؛ ولهذا كانت العبادةُ أوَامِرَ ونَوَاهِيَ:

ـ أوامِرَ مَبْنِيَّةً على الرَّغْبَةِ، وطَلَبِ الوُصُولِ إلى الآمِرِ.

ـ ونَوَاهِيَ مَبْنِيَّةً على التَّعْظِيمِ، والرَّهْبَةِ مِنْ هذا العظيم»[10].

فتضمَّنَتْ هذه الجُملةُ أحَدَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقُومُ عَلَيْهِما عِبَادَةُ الإنسانِ لرَبِّه عز وجل وهو التَّعظيم.

واللّه تعالى أعلم، والحمد للّه ربِّ العالمين.

---

(8) **صحيح:** رواه أحمد والحاكم. «الصَّحيحة» (1536).

(9) انظر: «تفسير البغوي» (ص231)، و«الفوائد» لابن القيِّم (ص 242 ـ ط: دار النفائس).

(10) قاله العلاَّمة ابن عثيمين في «شرح الواسِطِيَّة» (1/24 ـ 25، ط: ابن الجوزي).

مفاتيح الخير ومفاتيح الشَّرِّ

د/رضا بوشامة
أستاذ علوم الحديث بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة

روى الإمام ابن ماجه، وابن أبي عاصم وغيرهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحَ لِلْخَيْرِ مَغَالِيقَ لِلشَّرِّ، وَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحَ لِلشَّرِّ مَغَالِيقَ لِلْخَيْرِ، فَطُوبَى لِمَنْ جَعَلَ اللهُ مَفَاتِيحَ الخَيْرِ عَلَى يَدَيْهِ، وَوَيْلٌ لِمَنْ جَعَلَ اللهُ مَفَاتِيحَ الشَّرِّ عَلَى يَدَيْهِ»[1].

وهو حديث فيه ضعف من جهة إسناده، لكن يتقوَّى وَيَنْجَبِرُ بما له من الْمُتَابَعَاتِ والشَّواهد، وحسَّنه الإمام الألباني رحمه الله[2].

وفي هذا الحديث قسَّم النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم النَّاس قسمين: مفاتيح للخير ومفاتيح للشرِّ.

(1) «سنن ابن ماجه» (237)، «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (297).

(2) «ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة» (ص 128).

والمفتاح في اللُّغة: آلة الفتح، والفتح نقيض الغلق، فالمفتاح كلُّ ما يحلُّ غلقًا، حسِّيًّا كان أو معنويًّا، فالحسيُّ كمفتاح الباب، والمعنويُّ كما جاء في الحديث المشهور: «**مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطُّهُورُ**»، كما سيأتي.

والمفاتيح في هذا الحديث جاءت مجموعة، وذكرها النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بصيغة الجمع لبيان أنَّ مفاتيح الخير كثيرة، وكذا بالمقابل فإنَّ مفاتيحَ الشَّرِّ كثيرةٌ متنوِّعة.

وكلُّ مطلوب للإنسان جعل الله له مفتاحًا يفتح به، فلذا ينبغي للعبد أن يعرف ويتعلَّم مفاتيحَ الخير من مفاتيح الشَّرِّ.

ومن أهمِّ مفاتيح الخير تعليم العلوم النَّافعة وبثُّها في النَّاس، بإقامة الدُّروس والمحاضرات والنَّدوات والدَّورات العلميَّة المفيدة، فإنَّها مفاتيح الخيرات كلِّها، وكذا الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر برفق وحكمة ولين، ومن ذلك أيضًا

سنُّ السُّنن وإحياؤها، ويدخل في ذلك أيضًا أن يقيم الإنسان مشروعًا طيِّبًا يتبعه عليه النَّاس، كمن يسعى لفتح وإنشاء مدارس قرآنية، وكذا السَّعي في طباعة الكتب النَّافعة وتوزيعها، وإصدار المجلاَّت المفيدة المباركة الَّتي تدعو إلى الإصلاح والتَّوحيد ودين الله الخالص، والتَّعاون على دعمها ونشرها وإيصالها إلى النَّاس كافَّة للاستفادة منها والنَّهل من معينها.

وقد تضافرت النُّصوص في الكتاب والسُّنَّة الدَّالَّة على فضل الدَّعوة ومكانة الدُّعاة ورفيع قدرهم عند الله، حيث إنَّه سبحانه قد رفع مِن شأن الدُّعاة وأبْلَغَ في الثَّناء عليهم ومَدَحَهم وبيَّن فضلَهم في آي كثيرة من القرآن الكريم، يقول الله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾**﴾ [فصلت: 33].

فلا أحد أحسن قولاً مِمَّن دعا إلى الله بتعليم الجاهلين ووعظ الغافلين والمعرضين، ومجادلة المبطلين، وقام بالأمر بعبادة الله بجميع أنواعها، والحثِّ عليها وتحسينها ما أمكن، والزَّجر عمَّا نهى الله عنه وتقبيحه بكلِّ طريق يوجب تركه، خصوصًا في مجال الدَّعوة إلى أصل دين الإسلام وتحسينه ومجادلة أعدائه بالَّتي هي أحسن، والنَّهي عمَّا يضادُّه من الكفر والشِّرك، فَمْنَ كان كذلك فهو أحسن النَّاس قولاً وأصحُّهم طريقةً وأَقْوَمُهم مَسْلَكًا.

يقول تعالى: ﴿**ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ**﴾ [النحل: 125]، ويقول تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ**﴾ [آل عمران: 110].

والآيات في الحثِّ على الدَّعوة إلى الله والتَّرغيب في ذلك وبيانِ ما أعدَّ الله للدُّعاة إليه من الثَّواب والأجر والرِّفعة في الدُّنيا والآخرة كثيرة جدًّا.

وهكذا السُّنَّة النَّبويَّة وَرَدَ فيها أحاديثُ كثيرةٌ دالَّةٌ على فضل الدَّعوة إلى الله وعِظم ثواب الدَّاعين إليه، ففي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ**»[3]، وروى أيضًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلاَلَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**»[4]، وثبت عنه ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ أنَّه قال لعليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: «**فَوَاللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلاً وَاحِدًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ**»[5].

---

(3) «صحيح مسلم» (1893).

(4) «صحيح مسلم» (2674).

(5) «صحيح البخاري» (2942)، و«صحيح مسلم» (2406).

وواجب أهل العلم وطلابه أكبر وأعظم من غيرهم في فتح أبواب الخير على النَّاس وعلى المجتمع، وبيان وجوه الخير وطرائقه، وتحذيرهم من وجوه الشَّرِّ وأبوابه، ودعوتهم إلى الهدى وتحذيرهم من طرق الغواية والرَّدى.

وأوَّل واجب على طالب العلم إصلاح نفسه قبل كلِّ شيء، إذ لا يُصلح غيرَه من لم يُصلح نفسه، ثمَّ يعمل على إيصال النَّفع والخير إلى أمَّته برفع الجهل عنها، وتعليمها توحيد ربِّها، وحثِّها على العمل بكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، وتصحيح فهمها لهما، وتطهير أفكارها وعقولها من البدع والتَّخريف.

ويكون ذلك بإرشادها وبذل النُّصح لها، وأن يختلط بالنَّاس ويصبر على أذاهم، ويباشر ويعامل الجهلة برفق، وينتهز الفُرَص في إشغالهم بالخير، وأن لا تخلو مجالسه من فائدة.

وملاك ذلك كلِّه رغبةُ العبد في إيصال الخير والنَّفع ونشره بين النَّاس، وإخلاصه في ذلك واستعانته بالله، وسؤاله التَّوفيق والسَّداد في كلِّ ما يقول ويعمل.

فلذا كان دعاة الإصلاح وأئمَّة الهدى والفلاح وأنصار السُّنَّة وحملة العلم هم مفاتيح الخير، ببيانهم وتعليمهم وإرشادهم، وإحياء السُّنن بين النَّاس، وقمع البدع وإماتتها، ففتح الله بهم قلوبًا غُلْفًا وآذانًا صُمًّا وأعْيُنًا عُمْيًا، ومفاتيحهم الَّتي اختصُّوا بها هي البيان والبلاغ، وأمَّا التَّوفيق وشرح الصُّدور فهو بفتح الله تعالى على العبد، فالفتح فتحان، فتحٌ يكون بالمخلوق بالبيان والتَّبليغ، وفتح يختصُّ به الله تعالى، وهو التَّوفيق والهداية.

فهؤلاء أجرى الله تعالى على أيديهم فتح أبواب الخير بالعلم والإصلاح، فطوبى لهم بما ملَّكهم الله تعالى تلك المفاتيح ووضعها في أيديهم، فأحسنوا استعمالها ووُفِّقوا لحلِّ القلوب المقفلة والعقول المغلقة.

ويدخل في حملة العلم والسُّنَّة رواة الحديث والآثار، فبجهادهم وما بذلوا من غالٍ ونفيس وصلت إلينا هذه السُّنن، لذا كان أنس بن مالك رضي الله عنه - راوي هذا الحديث - يقول: «إنَّ للخير مفاتيح، وإنَّ ثابتًا البُناني من مفاتيح الخير»[6]، وثابت هو ابن أسلم البناني، وهو من جلَّة التَّابعين ومن حملة الهديِ النَّبويِّ، والنَّاظر في ترجمته في كتاب «حِلية الأولياء» لأبي نعيم، أو «سِيَرِ أعلام النُّبلاء» للذَّهبي وغيرهما من كتب التَّراجم يقف على السِّيرة العطرة لهذا الإمام الَّذي جُمعت فيه كثيرٌ من خصال الخير، فقد وُصِف بالعبادة من صلاة وصوم وبكاء من خشية الله، وذُكر أيضًا بحبِّه للخير وسعيه في حوائج النَّاس، وكذا عيادة المرضى وغير ذلك من أبواب الخير الكثيرة ومفاتيحه.

مع ما كان عليه من تعليم النَّاس الخير، فهو

(6) «الجعديَّات» (1385).

من رواة الحديث وكان من أخصِّ تلاميذ أنس ابن مالك صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، فاعتنى بنشر السُّنن وإبلاغها، وتلقَّى عنه الحديث ناسٌ كثيرون صاروا أعلام هدى وأئمَّة النَّاس في عصرهم.

وهم داخلون في بشارة النَّبيِّ ﷺ بنضارة الوجه وهي بهجته وسروره في قوله ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ الثَّابت بالتَّواتر: «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[7].

قال سفيان بن عيينة: «ما من أحد يطلب الحديث إلاَّ في وجهه نضرة؛ لقول النَّبيِّ ﷺ: «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ**»».

وقال عبد الله بن داود الخريبي: «سمعت من أئمَّتنا ومَن فوقنا أنَّ أصحاب الحديث وحملة العلم هم أمناء الله على دينه وحفَّاظ سنَّة نبيِّه ما عَلِموا وعمِلوا».

وقال البخاري: «كنَّا ثلاثة أو أربعة على باب عليّ بن عبد الله [المديني]، فقال: إنِّي لأرجو أنَّ تأويل هذا الحديث: عن النَّبيِّ ﷺ: «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ**»، إنِّي لأرجو أنَّ تأويل هذا الحديث أنتم؛ لأنَّ التُّجَّار قد شغلوا أنفسهم بالتِّجارات، وأهل الصِّنعة قد شغلوا أنفسهم بالصِّناعات، والملوك قد شغلوا أنفسهم بالمملكة، وأنتم تحيون سنَّة النَّبيِّ ﷺ»[8].

وفضائل أصحاب الحديث وحملة الآثار كثيرة، فتح الله بهم الخير، وهل الخير إلاَّ في معرفة سنَّته ﷺ.

ثمَّ من الأمور الَّتي يجب معرفتها أنَّ من مفاتيح الخير ـ بل مفتاح الخيرات كلِّها ـ هو مفتاح الجنَّة، وهو كلمة التَّوحيد «لا إله إلاَّ الله»، ورُوِي ذلك مرفوعًا: «**مِفْتَاحُ الجنَّةِ شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه**»[9].

فالجنَّة لا تفتح إلاَّ لمن حقَّق التَّوحيد وآمن بالله، وأمَّا من كفر بالله وكذَّب برسله ولم يأت بكلمة التَّوحيد والإيمان فلا تفتح لهم أبواب الجِنَان، قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ (٤٠)**﴾ [الأعراف: 40]، فمن كفر بالله وكذَّب بآياته لا يَلِجُ الجنَّة ولا تفتح له أبوابها إلاَّ إذا دخل البعير في خرم الإبرة، وهذا تعليق بمحال.

---

(7) «سنن الترمذي» (2656)، وانظر كتاب «حديث نضر الله امرءًا سمع مقالتي، رواية ودراية» لشيخنا عبد المحسن ابن حمد العباد، حفظه الله.

(8) انظر لهذه الآثار وغيرها: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي.

(9) أخرجه البزَّار في «مسنده» كما في «كشف الأستار» (2)، وفي إسناده انقطاع.

فمن حقَّق التَّوحيد والإيمان فتحت له أبواب الجنان، كما جاء في «صحيح مسلم» من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيبلغ ـ أَوْ قَالَ ـ يَسْبِغُ الوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ الثَّمَانِيةُ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**»[10].

فهذا الفضل للمتوضِّئ الَّذي حقَّق التَّوحيد بشهادة أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، كافأه الله تعالى بفتح أبواب الجنَّة الثَّمانية له يدخل من أيِّ الأبواب شاء، نسأل الله أن نكون من أهلها.

والمفتاح كما هو معلوم لا بدَّ له من أسنان حتَّى يَفتح، فعن وهب بن منبِّه أنَّه قيل له: «أليس مفتاح الجنَّة لا إله إلاَّ الله؟ قال: بلى، ولكن ليس من مفتاح وإلاَّ وله أسنان، فإذا جِئْتَ بمفتاح له أسنان فُتح لك، وإلاَّ لم يُفتح لك»[11].

فرحم الله وهب بن منبِّه، فقد أرشد إلى أنَّه لا يكفي الإنسان أن يدَّعي أنَّه من أهل لا إله إلاَّ الله وهو مُنْغَمِسٌ في الرَّذائل، تارك للواجبات والفرائض، بل يجب عليه القيام بحقوق هذه الكلمة، والإتيان بواجباتها وشروطها حتَّى يكون محقِّقًا لمعناها ولا يكون مدَّعيًا فقط، ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: 28].

وقال الحسن البصري للفرزدق الشَّاعر وهو يدفن امرأته: «ماذا أعددتَ لهذا اليوم؟ قال: شهادة أن لا إله إلاَّ الله منذ سبعين سنة، فقال الحسن: نِعم العُدَّة! لكنَّ لـ «لا إله إلاَّ الله» شروطًا، فإيَّاك وقذف المحصنات».

فوجَّهه رحمه الله إلى أنَّ لـ «لا إله إلاَّ الله» شروطًا وواجبات، ولا يكفي المسلم أن يدَّعي أنَّه من أهلها، بل ينبغي له أن يعلم ويتعلَّم شروطها، ثمَّ ذكَّره بما قد يخدش في توحيده وينقص من إيمانه وهو اقترافه للكبائر، ومنها قذف المحصنات، وقد ورد في «صحيح البخاري» من حديث أبي هريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ...**»، وذكر منها: «**قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ**»[12].

والإمام الحسن البصري ذكَّره بهذه الخصلة الذَّميمة من بين سائر الكبائر؛ لأنَّ الفرزدق كان شاعرًا هَجَّاء، يهجو النَّاس ويصفهم بما ليس فيهم، وعُرف بقذف المحصنات، وقد ذكره ابن حبَّان في كتاب «المجروحين» وقال: «روى

(10) «صحيح مسلم» (234).

(11) ذكره البخاري في «صحيحه» (383/1) معلَّقًا، وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (7849): «رواه إسحاق بن راهويه بإسناد حسن».

(12) «صحيح البخاري» (6857).

أحاديث يسيرة، وكان الفرزدق ظاهر الفسق هتَّاكًا للحرم، قذَّافًا للمحصنات، ومَن كان فيه خصلة من هذه الخصال استحقَّ مجانبة روايته على الأحوال»[13].

فهذا مفتاح الجنَّة كلمة الإخلاص «لا إله إلاَّ اللَّه»، وهي مفتاح كلِّ خير، وعليها مدار الإسلام والإيمان، وهي أصل المفاتيح كلِّها وسابقتها، وأمَّا المفاتيح الأخرى فهي تابعة لها مبنيَّة عليها.

وللإمام ابن القيِّم رحمه الله كلامٌ جميل في بيان مفاتيح الخير حيث قال: «وقد جعل اللَّه سبحانه لكلِّ مطلوب مفتاحًا يفتح به؛ فجعل مفتاح الصَّلاة: الطُّهور، كما قال ﷺ: «**مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ: الطُّهُورُ**»، ومفتاح الحجِّ: الإحرام، ومفتاح البِّر: الصِّدق، ومفتاح الجنَّة: التَّوحيد، ومفتاح العلم: حُسن السُّؤال وحُسن الإصغاء، ومفتاح النَّصر والظَّفَر: الصَّبر، ومفتاح المزيد: الشُّكر، ومفتاح الوَلاية والمحبَّة: الذِّكر، ومفتاح الفلاح: التَّقوى، ومفتاح التَّوفيق: الرَّغبة والرَّهبة، ومفتاح الإجابة: الدُّعاء، ومفتاح الرَّغبة في الآخرة: الزُّهد في الدُّنيا، ومفتاح الإيمان: التَّفكُّر فيما دعا اللَّه عباده إلى التَّفكُّر فيه، ومفتاح الدُّخول على اللَّه: إسلامُ القلب وسلامته له والإخلاص له في الحبِّ والبغض والفعل والتَّرك، ومفتاح حياة القلب: تدبُّر القرآن والتَّضرُّع بالأسحار وترك الذُّنوب، ومفتاح حصول الرَّحمة: الإحسان في عبادة الخالق والسَّعي في نفع عبيده، ومفتاح الرِّزق: السَّعي مع الاستغفار والتَّقوى، ومفتاح العزِّ: طاعة اللَّه ورسوله، ومفتاح الاستعداد للآخرة: قِصر الأمل، ومفتاح كلِّ خير: الرَّغبة في اللَّه والدَّار الآخرة...»[14].

فهذه من مفاتيح الخير الَّتي جمعها النَّبيُّ ﷺ في قوله: «**إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحَ لِلْخَيْرِ مَغَالِيقَ لِلشَّرِّ**».

ففتح أبواب الخير يستلزم إغلاق أبواب الشُّرور، فما فُتح باب للخير إلاَّ وأُغلق مكانه باب من الشَّرِّ، كما أنَّه ما أُحييت سنَّة إلاَّ أُميتت بدعة.

وأمَّا ما يقابل مفاتيح الخير فهي مفاتيح الشَّرِّ وما أكثرها وأكثر من هي في أيديهم.

وأعظم تلك المفاتيح الكفر والإعراض عن اللَّه والصَّدُّ عن سبيله، ومحاربة السُّنَّة وإظهار البدع، وكذا منع المصلحين من الإصلاح والوقوف في وجه الدَّعوة والصدُّ عنها وتنفيرُ النَّاس من حقائقها، ونَبْزُ وتعييرُ القائمين عليها، كلُّ ذلك من أعظم مفاتيح الشَّرِّ.

وجميع المعاصي مفاتيح الشَّرِّ، فالخمر مفتاح كلِّ إثم، والكسل والخمول مفتاح الخيبة والحرمان، والكذب مفتاح النِّفاق، والحرص والشُّحُّ مفتاح البُخل وقطيعة الرَّحم، والإعراض عن السُّنَّة مفتاح البدعة، ومفتاح كلِّ شرٍّ: حبُّ الدُّنيا وطول الأمل.

(13) «المجروحين» (2/204).

(14) «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (ص 101).

وهذا كلُّه يحصل للعبد إذا عُدمت فيه الرَّغبة في الخير، وقصد إضرار نفسه وعباد الله المؤمنين لأغراض نفسيَّة وعقائد سيِّئة فاسدة، فأشغل عباد الله بما يضرُّهم ولا ينفعهم، وسعى في إشعال نار الفتن والشِّقاق والتَّنافر، وحرص كلَّ الحرص على مضرَّة العباد فملأ مجالسه بالنَّميمة والغيبة والوقيعة في النَّاس، وثبَّط عباد الله عن الخير، بل دعاهم إلى ما يفسد أعمالهم وعقائدهم، فهذا مغلاق للخير مفتاح للشَّرِّ والآفات.

وما أكثر هذا اللَّون في هذا الزَّمان، وصدق الرَّسول ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ حين خطَّ لأصحابه خطًّا ثمَّ قال: «**هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِ الخَطِّ وَعَنْ شِمَالِهِ، فَقَالَ: هَذِهِ السُّبُلُ، وَهَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ تَلاَ هَذِهِ الآيَةَ**: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ**﴾ للخطِّ الأوَّل، ﴿**وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ**﴾ للخطوط ﴿**فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٥٣**﴾»[15].

وهذا لأنَّ الطَّريق الموصل إلى الله واحد، وهو ما بعث به رسله وأنزل به كتبه، ولا يصل إليه أحدٌ إلاَّ من هذا الطَّريق، ولو أتى النَّاس من كلِّ طريق واستفتحوا من كلِّ بابٍ فالطُّرق عليهم مسدودة، والأبواب عليهم مُغْلَقة، إلاَّ من هذا الطَّريق الواحد؛ فإنَّه متَّصل بالله مُوصِل إلى الله.

(15) «السنن الكبرى» للنَّسائي (11109).

وأمَّا أبواب الضَّلال فهي مفتوحة والسُّبل إليها كثيرة، وعلى كلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعو إليها، يفرِّق بين عباد الله ويدعو إلى الشَّرِّ والابتداع، والكفر والنِّفاق.

فينبغي على العبد أن يعتني أشدَّ الاعتناء بمعرفة مفاتيح الخير وما جعلت المفاتيح له، ويدعو إليها، ويرشد النَّاس ويفتح عليهم وجوه الخير وأعمال البرِّ، ويجتهد في أن يكون مغلاقًا للشُّرور والآفات، ويعلم ما كان منها مفتاحًا للشَّرِّ مغلاقًا للخير ويحذر كلَّ الحذر ويحذِّر غيره من تلك المفاتيح حتَّى ينال رضى الله فطوبى لمن كان كذلك، وويل لمن كان ضدَّ ذلك.

«وهذا باب عظيم من أنفع أبواب العلم، وهو معرفة مفاتيح الخير والشَّرِّ، لا يُوفَّق لمعرفته ومراعاته إلاَّ من عظُم حظُّه وتوفيقه»[16].

فكونوا عباد الله مفاتيح الخير مغاليق الشَّرِّ تفلحوا وتسعدوا في الدُّنيا والآخرة، وتُسعدوا غيركم وتنالوا رضى ربِّكم.

نسأل الله تعالى أن يرينا الحقَّ حقًّا ويرزقنا اتِّباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يجعلنا هداةً مهتدين، مفاتيح للخير مغاليق للشَّرِّ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

(16) «حادي الأرواح» (ص 101).

تنبيهات
على «رسالة الشِّرك ومظاهره»

للشيخ مبارك بن محمَّد الميلي رَحِمَهُ اللَّهُ

مصطفى بلحاج
طالب في مرحلة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

إنَّ الشَّيخ مبارك الميلي رَحِمَهُ اللَّهُ قد اعتنى في كتابه «رسالة الشِّرك ومظاهره» ببيان التَّوحيد الَّذي هو إفراد الله بالعبادة، وبيَّن الشِّرك الأكبر المنافي لأصل التَّوحيد، والشِّرك الأصغر المنافي لكماله، وبيَّن أيضًا الذَّرائع والوسائل المقرِّبة إلى الشِّرك أو الموصلة إليه، والبدع القادحة في التَّوحيد، والمعاصي المنقصة لثوابه.

وقد أجمع مجلس إدارة جمعيَّة علماء الجزائر ـ رحمهم الله ـ في عصرهم على محتوى هذا الكتاب.

وقامت الجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبويَّة بطبعه لما رأت فيه من فائدة، وهذه الطَّبعة خالية من بيان درجة الأحاديث، وبيان ما يُشكل، ونحوه.

ثمَّ قام الشَّيخ الفاضل أبو عبد الرَّحمن محمود بتحقيق الكتاب تحقيقًا علميًّا بذل فيه جهدًا مشكورًا فجزاه الله خيرًا، غير أنَّ العمل البشري لا يسلم من الخَلَل، إلاَّ من عصمه الله، وقد وقع في الكتاب بعض الأخطاء من مؤلِّفه، وفات الشَّيخ محمودًا ـ حفظه الله ـ التَّنبيهُ عليها، فأحببت أن أنبِّه على بعض ما تيسَّر لي الآن باختصار يقتضيه المقام؛ نصحًا لإخواني.

ولا يخفى ما يترتَّب على هذه النَّصيحة من مصلحة شرعيَّة تعود على الشَّيخ الميلي نفسه؛ حيث لا يُتابع على هذه الأخطاء؛ وتعود أيضًا على غيره من طلبة العلم ليتجنَّبوا هذه الأخطاء، وخاصَّة أنَّ الكتاب قد انتشر بين النَّاس، بل هناك من يُدَرِّسه في بعض الحلقات.

والله أسأل أن يعصمنا من الزَّلل، وأن يوفِّقنا للتَّمسُّك بالكتاب والسُّنَّة على فهم سلف الأمَّة.

وإليك المواطن المراد بيانها:

❖ الموطن الأوَّل:

قال الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللَّهُ في (ص 262): «**معنى المحبَّة في القرآن**: وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ

﴿وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة: 54]، فمحبَّة اللّه تعالى للعبد **إنعامه عليه**، ومحبَّة العبد له طلب الزُّلفى لديه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: 222] **أي يثيبهم وينعم عليهم**... هذا كلام الرَّاغب، وقد وضعنا نقطًا للدّلالة على أنَّا حذفنا من أثنائه ما لم نر نقله» انتهى.

أقول وباللّه التَّوفيق: قول الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**محبَّة اللّه تعالى للعبد إنعامه عليه**»، وقوله في الموطن الثَّاني: «**يثيبهم وينعم عليهم**»، فيه تأويل لصفة المحبَّة، والصَّواب أنَّ المحبَّة على ظاهرها، وهو مذهب أهل السُّنَّة؛ فإنَّهم يثبتون للّه تعالى محبَّةً حقيقيَّةً تليق به، وهي من الصِّفات الفعليَّة الاختياريَّة المتعلّقة بمشيئته سبحانه وتعالى، وكذا القول في جميع ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من الصِّفات، فنثبتها للّه تعالى ولا نؤوِّلها تأويلات الأشاعرة وغيرهم، قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (195/5): «ومذهب سلف الأمَّة وأئمَّتها أن يوصف اللّه بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات اللّه تعالى الَّتي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله» انتهى.

وقال في كتاب «التَّدمريَّة»: (ص 31 ـ 32) في مناقشته لمن يثبت سبع صفات فقط وهم الأشاعرة: فإن كان المخاطب ممَّن يقول: بأنَّ اللّه حيٌّ بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلِّم بكلام، مُريد بإرادة، ويجعل ذلك كلّه حقيقة، **وينازع في محبَّته** ورضاه وغضبه وكراهيَّته، فيجعل ذلك مجازًا، **ويفسِّره إمَّا بالإرادة، وإمَّا ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات**.

قيل له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

فإن قلت: إنَّ إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبَّته ورضاه وغضبه، وهذا هو التَّمثيل، وإن قلت: إنَّ له إرادة تليق به، كما أنَّ للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبَّة تليق به وللمخلوق محبَّة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به...» انتهى.

وقد نَقَل الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللَّهُ كلام الرَّاغب في معنى المحبَّة مقرًّا له، كما هو واضح من السِّياق، وحذَف من كلامه ما لم يرَ نقله، فقال: «وقد وضعنا نقطًا للدّلالة على أنَّا حذفنا من أثنائه ما لم نر نقله» انتهى، فدلَّ ذلك على أنَّه ارتضى كلام الرَّاغب، واللّه أعلم.

❖ الموطن الثَّاني:

قال الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللَّهُ في (ص 314):

«التَّوسُّل بالجاه شرك أو ذريعة إليه:

والَّذي نقوله: إنَّ هذا الضَّرب من التَّوسُّل، إن لم

يكن شركًا فهو ذريعة إليه، **وإنَّ الحكم فيه ينبغي أن يُفَصَّل على وجه آخر، وهو أن يسلم هذا التَّوسُّل للعالم بالتَّوحيد وما ينافيه، حتَّى لا يخشى عليه من الشِّرك، وأن يحذر منه الجاهل المتعرِّض لمزالق الشِّرك** الخفيف إلى دواعي الوثنيَّة؛ خشيةَ أن يعتقد أنَّ لأحد حقًّا على الله في جلب النَّفع ودفع الضَّرِّ، وأنَّ الصَّالحين مع الله تعالى كالوزراء مع الملوك، يحملونهم على فعل ما لم يكونوا مريدين لفعله، ومن اعتقد هذا فقد وقع في صريح الشِّرك، وجعل إرادة الله حادثة تتأثَّر بإرادة غيره وعلمه حادثًا يتغيَّر لعلم المخلوق.

التَّفرقة بين الجاهل والعالم في مقام الاحتياط:

..وسند هذه التَّفرقة ما رواه مسلم وأبو داود والنَّسائي، أنَّ النَّبيَّ ﷺ سمع خطيبًا يقول: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال له ﷺ: «**بِئْسَ خَطِيبُ القَوْمِ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ**»، فأنكر ﷺ على الخطيب الجمع بين الله ورسوله في ضمير واحد، وثبت عنه ﷺ الجمع بينهما في عدَّة أحاديث، منها: ما أخرجه أبو داود من قوله ﷺ: «**مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لاَ يَضُرُّ إلاَّ نَفْسَهُ**» انتهى.

وقال في (ص 396): « وفي تفصيل القرطبي[1] واستحسان الحافظ له شهادة أخرى لتفرقتنا في التَّوسُّل (**بالذَّات والجاه**) بين العالم والجاهل» انتهى.

أقول وبالله التَّوفيق:

أجاز الشَّيخ الميلي رحمه الله التَّوسُّل بجاه النَّبيِّ ﷺ وذاته للعالم بالتَّوحيد! لأنَّه لا يُخشى عليه كما يُخشى على الجاهل من التَّعرُّض لمزالق الشِّرك.

وفيه نظر من وجوه:

الوجه الأوَّل: الصَّحيح أنَّه لا فرق بين العالم والجاهل في الأحكام الشَّرعيَّة.

الوجه الثَّاني: الحديث الثَّاني الَّذي استدلَّ به الشَّيخ الميلي ـ وفيه الجمع بين الله ورسوله ﷺ في لفظ واحد ـ منكرٌ لا يثبت به حكمٌ شرعيٌّ، **فقد** أخرجه أبو داود في «السُّنن» (1097)، والطَّبراني في «الكبير» (10499) وفي «الأوسط» (2530)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (13608) **من طريق عمران، عن قتادة، عن عبد ربِّه، عن أبي عياض، عن ابن مسعود** رضي الله عنه **مرفوعًا.**

وهذا الحديث فيه علَّة وهي تفرُّد عمران بن داور القطَّان عن قتادة، وقد أشار الطَّبراني إلى ذلك بقوله: «لم يروِ هذا الحديث عن قتادة إلاَّ عمران» انتهى.

وبهذا أعلَّه المنذري، وابن القيِّم، وابن الملقِّن وزاد

(1) أي تفصيله في حكم النَّذر حيث قال: «الَّذي يظهر لي أنَّه على التَّحريم في حقِّ من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد، فيكون إقدامه على ذلك محرَّمًا، والكراهة في حقِّ من لم يعتقد ذلك» قال ابن حجر: وهو تفصيل حسن. انتهى.

أمرًا آخر وهو جهالة عبد ربِّه[2].

وعلى فرض ثبوت الحديث فليس فيه حجَّة على التَّفرقة بين العالم والجاهل؛ لأنَّ في ذلك وصفًا للصحابيِّ بالجهل، ولا يخفى بطلانه؛ بل الصَّحابيُّ لا يتصدَّى للخطابة إلاَّ وهو أهلٌ لذلك، وكونه أخطأ في مسألة لا يخرج بذلك عن دائرة أهل العلم.

الوجه الثَّالث: الصَّحابة رضي الله عنهم هم أعلم النَّاس برسول الله ﷺ ولم يثبت عن أحد منهم أنَّه توسَّل بجاهه ﷺ ولا بذاته، بل كانوا يطلبون منه الدُّعاء في حياته فيدعو لهم، فلمَّا توفي النَّبيُّ ﷺ لم يتوسَّلوا بذاته ولا بجاهه، بل توسَّلوا بدعاء العبَّاس رضي الله عنه، كما في «صحيح البخاري» (964) عن أنس رضي الله عنه: «**أَنَّ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه كان إذا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بن عبد الْمُطَّلِبِ فقال: اللهم إِنَّا كنا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قال: فَيُسْقَوْنَ**»، فلو كان التَّوسُّل بجاه النَّبيِّ ﷺ وذاته جائزًا لما عدلوا عنه إلى من هو دونه في الفضل.

قال ابن تيمية رحمه الله في «قاعدة جليلة في التَّوسُّل والوسيلة» (ص279): «عَلِمَ الصَّحابة أنَّ التَّوسُّل به ﷺ إنَّما هو التَّوسُّل بالإيمان به وطاعته ومحبَّته وموالاته، أو التَّوسُّل بدعائه وشفاعته، فلهذا لم يكونوا يتوسَّلون بذاته مجرَّدة عن هذا وهذا، فلمَّا لم يفعل الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ شيئًا من ذلك، ولا دعوا بمثل هذه الأدعية، وهم أعلم منَّا، وأعلم بما يجب لله ورسوله، وأعلم بما أمر الله به ورسوله من الأدعية، وما هو أقرب إلى الإجابة منَّا، بل توسَّلوا بالعبَّاس رضي الله عنه وغيره ممَّن ليس مثل النَّبيِّ ﷺ، دلَّ عدولهم عن التَّوسُّل بالأفضل إلى التَّوسُّل بالمفضول أنَّ التَّوسل المشروع بالأفضل لم يكن ممكنًا» انتهى.

الوجه الرَّابع: أنَّ التَّوسُّل عبادة، والعبادات توقيفيَّة، فلا تكون بالرَّأي والقياس، كما ذكره الشَّيخ الميلي نفسه.

الوجه الخامس: أنَّ العالم بالتَّوحيد هو أشدُّ النَّاس احتياطًا لأمر دينه؛ لأنَّ علمه بالله يورثه الخشية منه سبحانه وتعالى، وكلَّما كان المرء بالله أعلم كان أكثر له خشية، وخشيةُ الله تعالى تُوجب له الابتعاد عن وسائل الشِّرك وذرائعه، بل توجب له البعد عن منقصات ثواب التَّوحيد، قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ**﴾ [فاطر: 28]، والرَّاسخون في العلم يخافون أن تزيغ قلوبهم عن الحقِّ، قال الله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ⑧**﴾ [آل عمران: 8]؛ وذلك لأنَّهم علموا أنَّهم معرَّضون للابتلاء، قال تعالى: ﴿**لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا**﴾ [هود: 7]، ولم يأمنوا مكر الله، قال عزَّ وجلَّ:

(2) انظر: «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، وبهامشه «تهذيب السُّنن» لابن القيِّم (3/55)، و«البدر المنير» (7/533).

﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف: 99]، فلو بلغ المرء من العلم ما بلغ، فليس هو على يقين من السَّلامة، والخلاصة أنَّ هذه التَّفرقة بين العالم والجاهل في مسألة التَّوسُّل بجاه النَّبيِّ ﷺ وذاته[3] لا وجه لها في الشَّرع، والله أعلم.

❖ **الموطن الثَّالث:**

قال الشَّيخ الميلي رحمه الله في (ص361): «**زيارة التَّبرُّك**: السَّابع: التَّبرُّك، وهذا لا ينبغي إطلاق القول فيه بأنَّه مشروع أو مبتدع حتَّى يُعلم مراد الزَّائر من التَّبرُّك؛ فإن أراد به **الانتفاع في قبول الدُّعاء، أو زيادة ثواب الطَّاعة** ولم يرتكب في زيارته مخالفة للشَّرع كان غرضه مشروعًا معقولاً، كما بيَّنَّاه في الفصل الحادي عشر، وهذا القبر الشَّريف لا يُقصد من زيارته أكثر من ذلك؛ ففي «الشِّفاء» لعياض: قال مالك في رواية ابن وهب: إذا سلَّم على النَّبيّ ﷺ ودعا يقف ووجهه إلى القبر الشَّريف لا إلى القبلة، ويدنو ويسلِّم، ولا يمسّ القبر بيده، وقال في «المبسوط»: «لا أرى أن يقف عند قبر النَّبيِّ ﷺ يدعو، ولكن يسلم ويمضي»، وقال ابن عاشر:

وسِرْ لقَبْرِ المصطفى بأدَبِ
ونيَّةٍ تُجَبْ لِكُلِّ مَطْلَبِ
سلِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ زِد للصدّيق
ثُمَّ إلى عُمَر نِلْتَ التَّوْفِيق

واعْلَمْ بأنَّ ذا المَقَام يُسْتَجَاب
فيه الدُّعَاء فَلاَ تَمَلَّ مِن طِلاب

وإن أراد به الانتفاع بالمزور أو المزار في قضاء الحاجات من غير أسبابها المعتادة وطرقها الظَّاهرة فهو مِن نسبة التَّصرُّف في الكون للمخلوق، وذلك شرك بواح، قال في «زاد المعاد»: «وكان هديه ﷺ أن يقول ويفعل عند زيارتها من جنس ما يقوله عند الصَّلاة عليه من الدُّعاء والتَّرحُّم والاستغفار، فأبى المشركون إلاَّ دعاء الميِّت، والإشراك به، والإقسام على الله به، وسؤاله الحوائج، والاستعانة به، والتَّوجُّه إليه، بعكس هديه ﷺ؛ فإنَّه هدي توحيد وإحسان إلى الميت، وهدي هؤلاء شرك وإساءة إلى نفوسهم وإلى الميِّت» (1/146)، انتهى ما ذكره الشَّيخ الميلي.

أقول وبالله التَّوفيق:

في كلام الشَّيخ الميلي نظرٌ من وجوه:

الوجه الأوَّل:

فات الشَّيخ الميلي رحمه الله الإشارة إلى تتمَّة كلام ابن القيِّم، كما صنع في نقله لكلام الرَّاغب السَّابق في موضوع المحبَّة حيث وضع نقاطًا تدلُّ على كلام محذوف لم يرَ نقله.

وإليك بقيَّة كلام ابن القيِّم؛ فإنَّ فيه زيادة بيان، **قال** رحمه الله: «وهم ثلاثة أقسام: إمَّا أن يدعوا الميِّت، أو يدعوا به، أو **عنده**، ويرون الدُّعاء عنده أوجب وأولى من الدُّعاء في المساجد، ومن تأمَّل هدي رسول الله ﷺ وأصحابه تبيَّن له الفرق بين الأمرين، وبالله التَّوفيق» انتهى.

(3) وقد فصّل القول في مسألة التوسل ابن تيمية رحمه الله في كتابه « قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة».

فقول ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ: «**أو عنده**» يشمل الصُّورة الَّتي أجازها الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللهُ وهي دعاء الزَّائر لنفسه عند القبر.

والحاصل أنَّ الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللهُ نقل من كلام ابن القيِّم ما ينطبق على من قصد الانتفاع بالمزور أو المزار في قضاء الحاجات فقط، ولم ينقل الصُّورة السَّابقة؛ لأنَّه يخالف ابن القيِّم فيما ذهب إليه رَحِمَهُ اللهُ، والصَّواب ما ذكره ابن القيِّم، كما سيأتي بيانه.

الوجه الثَّاني:

قول الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللهُ: «فإنْ أراد به الانتفاع في قبول الدُّعاء، أو زيادة ثواب الطَّاعة ولم يرتكب في زيارته مخالفة للشَّرع كان غرضه مشروعًا معقولاً، كما بيَّنَّاه في الفصل الحادي عشر، وهذا القبر الشَّريف لا يُقصد من زيارته أكثر من ذلك» انتهى.

وهذا الكلام غير صحيح؛ لأنَّه لم يَرِد في الكتاب ولا في السُّنَّة ولا مِن فعل الصَّحابة أنَّ قبر النَّبيِّ ﷺ ـ فضلاً عن غيره ـ يُستجاب عنده الدُّعاء، أو يُزاد في ثواب الطَّاعة، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «قاعدة جليلة في التَّوسُّل والوسيلة» (ص34): «وأمَّا الزِّيارة البدعيَّة فهي الَّتي يقصد بها أن يطلب من الميِّت الحوائج، أو يطلب منه الدُّعاء والشَّفاعة، **أو يقصد الدُّعاء عند قبره لظنِّ القاصد أنَّ ذلك أجْوَب للدُّعاء**؛ فالزِّيارة على هذه الوجوه كلُّها مبتدعة لم يشرعها النَّبيُّ ﷺ، ولا فعلها الصَّحابة، **لا عند قبر النَّبيِّ** ﷺ، ولا عند غيره، وهي من جنس الشِّرك وأسباب الشِّرك» انتهى.

وقال أيضًا مبيِّنًا حكم الدُّعاء عند قبر النَّبيِّ ﷺ كما في «مجموع الفتاوى» (26/147): «ولا يقف عند القبر للدُّعاء لنفسه؛ فإنَّ هذا **بدعة**، ولم يكن أحد من الصَّحابة يقف عند القبر يدعو لنفسه، ولكن كانوا يستقبلون القبلة، ويدعون في مسجده ﷺ» انتهى.

والحاصل أنَّ من قصد قبر النَّبيِّ ﷺ أو غيره ظانًّا أنَّه يُستجاب عندها الدُّعاء، أو يزاد في أجر طاعته فقد ابتدع في الدِّين ما ليس منه، وهو يحوم حول حمى الشِّرك، يوشك أن يقع فيه، والعياذ باللّٰه.

الوجه الثَّالث:

قول الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللهُ: «ففي «الشِّفاء» لعياض: قال مالك في رواية ابن وهب: إذا سلَّم على النَّبيِّ ﷺ ودعا يقف ووجهه إلى القبر الشَّريف لا إلى القبلة، ويدنو ويسلِّم، ولا يمسّ القبر بيده».

والظَّاهر أنَّ الشَّيخ الميلي رَحِمَهُ اللهُ ذكر كلام مالك هنا ليستدلَّ به على جواز دعاء الزَّائر لنفسه عند قبر النَّبيِّ ﷺ، ويدلُّ على هذا ذِكْرُه بعد ذلك أبيات ابن عاشر، كما في البيت الأوَّل والأخير، حيث قال:

وسِرْ لقَبْرِ المصطفى بِأَدَب
ونِيَّةٍ تُجَبْ لِكُلِّ مَطْلَب
واعْلَمْ بِأنَّ ذَا المَقَام يُسْتَجَاب
فيه الدُّعَاء فَلاَ تَمَل مِن طِلاب

وفي هذه الأبيات جواز الدُّعاء عند قبر النَّبيِّ

ﷺ؛ وهو مقام يُستجاب فيه الدُّعاء.

وقد أزال ابن تيمية رحمه الله اللَّبس الواقع في كلام مالك في «مجموع الفتاوى» (231/1) بقوله: «قال أبو الوليد الباجي: «وعندي أن يدعو للنَّبيِّ بلفظ الصَّلاة، ولأبي بكر وعمر بلفظ السَّلام؛ لما في حديث ابن عمر رضي الله عنه من الخلاف»، قال ابن تيميَّة: وهذا الدُّعاء يفسّر الدُّعاء المذكور في رواية ابن وهب، قال مالك في رواية ابن وهب: «إذا سلّم على النَّبيِّ ودعا يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة، ويدنو **ويسلِّم، ولا يمسّ القبر»، فهذا هو السَّلام عليه والدُّعاء له بالصَّلاة عليه** كما تقدَّم تفسيره» انتهى.

وقد نقل عياض في «الشِّفا» (88/2): عن «المبسوط» للقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي رواية أخرى عن مالك، قال: لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج، أن يقف على قبر النَّبيِّ ﷺ فيصلّي عليه، **(ويدعو لأبي بكر وعمر** رضي الله عنهما) انتهى.

فظهر أنَّ مالكًا قصد بقوله السَّابق «ودعا» أي الدُّعاء للنَّبيِّ ﷺ ولصاحبيه رضي الله عنهما لا دعاء الزَّائر لنفسه، وليت الشَّيخ الميلي رحمه الله ذكر هذه الرِّواية هنا كما نقل الرِّوايتين السَّابقتين من «الشِّفا» من الموطن نفسه، مع ما في هذه الرِّواية من بيان المراد بالدُّعاء المجمل في رواية ابن وهب.

وأمَّا قول مالك الَّذي في «المبسوط»: «لا أرى أن **يقف** عند قبر النَّبيِّ ﷺ **يدعو**، ولكن يسلّم ويمضي فقد عزَا ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص 179) هذا النَّصَّ إلى «المبسوط» بلفظ أتمّ عن مالك، قال: «لا أرى أن يقف الرَّجل عند قبر النَّبيِّ ﷺ يدعو ولكن يسلِّم على النَّبيِّ ﷺ وعلى أبي بكر وعمر، ثمَّ يمضي، وقال مالك ذلك؛ لأنَّ هذا هو المنقول عن ابن عمر أنَّه كان يقول: «السَّلام عليك يا رسول الله، السَّلام عليك يا أبا بكر، السَّلام عليك يا أبت أو يا أبتاه، ثمَّ ينصرف ولا يقف يدعو»، فرأى مالك ذلك من البدع. انتهى

وقصد مالك بقوله: **«ولا يقف يدعو»** منع الزَّائر من الدُّعاء لنفسه عند قبر النَّبيِّ ﷺ وهذا أقرَّ به بعض القبوريِّين ممَّن يجيز الدُّعاء عند قبر النَّبيِّ ﷺ بل يجيز الاستغاثة به، وهو أبو بكر الحصني الدِّمشقي حيث قال في كتاب «دفع شبه من شبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلى السَّيِّد الجليل الإمام أحمد» (ص115)[4]: «وأمَّا الدُّعاء عند القبر فقد ذكره خلق ومنهم الإمام مالك وقد نصَّ على أنَّه يقف عند القبر ويقف كما يقف الحاج عند البيت للوداع ويدعو... وقال مالك في رواية ابن وهب: «إذا سلَّم على النَّبيِّ ودعا يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة ويدعو ويسلِّم ولا يمسّ القبر بيده»، نَعم في «المبسوطة»: «لا أرى أنَّه يقف عنده ويدعو ولكن يسلِّم ويمضي»، وإنَّما ذكرتُ كلام «المبسوطة»؛ لأنَّ مِن حقِّ العالم الَّذي يؤخذ بكلامه أن يذكر ما له وما عليه؛ لأنَّ ذلك من الدِّين» انتهى كلام الحصني.

(4) وفي هذا الكتاب من الجهل والظُّلم ما الله به عليم.

فزعم أنَّ رواية ابن وهب له، ورواية «المبسوط» عليه، والحقُّ أنَّ كلا الرِّوايتين عليه.

الوجه الرَّابع:

قول الشَّيخ الميلي: «كما بيَّنَّاه في الفصل الحادي عشر»، يعني به قوله في (ص153): ثمَّ التَّبرُّك حيث أُثبت في روايات الإثبات؛ فإنَّما المقصود منه طلب الزِّيادة في ثواب الطَّاعة، قال الباجي: في «المنتقى» موجِّهًا إعلامه ﷺ لأمَّته بقصَّة وادي السّرر: «وإنَّما أعلم بذلك ﷺ فيما يظهر إليَّ ـ والله أعلم ـ لفضل الذِّكر عندها[5] لمن مرَّ بها، ورجاء إجابة الدُّعاء، وتنزل الرَّحمة عندها».

علَّق عليه الشَّيخ الميلي بقوله: «والتَّبرُّك على هذا الوجه عندي معقول؛ لأنَّ ذكرى الأنبياء والصَّالحين ورؤية آثارهم ممَّا يزيد الموحِّدين خشوعًا وتعريفًا بتقصيرهم في طاعة خالقهم، فتخلص بذلك عبوديَّتهم لله تعالى، **وحينئذ تكون الإثابة على عبادتهم أسمى، وقبول دعائهم أرجى وطمعهم في تنزُّل الرَّحمة أقوى،** وروايات نفي التَّبرُّك غير معارضة لروايات إثباته بهذا المعنى؛ لأنَّ النَّافين إنَّما يقصدون الاحتياط على عقائد العامَّة أن تزيغ كما سبق في توجيه مخاطبة عمر رضي الله عنه للحجر الأسود، وأنَّه قطع الشَّجرة خوف الفتنة، وأنَّه حذَّرهم أن يهلكوا بتتبُّع الآثار هلاك أهل الكتاب...

والَّذي تفيده النُّقول السَّابقة في مجموعها إثباتًا ونفيًا وتوجيهًا: أنَّ التَّبرُّك مشروع، ولكنَّه مقيَّد بقيود:

أحدها: أن يكون التَّبرُّك بفعل طاعة مشروعة[6]، كصلاة، ودعاء، ورجاء القبول، وزيادة الأجر؛ لا بحمل تراب أو بخور وغيرهما من أجزاء المكان المتبرَّك به، أو الأشياء الموضوعة فيه...

ثانيها: أن لا يحمل المتبرِّك غيره على التَّبرُّك، ولا أن يدعوه إليه، فلا يُنصب شيء للعموم يتبرَّكون به[7].

ثالثها: أن يتَّفق له المرور بمكان التَّبرُّك، لا أن يقصد إليه من بعيد ويقتحم السَّفر من أجله.

رابعها: أن يكون من المعرفة بدينه[8] بحيث لا تضلُّه خطرات النَّفس، ولا نزغات الشَّيطان، لا أن يكون ضعيف الإيمان قليل المعرفة».

ـ وقال أيضًا في (ص358): «وقد تقدَّم في الفصل الحادي عشر حديث السرحة الَّتي سُرَّ تحتها سبعون نبيًّا، وزيارة النَّبيِّ ﷺ لقباء راكبًا وماشيًا يصلِّي فيه ركعتين، وذلك يدلُّ لمشروعيَّة زيارة الأمكنة

(5) أي الشَّجرة الَّتي وردت في حديث ابن عمر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الأَخْشَبَيْنِ مِنْ مِنًى فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ السّرر بِهِ (شَجَرَةٌ) سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعِينَ نَبِيًّا**» أورده الشَّيخ الميلي في (ص150) وذكر أنَّ الزّرقاني استدلَّ به على التَّبرُّك بمواضع النَّبيِّين، وقد بيَّن محقِّق الكتاب الشَّيخ محمود ـ جزاه الله خيرًا ـ ضعْفَ هذا الحديث.

(6) وهذا لا يكفي؛ لأن الطاعة قد تكون مشروعة في مكان دون مكان، وزمان دون زمان، والأصل في ذلك هو اتِّباع الرَّسول ﷺ.

(7) كيف يكون التَّبرُّك مشروعًا ثمَّ لا يدعو غيره إليه!!

(8) من كانت له معرفة بدينه كان أشد احتياطًا في تجنُّب وسائل الشِّرك، كما سبق بيانه في الوجه الرَّابع في مسألة التَّوسُّل بالنَّبيِّ ﷺ.

الفاضلة من غير سفر».

أقول وبالله التَّوفيق:

ذهب الشَّيخ الميلي فيما سبق إلى جواز التَّبرُّك بقبر النَّبيِّ ﷺ وتوسَّع هنا فجوَّز التَّبرُّك بآثار الأنبياء والصَّالحين.

وفي كلامه نظرٌ من وجوه:

الوجه الأوَّل: الصَّواب عدم جواز التَّبرُّك بآثار الأنبياء والصَّالحين؛ لما تقدَّم ذكره في مسألة التَّبرُّك بقبر النَّبيِّ ﷺ، وأضيفُ هنا ما قاله ابن تيمية رحمه الله في «اقتضاء الصِّراط المستقيم» (649/2): «من قصد بقعة يرجو الخير بقصدها، ولم تستحب الشَّريعة ذلك، فهو من المنكرات، وبعضه أشدّ من بعض، سواء كانت البقعة **شجرة** أو غيرها، أو قناة جارية، أو جبلاً، أو مغارة، وسواء قصدها ليصلِّي عندها، أو ليدعو عندها، أو ليقرأ عندها، أو ليذكر الله سبحانه عندها، أو لينسك عندها، بحيث يخصُّ تلك البقعة بنوع من العبادة الَّتي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به لا عينًا ولا نوعًا» انتهى.

وقال أيضًا في «مجموع الفتاوى» (503/27 ـ 504): «لم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانًا يُقصد للصَّلاة إلاَّ المسجد، ولا مكانًا يُقصد للعبادة إلاَّ المشاعر، فمشاعر الحجِّ، كعرفة ومزدلفة ومنى تُقصد بالذِّكر والدُّعاء والتَّكبير لا الصَّلاة، بخلاف المساجد، فإنَّها هي الَّتي تُقصد للصَّلاة، وما ثمَّ مكان يُقصد بعينه إلاَّ المساجد والمشاعر، وفيها الصَّلاة والنُّسك... وما سوى ذلك من البقاع فإنَّه لا يستحبُّ قصد بقعة بعينها **للصَّلاة ولا الدُّعاء ولا الذِّكر**، إذ لم يأت في شرع الله ورسوله قصدها لذلك، وإن كان **مسكنًا لنبيٍّ أو منزلاً أو مَمَرًّا**؛ فإنَّ الدِّين أصله متابعة النَّبيِّ ﷺ وموافقته بفعل ما أمرنا به وشرعه لنا وسنَّه لنا، ونقتدي به في أفعاله الَّتي شُرع لنا الاقتداء به فيها، بخلاف ما كان من خصائصه، فأمَّا الفعل الَّذي لم يشرعه هو لنا، ولا أمرنا به، ولا فعله فعلاً سنَّ لنا أن نتأسَّى به فيه، فهذا ليس من العبادات والقرب، فاتِّخاذ هذا قربةً مخالفةٌ له، وما فعله من المباحات على غير وجه التَّعبُّد يجوز لنا أن نفعله مباحًا كما فعله مباحًا، ولكن هل يشرع لنا أن نجعله عبادة وقربة؟ فيه قولان كما تقدَّم، وأكثر السَّلف والعلماء على أنَّا لا نجعله عبادة وقربة، بل نتبعه فيه، فإن فعله مباحًا فعلناه مباحًا، وإن فعله قربة فعلناه قربة» انتهى.

الوجه الثَّاني: لم يَتَحَرَّ الخلفاء الرَّاشدون ولا غيرهم من الصَّحابة رضي الله عنهم الصَّلاة أو الدُّعاء أو الذِّكر في الأماكن الَّتي صلَّى فيها النَّبيُّ ﷺ فضلاً عن الأماكن الَّتي نزل فيها للرَّاحة ونحوها، وهم أعلم النَّاس بسنَّة النَّبيِّ ﷺ وأسبقهم للخير، فدلَّ ذلك على عدم جواز التَّبرُّك بآثاره ﷺ ولا بآثار غيره من باب أولى.

الوجه الثَّالث: ما ورد عن عمر رضي الله عنه من النَّهي عن ذلك، فعن المعرور بن سويد قال: «خرجنا مع عمر ابن الخطَّاب، فعرض لنا في بعض الطَّريق مسجد،

فابتدره النَّاس يصلُّون فيه، فقال عمر: ما شأنهم؟ فقالوا: هذا مسجد صلَّى فيه رسول الله ﷺ، فقال عمر: أيُّها النَّاس، إنَّما هلك من كان قبلكم باتِّباعهم مثل هذا، حتَّى أحدثوها بيعًا، فمن عرضت له فيه صلاة فليصلِّ، ومن لم تعرض له فيه صلاة فليمض»[9]، علَّق عليه ابن تيمية بقوله: «لمَّا كان النَّبيُّ ﷺ لم يقصد تخصيصه بالصَّلاة فيه، بل صلَّى فيه؛ لأنَّه موضع نزوله، رأى عمر أنَّ مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده ليس متابعة، بل تخصيص ذلك المكان بالصَّلاة من بدع أهل الكتاب الَّتي هلكوا بها، ونهى المسلمين عن التَّشبُّه بهم في ذلك، ففاعل ذلك متشبِّه بالنَّبيِّ ﷺ في الصُّورة، ومتشبِّه باليهود والنَّصارى في القصد، الَّذي هو عمل القلب، وهذا هو الأصل، فإنَّ المتابعة في السُّنَّة أبلغ من المتابعة في صورة العمل»[10].

وجاء عن عمر رضي الله عنه أيضًا أنَّه بلغه أن ناسًا يأتون الشَّجرة الَّتي بويع تحتها النَّبيُّ ﷺ فأمر بها فقطعت[11].

وقد كره مالك وغيره من علماء المدينة اتِّباع آثار النَّبيِّ ﷺ، قال ابن وضَّاح القرطبي في «كتاب البدع» (ص91): «وكان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار للنَّبيِّ ﷺ ما عدا قباء وأحدًا».

الوجه الرَّابع: التَّبرُّك عبادة والعبادات توقيفيَّة، ولم يرد دليل صحيح صريح في التَّبرُّك بآثار الأنبياء عليهم السلام، ولا غيرهم، فيجب الاتِّباع وعدم الابتداع.

الوجه الخامس: أنَّ التَّبرُّك بآثار الأنبياء والصَّالحين ذريعة للشِّرك والفتنة، فَسَدُّ هذا الباب أمر مطلوب شرعًا، ولهذا قطع عمر رضي الله عنه الشَّجرة الَّتي كانت تحتها البيعة، ونهى عن تعمُّد الصَّلاة في الأمكنة الَّتي كان رسول الله ﷺ ينزل بها في سفره[12].

والخلاصة أنَّه لا يجوز التَّبرُّك بآثار النَّبيِّ ﷺ ولا غيره من الأنبياء والصَّالحين، والله أعلم[13].

❖ الموطن الرَّابع:

قال الشَّيخ الميلي رحمه الله في (ص108): وقسَّم أبو البقاء الحنفي في «كلِّيَّاته» الشِّرك إلى ستَّة أقسام؛ فقال: «والشِّرك أنواع: شرك الاستقلال: وهو إثبات شريكين مستقلَّين؛ كشرك المجوس، وشرك التَّبعيض: وهو تركيب الإله من آلهة؛ كشرك النَّصارى، وشرك التَّقريب: وهو عبادة غير الله ليقرّب إلى الله زلفى؛ كشرك متقدِّمي الجاهليَّة، وشرك

(9) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (7550)، وإسناده صحيح، كما قاله ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (1/281).

(10) «مجموع الفتاوى» (1/281).

(11) أخرجه ابن سعد في «الطَّبقات» (2/100) وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (7545) وقال ابن حجر: في «الفتح» (7/448): «إسناده صحيح».

(12) انظر: «إغاثة اللَّهفان» (1/368).

(13) انظر: «اقتضاء الصِّراط المستقيم» (2/750 ـ 757) فإنَّ فيه تفصيل القول في هذه المسألة.



التَّقليد: وهو عبادة غير الله تبعًا للغير؛ كشرك متأخِّري الجاهليَّة، وشرك الأسباب: وهو إسناد التَّأثير للأسباب العاديَّة؛ كشرك الفلاسفة والطَّبائعيِّين ومن تبعهم على ذلك. وشرك الأغراض؛ وهو العمل لغير الله، فحكم الأربعة الأول الكفر بإجماع، وحكم السَّادس المعصية من غير كفر بإجماع، وحكم الخامس التَّفصيل، فمن قال في الأسباب العاديَّة: إنَّها تؤثِّر بطبعها؛ فقد حكي الإجماع على كفره، ومن قال: إنَّها تؤثِّر بقوَّة أودعها الله فيها؛ فهو فاسق» انتهى كلام أبي البقاء.

علّق عليه الشَّيخ الميلي بقوله: «وهذه الأقسام متفاوتة قوَّةً وضعفاً، ولكنَّها متَّحدة في الحكم عليها بالكفر، إذا استثنينا أحد وجهي النَّوع الخامس، أمَّا السَّادس، فقد أخرجه أيضًا أبو البقاء، وحقُّه التَّفصيل كالَّذي قبله، فإنَّ العمل لغير الله: إمَّا نفاق، أو رياء، والأوَّل كفر اتِّفاقًا، والثَّاني معصية من غير كفر إجماعًا، ولكن ما خرج من هذه الوجوه عن حكم الكفر فإنَّه ذريعة إليه، ولهذا تناوله لفظ الشِّرك كبقيَّة الأقسام» انتهى.

أقول وبالله التَّوفيق:

انتقد الشَّيخ محمود ـ جزاه الله خيرًا ـ أبا البقاء الحنفي الأشعري في نفيه تأثير الأسباب في مسبِّباتها فقال: «أبو البقاء أشعريٌّ متكلِّم، وكون الأسباب تؤثِّر بقوَّة أودعها الله فيها هو مذهب السَّلف؛ فلا يُغترَّ بأشعريَّة أبي البقاء...»، ثمَّ نقل كلام ابن تيميَّة رحمه الله، وفيه الرَّدُّ على الأشاعرة الَّذين أنكروا أن يكون للأسباب أيَّ تأثير على المسبّبات.

ولكن فات الشَّيخ محمودًا التَّنبيه[14] على موافقة الشَّيخ الميلي لأبي البقاء في المسألة المذكورة، حيث نقل كلامه مقرًّا له؛ إلاَّ في النَّوع السَّادس من الشِّرك فإنَّه رأى فيه التَّفصيل، فقال: «أمَّا السَّادس فقد أخرجه أيضًا أبو البقاء **وحقُّه التَّفصيل...**».

فالشَّيخ الميلي فصَّل فيما رأى أنَّه يحتاج إلى تفصيل ـ في نظره ـ وأقرَّ باقي كلام أبي البقاء ولم ينتقده في شيء منه، بل ارتضاه كما هو واضح من سياق الكلام، وعادته في هذا الكتاب نقد ما لا يراه صوابًا[15].

وهناك موطن آخر في (ص232) أقرَّ الشَّيخ الميلي القرطبيَّ على مسألة الأسباب، حينما ذكر ما يفعله السَّاحر من طيران في الهواء والمشي على الماء وغير ذلك، ثمَّ قال القرطبي: «**ومع ذلك فلا يكون السِّحر موجبًا لذلك، ولا علَّة لوقوعه، ولا سببًا مولدًا**[16]**، ولا يكون السَّاحر مستقلاً به، وإنَّما يخلق**

(14) كما نبَّه ـ جزاه الله خيرًا ـ في (ص52) على خطأ الشَّيخ الميلي حينما نقل طعن السُّبكي في ابن تيمية رحمه الله **مقرًّا** له.

(15) انظر مثلاً نقده لكلام ابن حجر الهيتمي في (ص200)، والرَّازي في (ص202 ـ 204)، وابن خلدون في (ص204)، والشَّوكاني في (ص312)، وابن تيمية في (ص304) وغيرهم.

(16) المقصود بالتولّد: وجود مسبَّب تولّد من سبب مباشر من العبد، كتولّد الشِّبع عن الأكل، والرِّي عن الشُّرب، ونحوها، فجعل الأشاعرة هذه الأمور من فعل الله سبحانه لا كسب فيها للمكلّف ولا قدرة له عليها.

الله تعالى هذه الأشياء ويحدثها عند وجود السِّحر، كما يخلق الشِّبع عند الأكل، والرِّي عند شرب الماء».

فالقرطبيُّ ينفي أن يكون السِّحر والأكل والشُّرب أسبابًا لها تأثير في مسبّباتها، وإنَّما يخلق الله ويحدث تلك المسبّبات عند وجود أسبابها، لا بها، فلا ارتباط عنده بين السَّبب والمسبَّب، وإنَّما علاقتهما علاقة اقتران[17] فقط.

وهذا قول الجهميَّة ومن تبعهم كالأشاعرة، والصَّواب ما عليه أهل السُّنَّة أنَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ جعل في الأسباب قوَّة تؤثِّر في مسبّباتها بإذنه سبحانه وتعالى، فالسِّحر جعل الله فيه قوَّة تؤثِّر بإذنه تعالى، وجعل في الأكل قوَّة التَّغذية، وفي الماء قوَّة الرَّيِّ، ونحو ذلك.

قال ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى» (8/485 ـ 486):

«ومذهب الفقهاء أنَّ **السَّبب له تأثير في مسبّبه**، ليس علامة محضة، وإنَّما يقول إنَّه علامة محضة طائفة من أهل الكلام الَّذين بنوا على قول جهم... ومملوء ـ أي القرآن ـ بأنَّه يخلق الأشياء بالأسباب، لا كما يقوله أتباع جهم: أنَّه يفعل عندها لا بها، كقوله تعالى: ﴿**أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ**﴾ [النحل: 65]، وقوله: ﴿**وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝٩ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۝١٠ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا**﴾ [ق: 9 ـ 11]، وقوله: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ**﴾ [الأعراف: 57]...انتهى.

وقال ابن القيِّم رحمه الله في «مدارج السَّالكين» (3/496): «وعندهم ـ يعني الجهميَّة ـ أنَّ الله لم يخلق شيئًا بسبب، ولا جعل في الأسباب قوى وطبائع تؤثِّر، فليس في النَّار قوَّة الإحراق، ولا في السّمِّ قوَّة الإهلاك، ولا في الماء والخبز قوَّة الرَّيِّ والتَّغذِّي به، ولا في العين قوَّة الإبصار، ولا في الأذن والأنف قوَّة السَّمع والشَّمِّ، بل الله سبحانه يحدث هذه الآثار عند ملاقاة هذه الأجسام، لا بها، فليس الشِّبع بالأكل، ولا الرَّيّ بالشُّرب، ولا العلم بالاستدلال، ولا الانكسار بالكسر، ولا الإزهاق بالذَّبح...».

هذا ما تيسَّر لي التَّنبيه عليه الآن، وهناك مسائل أخرى تحتاج إلى بيان، عسى الله أن ييسِّر ذلك في وقت لاحق ـ إن شاء الله تعالى ـ والله أسأل أن يرينا الحقَّ حقًّا ويرزقنا اتِّباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، والله أعلم، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد.

(17) أي يقع المسبّب مقترنًا بالسَّبب.

حكم الأسهم والسَّنَدات

د/ محمد مزياني
أستاذ الفقه بجامعة الأمير عبد القادر. قسنطينة

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد؛ فهذا بحث يتضمَّن بعض أحكام الأسهم والسَّندات على وجه الإيجاز والاختصار، مبتدئًا بتعريفهما مع بيان أوجه الفرق بينهما، لتتِّضح صورتهما للقارئ الكريم.

❖ تعريف الأسهم:

يُمثِّل السَّهم جزءًا من أجزاء متساوية لرأس المال، وهي حقوقٌ مِلْكِيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ لرأس مال كبير للشَّركات المساهمة[1].

❖ تعريف السَّندات:

السَّند: تَعَهُّدٌ مكتوبٌ من البنك، أو الشَّركة، أو الحكومة لحامله بسَداد مبلغ مُقدَّر من قَرْضٍ في تاريخٍ معيَّن، نظير فائدة مُقدَّرة[2].

❖ الفرق بين الأسهم والسَّندات:

1 ـ السَّهم يُمثِّل جزءًا من رأس مال الشَّركة، أمَّا السَّند فيُمثِّل جزءًا من قرضٍ على الشَّركة أو الحكومة.

2 ـ السَّهم تتغيَّر قيمته، ويَتحمَّل صاحبه قسطه من الخسارة زيادة أو نقصًا حسب نجاح الشَّركة وزيادة ربحها أو نقصه، أمَّا السَّند فينتج فائدة رِبَوِية محدودة عن القرض الَّذي يُمثِّله لا تزيد ولا تنقص.

3 ـ حامل السَّند يُعتبَر مُقرِضًا أو دائنًا للشَّركة أو الحكومة، أمَّا حامل السَّهم فيُعتبَر مالكًا لجزء من الشَّركة بقيمة السَّهم.

(1) انظر: «زكاة الأموال» للدُّكتور محمَّد الشّباني (ص145)، «دراسة مقارنة في زكاة المال» لمحمَّد وهبة وعبد العزيز جمجوم (ص252).

(2) انظر: المصادر السَّابقة.

4 ـ للسَّند وقتٌ محدود لسداده، أمَّا السَّهم فلا يُسدَّد إلاَّ عند تصفية الشَّركة[3].

❖ **أنواع الأسهم تبعًا للحقوق الَّتي تعطيها لمالكها:**

أوَّلاً ـ الأسهم العادية: وهي الَّتي تُمثِّل حصَّة الشَّريك في الشَّركة ابتداءً وانتهاءً، وهذه مباحة.

ثانيًا ـ الأسهم الممتازة: يوجد في السُّوق أنواعٌ من الأسهم الممتازة الَّتي لا يجوز التَّعامل بها، منها أن تُعطَى بعض الأسهم حقّ الأَوْلَوية في الحصول على الأرباح، أمَّا السَّهم الَّذي يُعطي امتيازًا لأصحاب الأسهم القُدامى بأن يكون لهم حقّ الأَوْلَوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة فيجوز التَّعامل به.

ثالثًا ـ أسهم التَّمتع: وهو الصَّك الَّذي يُسلِّمه المساهم عند استهلاك ربح سهمه، ولمالكه بموجبه حقٌّ متأخِّرٌ في أرباح الشَّركة وموجوداتها، وهذا النَّوع من الأسهم لا يجوز إصداره[4].

❖ **حكم التَّعامل بالأسهم:**

ذهب جمهور العلماء المعاصرين إلى أن إصدارَ الأسهم والتَّعاملَ بها وتملُّكَها وبيعَها وشراءها لا حرج فيه، إذ إنَّ الأصل في المعاملات الحِلُّ لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 175]، أمَّا إذا كانت الشَّركة تزاول أعمالاً محرَّمة، كالتَّعامل بالرِّبا، وصناعة الخمور والتِّجارة فيها، فإنَّه حينئذٍ لا يجوز التَّعامل بها[5].

وقد جاء في «فتاوى اللَّجنة الدَّائمة» (320/13) ما يلي: «إذا كانت هذه الأسهم لا تُمَثِّل نقودًا تمثيلاً كُلِّيًّا أو غالبًا وهي معلومة للبائع والمشتري جاز بيعها وشراؤها لعموم أدلَّة جواز البيع والشِّراء، وإنَّما تُمثِّل أرضًا أو سيَّاراتٍ أو عماراتٍ أو نحو ذلك»[6].

❖ **حكم التَّعامل بالسَّندات:**

يَظْهَر من تعريف السَّنَدات مع بيان أوجه الفرق بينها وبين الأسهم عدم جواز التَّعامل بها لاشتمالها على الرِّبا المحرَّم شرعًا، وينبغي لمن علم الحكم الشَّرعي في هذه المسألة أن يبادر إلى فسخ هذا العقد؛ لأنَّ ما مُنِع ابتداؤه مُنِع استمراره، ثمَّ هو مخالف لما أجمع عليه العلماء من أن كلَّ قرضٍ جرَّ نفعًا فهو ربا[7]، ولأنَّ السَّندات تتضمَّن فوائد لأصحابها دون أن

(3) انظر: «دراسة شرعيَّة لأهمِّ العقود الماليَّة المستحدثة» لمحمَّد أمين أبوه الشّنقيطي (ص637)، و«الرِّبا والمعاملات المصرفيَّة» لعمر المترك (ص370).

(4) انظر: «دراسة شرعيَّة لأهمِّ العقود الماليَّة المستحدثة» (ص661 ـ 663).

(5) انظر: «الزَّكاة تطبيق محاسبي معاصر» لسلطان بن محمَّد (ص64).

(6) وانظر: «مجموعة الفتاوى الشَّرعيَّة بالكويت» (1/347 ـ 348).

(7) وروي مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ ولم يصحّ، وصحَّ عن بعض الصَّحابة. [«التلخيص الحبير» (3/82)].

يكون منهم المخاطرة في التِّجارة، ومن قواعد الشَّرع أنَّ الخراج بالضَّمان[8].

لكن لو كان السَّند يُمثِّل دَيْنًا مشروعًا، فهل يَصِحُّ بيعه؟ هذا من قَبيل بيع الدَّيْن، فيجوز بيعه على من هو عليه بشرط أن يقبض عِوَضه في المجلس، وأمَّا بيعه على غير من هو عليه فالَّذي يترجَّح هو الجواز إذا بيعَ السَّند بغير النُّقود[9].

❖ **كيف تُزكَّى الأسهم**: اختلفت أنظار العلماء في كيفية إخراج زكاة الأسهم على رأيين:

الرَّأي الأوَّل: يَنظُر إلى الأسهم تبعًا لنوع الشَّركة الَّتي أصدرتها؛ فإن كانت شركة زراعيَّة فهذا يعني أنَّ مجالها الاستثماري في زراعة الحبوب والثِّمار، فتخضع لأحكام الزَّكاة فيما تُخْرِجُه الأرض من الحبوب والثِّمار ممَّا يُكَال ويُدَّخر، وتَثْبُت لمنتوجات هذه الشَّركة أحكام الزَّكاة في الخارج من الأرض مالاً ومقدارًا وزمنًا، وإن كانت شركة تجاريَّة، أو شركة تجاريَّة صناعيَّة فإنَّ الزَّكاة تجب في رؤوس أموالها وفيما تُحَقِّقُه من أرباح بعد حسم المصاريف الإدارية لإدارة أموالها في التِّجارة، وتُقدَّر الأسهم بقيمتها السُّوقيَّة.

أمَّا إذا كانت شركة صناعيَّة محضة مثل شركة الفنادق والنَّقل والطَّيران؛ فإنَّ أسهمها مجمَّدة في مبانٍ ومُعدَّاتٍ وطائراتٍ وغير ذلك، فالزَّكاة لا تتوجَّب في أسهمها، غير أنَّ ما ينتج ربحًا لهذه الأسهم يُضَمُّ إلى أموال المساهمين ويُزكَّى معها زكاة المال[10].

الرَّأي الثَّاني: يَنظُر إلى الأسهم على أنَّها عروض تجارة، دون النَّظر إلى الشَّركة الَّتي أصدرتها، فيُؤخذ في كلِّ حولٍ رُبع العُشْرِ من قيمتها حسب قيمتها في الأسواق، يضاف إليها الرِّبح، بشرط أن يبلغ الأصل والرِّبح النِّصاب، أو يَكمُل مع المال الَّذي عنده نصابًا[11].

❖ **القيمة المعتبرة في إخراج زكاة الأسهم:**

السَّهم له ثلاث قِيَم:

الأولى: قيمة اسميَّة عند إصداره، أي القيمة الَّتي دُفِعَت له ثمنًا ابتداءً.

الثَّانية: قيمة دفتريَّة عند وجوب الزَّكاة، ويُعبِّر

(8) هذه القاعدة أصلها حديث النَّبيِّ ﷺ: «...**الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ**»، ورد من حديث عائشة رضي الله عنها: رواه أبو داود (3508)، والتِّرمذي (1285)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنَّسائي (4502)، وابن ماجة (2242)، وصحَّحه ابن كثير في «إرشاد الفقيه» (2/28).
والمقصود هنا أنَّ المستقرض يخاطر بالمال في التِّجارة به، فلو تلف هذا المال لكان عليه ضمانه، فكذلك ما خرج منه من ربحٍ فهو له دون المُقرِض.

(9) انظر: «الرِّبا والمعاملات المصرفيَّة» (ص374 ـ 375).

(10) انظر: «فتاوى وبحوث عبد الله بن منيع» (2/180)، و«زكاة الأموال: دراسة فقهيَّة محاسبيَّة» (ص147).

(11) انظر: «زكاة الأموال» (ص147 ـ 148)، و«دراسة مقارنة في زكاة المال» (ص256).

عنها البعضُ بالقيمة الماديَّة الحقيقيَّة، وهي النَّصيب الَّذي يَستَحِقُّه السَّهم من صافي أموال الشَّركة من منقولها وعقارها، وقد تصبح أكثر أو أقلَّ من القيمة الاسميَّة حسب نجاح الشَّركة وفشلها.

الثَّالثة: قيمة سوقيَّة تتحدَّد في سوق الأوراق الماليَّة[12].

وبناءً على هذا؛ فإنَّ مالك السَّهم في الشَّركة التِّجارية المساهمة إن كان يَقصِد بتملُّكِه الاستثماري الاستمرارَ في تملُّك حصَّةٍ شائعةٍ في الشَّركة قَدْر ما يملكه فيها من أسهم، فالاعتبار بالقيمة الماديَّة الحقيقيَّة، وإن كان يَقصِد المتاجرة فيها بيعًا وشراءً فالاعتبار بالقيمة السُّوقيَّة، وهذا عامٌّ في جميع أسهم الشَّركات، سواء كانت تجاريَّة أو صناعيَّة أو زراعيَّة أو خدمات عامَّة[13].

❖ هل زكاة الأسهم تُؤخذ من الشَّركة والمساهمين معًا؟

أوَّلاً: في حال قيام الدَّولة بجباية الزَّكاة من هذه الشَّركات، فإنَّ مالك الأسهم لا يُخرِج زكاة المال المُستثمَر في هذه الشَّركات، حيث يَتمُّ دَفْعُ زكاتها نيابة عنه، ولكن في حال بيعها بقيمتها الدَّفتريَّة مع زيادة قيمة الشُّهرة، أو بقيمة السُّوق، فإنَّه يُزَكِّي الفَرْق ما بين القيمة الاسميَّة والقيمة السُّوقيَّة، باعتبار أنَّ الفرقَ مالٌ مستفادٌ تجب فيه الزَّكاة عند قَبْضِه.

ثانيًا: في حال عدم قيام الدَّولة بجباية الزَّكاة، فإنَّ على مالك الأسهم أن يَنْظُر إلى القيمة الدَّفترية للأسهم وَفْق البيانات الماليَّة الَّتي تُصدِرها الشَّركات المساهمة، فيُخرِج الزَّكاة في وقت إخراجه للزَّكاة إذا بلغت القيمة الدَّفتريَّة لأسهمه نصاب زكاة النُّقود.

ثالثًا: في حال عدم قيام الدَّولة بجباية الزَّكاة، والمالك لهذه الأسهم قَصَد منها المضاربة وتحقيق الرِّبح، فإنَّ عليه أن يُخرِج زكاتها بالقيمة السُّوقيَّة في تاريخ إخراج زكاته لبقيَّة أمواله[14].

قال الشَّيخ ابن باز رحمه الله: «على أصحاب الأسهم المُعَدَّة للتِّجارة إخراج زكاتها إذا حال عليها الحول كسائر العروض من الأراضي والسَّيارات وغيرها، أمَّا إذا كانت للمساهمة في أموال مُعدَّة للتَّأجير لا للبيع كالأراضي، فإنَّه لا زكاة فيها وإنَّما الزَّكاة تكون في الأجرة إذا حال عليها الحول وبلغت النِّصاب»[15].

---

(12) انظر: «دراسة شرعيَّة لأهمِّ العقود الماليَّة المستحدثة» (ص660)، و«زكاة المال» (ص148).

(13) انظر: «بحوث وفتاوى الشَّيخ عبد الله بن منيع» (2/186 ـ 187).

(14) انظر: «زكاة المال» (ص 151 ـ 152)، وانظر: «أبحاث فقهيَّة في قضايا الزَّكاة المعاصرة» لمحمَّد الأشقر وغيره (2/869 ـ 870)، و«الزَّكاة: تطبيق محاسبي معاصر» (ص 65 ـ 66).

(15) «مجموع فتاوى الشَّيخ ابن باز» (3/77)، جمع عبد الله الطيَّار وأحمد ابن الشَّيخ ابن باز.

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:
«الزَّكاة على الأسهم وغيرها من عروض التِّجارة تكون على القيمة السُّوقيَّة، فإذا كانت حين الشِّراء بألف، ثُمَّ صارت بألفين عند وجوب الزَّكاة، فإنَّها تُقدَّر بألفين؛ لأنَّ العبرة بقيمة الشَّيء عند وجوب الزَّكاة لا بشرائه»[16].

❖ زكاة السَّندات:

السَّندات تُمثِّل دُيُونًا على مُصدرها، وحُكْمُها حُكْم الدَّين، ولها قابليَّة الاسترداد من الحكومة أو الشَّركة، فهي بمثابة الدَّين المرجو حصوله، وقد تكلَّم الفقهاء ـ رحمهم الله ـ عن زكاة الدَّين إذا كان على مليء، وجمهورهم أنَّه تجب زكاته في الجملة، والصَّحيح أنَّها تجب كلَّ عامٍ إلاَّ أنَّ لهم تفاصيل في ذلك مذكورة في كتب الفقه[17].

وفي فتاوى الشَّيخ عبد العزيز بن باز:
«إذا كان الدَّين الَّذي لك على موسرين باذلين، متى طلبته أَعْطَوْك حقَّك فعليك أن تُزَكِّيَه كلَّما حال عليه الحول كأنَّه عندك وهو عندهم كالأمانة»[18].

(16) «دروس وفتاوى الحرم المكِّي» (2/415).
(17) انظر: «تحفة الفقهاء» (1/275 ـ 276)، «عقد الجواهر الثَّمينة» (1/329 ـ 330)، «المجموع شرح المهذَّب» (6/21 ـ 22)، «المغني» (4/269 ـ 271).
(18) «مجموع فتاوى الشَّيخ ابن باز» (3/26).

وجاء نحوه عن الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين[19].

هذا من جهة، ثمَّ معلوم أنَّ هذا المال يشتمل على فوائد رِبَوية فهل يُزَكَّى؟

قد أجاب الشَّيخ ابن باز على هذا السُّؤال ـ بعد أن بيَّن حُرمَة التَّعامل مع البنوك الرِّبوية ـ بما يلي:

«وعليه زكاة أمواله الَّتي ليست من أرباح الرِّبا كسائر أمواله الَّتي يجب فيها الزَّكاة، ويدخل في ذلك ما دخل عليه من أرباح الرِّبا قَبْل العلم، فإنَّها من جملة ماله»[20].

أمَّا الفوائد الرِّبوية الَّتي تحصَّل عليها وهو عالم بأنَّها محرَّمة، فعليه أن يُنفِقها في المصالح العامَّة بنيَّة التَّخلُّص منها لا على وجه القُربة لله ـ عزَّ وجلَّ ـ قال ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لاَ يَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّبًا**»[21].

هذا ما تيسَّر لي جمعه، فللَّه الحمدُ والمنَّة، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

(19) «دروس وفتاوى الحرم المكِّي» (2/369).
(20) انظر: «مجموع فتاوى الشَّيخ ابن باز» (3/43)، و«تحفة الإخوان بأجوبة مهمَّة تتعلَّق بأركان الإسلام» (ص 153).
(21) رواه مسلم في «صحيحه» (1748)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

هل هناك
جهاد شرعي وجهاد بدعي؟

«الجزء الأوَّل»

عبد المالك رمضاني

لاَ ريبَ أنَّ كلَّ قِتالٍ كانَ جهادًا شَرعيًّا فهوَ قِتالٌ شَريفٌ، ومَا لاَ فهوَ من قَبيل الفِتن لِما فيه من إتلاَفِ النُّفوس بغَيرِ حقٍّ، وقد جاهَدَ رَسولُ الله ﷺ وأَصحابُه الكِرامُ رضي الله عنهم جهادًا شَريفًا نَظيفًا فتَحوا به دِيارًا من المَعمورةِ كانَت تَعيشُ ظُلماتِ الشِّركِ والبدَع، وهَدَوا أُممًا لاَ تُحصَى حتَّى أَخرَجوهم بإذنِ الله مِن نَارٍ تلَظَّى، وبَقيَت على إسلاَمِها لاَ يَردُّها عنه أَحدٌ ولاَ تُفكِّرُ فِي العَودةِ إلى أُصولها الكُفريَّةِ؛ لأنَّ الإيمانَ خالَطَ شِغافَ قُلوبها الَّتي فُتحَت قبلَ أن تُفتَحَ بُلدانُها فلم تَرضَ به بَديلاً.

ويَنبغِي أن يُنظرَ إلى جهادِهم بعَين الاقتِداءِ، فما اشترَطوه فيه اشترَطْناه، ومَا ترَكوه ترَكْناه، ولَيسَ كلُّ تَركٍ للقِتالِ ولو قامَ مُقتَضِيه يَدخلُ تحتَ مُسمَّى التَّخلُّف عن أَداءِ الوَاجبِ أو تحتَ مُسمَّى مُوالاَةِ العدوِّ أو الخَوَر أَمامَه أو النِّفاقِ؛ لأنَّه قد تتخلَّفُ بَعضُ شُروطِه الشَّرعيَّة، أي قد يَقومُ مُقتضِيه ولاَ تَتوفَّر أَسبابُه، فاللَّهُ الَّذي شرَعَ الجِهادَ وأمَرَ به فِي آياتٍ كَثيرةٍ هو الَّذي نهَى عنه فِي مُناسَباتٍ مُعيَّنةٍ، كما فِي قَولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ الآيةَ [النساء: 77]، وفِي قَولِه: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: 94]، وفِي قولِه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية: 14]، والرَّسولُ ﷺ الَّذي جاهَدَ فِي الله حقَّ جِهادِه هو الَّذي تَركَ القِتالَ فِي بَعض الحالاَتِ، كما هو مَعلومٌ فِي صُلح الحُدَيبيةِ مثلاً، فقَد قامَ مُقتضِي الجهادِ بصدِّ الكفَّارِ المُسلمين عن العُمرةِ ومَنعِهم من بلاَدِهم، ولكنَّ الرَّسولَ ﷺ المؤيَّد بربِّه ـ عزَّ وجلَّ ـ نهَى المُؤمنينَ عن القِتالِ يومَها، وهوَ من أَعظَم الأدلَّة فِي مُراعاةِ المَصالِح

والمَفاسدِ والنَّظرِ في المَآلات، قالَ الشَّيخُ صَالحُ الفَوزان حَفظَه اللهُ: «الجهادُ إذَا تَوفَّرَت ضَوابطُه وشُروطُه وجاهَدَ المُسلمُ: هَذا طيِّبٌ، أمَّا مَا دامَت لم تَتوفَّر شُروطُه ولاَ ضَوابطُه فليسَ هُناكَ جِهادٌ شَرعيٌّ؛ لأنَّه يَترتَّب عليه ضَررٌ بالمُسلمِينَ أَكثر مِن المَصلحةِ الجُزئيَّةِ، أنتَ ضربتَ الكافرَ، لكِنَّ الكافرَ سيَنتقمُ من المُسلمِين، وسيَحصلُ مَا أَنتُمْ تَسمَعونَ، هَذا لاَ يَجوزُ مَا دامَ مَا تَوفَّر الجهادُ بشُروطِه وبضَوابطِه ومعَ قائدٍ مُسلمٍ ورايةٍ مُسلمةٍ فلَم يتَحقَّق الجهادُ...» من «فَتاوَى الأئمَّةِ في النَّوازلِ المُدلهِمَّة» جمع وترتيب الشَّيخ محمَّد ابن حُسين القَحطاني (ص 203) وبمِثلِه قالَ ابنُ عُثيمِين في «الشَّرح الممتع» (9/8).

والمَقامُ هنا ضيِّقٌ، ولكنَّ طالبَ العِلم تَنفعُه الإشارةُ ليَرجعَ بها إلى المُطوَّلاَت فيَزدادَ فائدةً.

لذَا فإنَّ هذِه المَسألةَ مَسألةٌ شرعيَّةٌ مَبناهَا على الحُكم الشَّرعيِّ المُؤصَّل على النَّظَر في العَواقبِ والمَآلاَت؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ يَقولُ: «**إنَّمَا الأَعْمَالُ بالخَوَاتِيم**» رَواه البخاري (6607)، قالَ الشَّاطبيُّ في «الموافقات» (194/4): «النَّظرُ في مآلاَتِ الأَفعالِ مُعتبَرٌ مَقصودٌ شَرعًا، سَواء كانَت الأَفعالُ مُوافِقةً أو مُخالِفةً؛ وذلكَ أنَّ المُجتهدَ لاَ يَحكمُ على فِعلٍ مِن الأَفعالِ الصَّادرةِ عن المُكلَّفِين بالإقدامِ أو بالإحْجام إلاَّ بَعدَ نَظرِه إلى مَا يُؤولُ إلَيه ذلكَ الفِعلُ مَشروعًا لمَصلحةٍ فيه تُستجلَب أو لمَفسدةٍ تُدرأ...»، ثمَّ بيَّنَ المُؤهَّلَ لهَذا النَّظر وبيَّنَ صُعوبتَه، فقالَ: «وهو مجالٌ للمُجتهدِ صَعبُ المَوردِ»، وهَذه كلمةٌ عَظيمةٌ لو كانَ المُتوثِّبون للفَتوَى في هَذا المَجالِ من خِرِّيجي الشَّبكاتِ العَنكبوتيَّةِ يَهابُون.

وقَبلَ ذلكَ النَّظَر في شَرعيَّة الفِعل؛ لأنَّه ليسَ كلُّ مَن ادَّعَى الجهادَ ودخَلَ مَيدانَ القِتالِ صُفِّق له وشُجِّع على ذلكَ حتَّى يُنظَر هَل جِهادُه شَرعيٌّ أم غيرُ شَرعيٍّ؟ فقَد يَكونُ المُسلِمونَ كَثيرينَ، لكنَّهم ضُعفاءُ في دِينِهم وفي استِعدادِهم العَسكريِّ، فيَنظرُ عُلماؤُهم في حالِهم، فإذَا علِموا مِنهم مَا ذُكِر قالُوا لهم كما قالَ ربُّنا عز وجل في الآياتِ السَّابقةِ؛ لعِلمِهم بأنَّ اللهَ شَرَطَ لنَصر عِبادِه التَّقوَى، كما قالَ: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨**﴾ [النحل: 128]، والرَّسولُ ﷺ يَقولُ: «**بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ**» رواه أبو داود (4297) وصحَّحَه الألبانيُّ في «السلسلة الصَّحيحة» (958)، فلاَ غَرْوَ أن يَحكمَ أَهلُ العِلم على قِتالِ مَا بالفشَل إذَا كانَ أَصحابُه على قلَّةِ دِينٍ أو ضَعفِ قوَّةٍ، فكيفَ إذَا اجتمَعَا فيه كما في

هَذا العَصر؟! واللهُ المُستعانُ، وقد نقلتُ في كِتابي «السَّبيل إلى العزِّ والتَّمكِين» (ص 50 ط. السَّابعة) عن ابن تَيمية أنَّ المُحققِين من أَهل العِلم لاَ يَدخُلونَ مَعركةً إذَا كانَ المُسلِمونَ على الوَصفِ الَّذي ذكَرتُ آنفاً، ولم يَتَّهم أحدٌ من العُلماءِ ابنَ تَيمية بأنَّه مُثبِّطٌ عن الجهادِ أو أنَّه خادِمُ العدوِّ أو أنَّه يَعملُ على إضعافِ ثقةِ النَّاس في مِصداقيَّةِ الجهادِ أو أنَّه عَميلٌ...

وقد يَكونُ المُسلِمونَ أَقوِياءَ في دِينِهم لكنَّهم قصَّروا في الإِعدادِ العَسكريِّ فلو انهَزَموا لم يُستغرَب؛ لأنَّهم خالَفوا أَمرَ اللّه القائل: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60]، فمَن علِم أنَّه أَضعفُ مِن أن يُقابِلَ عدوَّه لم يُمكِّنْه مِن نَفسِه بالوُقوع تحتَ نَير استِفزازِه ولو شجَّعَه المُتهوِّرونَ؛ لأنَّ العدوَّ إذَا كانَ في أَوج قوَّتِه حاوَلَ تَحريشَ المُتسرِّعِين مِنهم قَليلي الصَّبرِ حتَّى يَجرَّ بهم جَميعَ المُسلمِين إلى حَتفِهم قبلَ أن يَكونَ لهم قوَّةٌ.

وليسَ كلُّ مَن ادَّعى صلاحَ النيَّة، وأنَّ دافِعَه إلى ذلكَ هو الغَيرةُ على الإسلام سُلِّم له فيهِ؛ لأنَّ الإخلاَصَ وحدَه ـ لو صحَّ ـ لاَ يَكفِي لقَبولِ الأَعمالِ، بل كلُّ عَملٍ يُوزَن باثنَتَين: هما الإخلاَصُ للّه فيهِ، والمُتابعةُ لرَسولِه ﷺ فيهِ، ولذلكَ امتَحنَ حُذَيفةُ رضي الله عنه أبا مُوسى رضي الله عنه، فقالَ: «أَرأيتَ لو أنَّ رَجلاً خرَجَ بسَيفِه يَبتغِي وَجهَ اللّه فضَرَبَ فقُتِل: كانَ يَدخلُ الجنَّةَ؟ فقالَ له أبو مُوسى: نعَمْ! فقالَ حُذَيفة: لاَ! ولَكن إذَا خرَجَ بسَيفِه يَبتغِي به وَجهَ اللّه، **ثمَّ أَصابَ أَمرَ اللّه** فقُتِل دخَلَ الجنَّة» أَخرجَه سَعيد بن مَنصور (2546) بسندٍ صَحيحٍ.

ومعنَى قولِه: «**ثمَّ أَصابَ أَمرَ اللّه**» أصابَ السُّنَّةَ، أي كان جهادُه بحقٍّ، ويوَضِّحه قَولُ ابن مَسعودٍ رضي الله عنه كما في «البدَع والنَّهي عنها» لابن وضَّاح (81): «**على سُنَّةٍ ضرَبَ أم على بِدعةٍ؟!** قالَ الحسنُ: فإذَا بالقَوم قد ضرَبُوا بأَسيافِهم على البِدَع!!»، وفي روايةِ عبد الرَّزَّاق (267/5) عن أبي عُبيدةَ بن حُذَيفة قالَ: «جاءَ رَجلٌ إلى أبي موسَى الأَشعَري وحُذيفةُ عندَه، فقالَ: أَرأيتَ رَجلاً أخَذَ سيفَه فقاتَلَ به حتَّى قُتِل: أَلَهُ الجنَّة؟ قالَ الأَشعَريُّ: نعَمْ! قالَ: فقالَ حُذيفةُ: استَفهِم الرَّجلَ وأَفهِمْه! قالَ: كيفَ قُلتَ؟ فأَعادَ عليَه مِثلَ قَوله الأوَّلِ، فقالَ له أبُو موسَى مِثلَ قَولِه الأوَّلِ، قالَ: فقالَ حُذيفةُ أيضًا: استَفهِم الرَّجلَ وأَفهِمْه! قالَ: كيفَ قُلتَ؟ فأَعادَ عليَه مِثلَ قَولِه، فقالَ: مَا عِندِي إلاَّ هَذا، فقالَ حُذيفةُ:

لَيدخُلَنَّ النَّارَ مَن يَفعلُ هَذا كَذا وكَذا، ولَكن مَن ضرَبَ بسَيفِه في سَبيل الله يُصيبُ الحقَّ فلَهُ الجنَّة، فقالَ أبو موسَى: صدَقَ».

تَأمَّلْ هَذا الأَثرَ العَظيمَ ومَا تحتَه من فقهٍ! فإنَّه يُبيِّن لكَ الميزانَ الشَّرعيَّ الَّذي يَزنُ بهِ المُسلمُ الفَقيهُ الصَّادقُ أَعمالَ العِباد، ألاَ وهوَ النَّظرُ في كلِّ عملٍ بعَينِ الإخلاَص لله، وعَين المُتابعةِ لرَسولِه ﷺ؛ لأنَّهما شَرطَا قَبولِ العمَل، ولذَلكَ جاءَ في روايةِ ابن وضَّاح زيادةٌ نافعةٌ فيها أنَّ حُذيفةَ رضي الله عنه قالَ فيمَن قِتالُه على غَير السُّنَّة: «والَّذي نَفسي بيدِه! ليَدخلنَّ النَّارَ في مِثل الَّذي سألتَ عنه أَكثرُ من كذَا وكذَا!!».

وهَذا مِن أَبيَن الأدلَّة على أنَّ أَصحابَ رَسولِ الله ﷺ مَا كانُوا يُمشُّون كلَّ جهادٍ مُدَّعًى، مَهما ادَّعَى له مُدَّعوه خُلوصَ النِّيَّات، أو زيَّنوه بمُفخَّماتِ الأَلفاظِ الجهاديَّةِ والخُطَب الرَّنَّانةِ المُلهبةِ للمَشاعرِ الفتيَّةِ، بل يَزنونَه بالميزانَين السَّابقَين، وهو مِن أَقوَى الشَّواهدِ دَلالةً على فِقههم في الدِّين ووَعيهم القَواعدَ الشَّرعيَّةَ وتَجرُّدِهم للحقِّ رضي الله عنهم، وأنَّهم ما كانَت تَسوقُهم العَوَاطفُ إلى مُجاملةِ كلِّ مدَّعٍ قِتالاً شَريفًا ضدَّ الطَّواغيتِ، ولاَ كانُوا يَخافونَ من «شَبابِ الحركَةِ أو الصَّحوَةِ!» - كما يَقولونَ - من أن يَرموهم بالمُداهنةِ في دين الله أو بابتِغاءِ رضَا الكُبراءِ، بل يَصدَعونَ بالحقِّ في وُجوهِهم مُتذكِّرينَ قولَ القَائل: إرضاءُ الخَلْق غايةٌ لاَ تُدرك، وإرضاءُ الخَالقِ غايةٌ لاَ تُترَك؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ٦٢﴾ [التوبة: 62].

ولذَلكَ فرَّقَ العُلماءُ بينَ الجهادِ السُّنِّيِّ والجهادِ البِدعيِّ، وقد عثَرنا على كلاَمٍ عَزيزٍ نَفيسٍ لمُجتهدٍ يُعتبَرُ من أَندرِ ما أَنجبَت بُطونُ الأمَّهاتِ ومِن عَجائبِ مَا خلَقَ اللهُ وعلَّمَ، ألاَ وهوَ شَيخُ الإسلاَم ابن تَيمية رحمه الله، قالَ في «الرَّدّ على الأخنائي» (ص205): «والكِتابُ والسُّنَّةُ مَملوءانِ بالأَمر بالجِهادِ وذِكْر فَضيلتِه، **لَكن يَجبُ أن يُعرفَ الجِهادُ الشَّرعيُّ الَّذي أمَرَ اللهُ به ورَسولُه مِن الجِهادِ البِدعيِّ: جِهادِ أَهل الضَّلاَل الَّذينَ يُجاهِدون في طاعَةِ الشَّيطانِ وهُم يَظنُّون أنَّهم يُجاهِدون في طاعَةِ الرَّحمنِ، كجِهادِ أَهل البدَع والأَهواءِ، كالخَوارج ونَحوِهم** الَّذينَ يُجاهدونَ في أَهل الإسلاَم وفيمَن هوَ أَولى بالله ورَسولِه مِنهم مِن السَّابقِين الأَوَّلين والَّذينَ اتَّبَعوهم بإحسانٍ إلى يَوم الدِّين، كما جاهَدوا عليًّا ومَن معَه، وهُم لمُعاوية ومَن معَه أَشدُّ جِهادًا، ولهَذا قالَ فِيهم النَّبيُّ ﷺ في الحَديثِ الصَّحيح الَّذي رَواه أبو سَعيدٍ قالَ: «**تَمرُقُ مَارِقةٌ على حِين فُرقةٍ**

مِنَ المُسْلِمِين تَقتُلُهم أَدْنَى الطَّائفتَين إلى الحقّ»[1]، فقَتَلَهم عليٌّ ومَن معَه إذ كانُوا أَولى بالحقِّ مِن مُعاويَة ومَن معَه **وهُم كانُوا يَدَّعُونَ أنَّهم يُجاهِدون في سَبيل الله لأعداءِ الله!**».

وعلى هَذا التَّأصيل، فإنِّي أُبيِّن هنا بَعضَ صُوَر قِتالِ الفِتنةِ:

1 ـ الخُروجُ على وليِّ الأَمر المُسلم يُعدُّ مِن قِتالِ الفِتنةِ: أَذِن اللهُ في الجهادِ المَشروع، ولم يَأذَن في الخُروج المَمنوع، والخُروجُ المَمنوعُ هوَ الخُروجُ على الأَميرِ المُسلم بقِتالٍ ونَحوِه، وهو قِتالُ فِتنةٍ وليسَ قِتالاً شَرعيًّا؛ ودَليلُ المَنع ما رَواه البُخاري (7055) ومسلم (1709) عن عُبادةَ ابن الصَّامت رضي الله عنه قالَ: «**دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَن بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَن لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إلاَّ أَن تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِن الله فِيهِ بُرْهَانٌ**».

هَذا حُكمُ رَسولِ الله ﷺ، وهو وَاضحٌ في إناطةِ الخُروج بكُفرِ الحاكم كُفرًا أَكبرَ ليسَ فيهِ شكٌّ، إذًا فالأَميرُ المُسلمُ لاَ يُخرَج عليه، والمَقصودُ بالأَميرِ المُسلم مَن كانَ مُسلمًا فقَطْ ولو اجتمَعَ فيهِ كلُّ كَبائرِ الذُّنوبِ ما دونَ الكُفرِ كما هو صَريحُ لَفظِ الحَديثِ؛ ويَزيدُه وُضوحًا ما رَواه مُسلمٌ (1855) عَنْ عَوْفِ ابنِ مَالِكٍ عَن رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُم الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله! أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: **لاَ! مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاَتِكُمْ شَيْئاً تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلاَ تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»، فأَخبرَ ﷺ أنَّهم بلَغوا من الشَّرِّ مَبلغَ اللَّعنِ والبُغض، ومع ذلكَ فلم يَأذن في قِتالِهم، فأيُّ شيءٍ أَوضحُ من هَذا؟! قالَ الشَّوكاني رحمه الله في «السَّيل الجرَّار» (4/511): «وقد قدَّمْنا أنَّها قد تَواترَت الأَحاديثُ في النَّهي عن الخُروج على الأئمَّة مَا لم يَظهَر مِنهُم الكُفر البَواح أو يَترُكوا الصَّلاةَ، فإذَا لم يَظهَر مِن الإمام الأوَّلِ أَحدُ الأَمرَين لم يَجُز الخُروجُ علَيه **وإن بلَغَ في الظُّلْم أيَّ مَبْلَغٍ**، لَكنَّه يَجبُ أَمرُه بالمَعروفِ ونَهيُه عن المُنكرِ».

إذًا، فخُروج الثُّوَّار على أُمرائِهم المُسلمِينَ هو مِن قَبيل الفِتنةِ وليسَ من الجهادِ المَشروع في شيءٍ؛ لأنَّه قِتالُ مُسلمٍ مَعصومِ الدَّم، ولاَ يَجوزُ الاعتِراضُ على رَسولِ الله ﷺ في قَولِه هَذا؛ لأنَّ

(1) أخرجَه مسلم (1065).

اللّهَ أَرسلَه بالحقِّ المُبين، وقالَ: ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور: 54]، ولاَ يَعترِض عليه إلاَّ مَن لم يَعرِف قَدرَه ﷺ ولاَ عرَفَ قَدرَ نَفسِه.

قالَ ابنُ القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (3/12- دار الكتب العلمية): «إنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرَعَ لأُمَّتِهِ إيجَابَ إِنْكَارِ المُنْكَرِ لِيَحْصُلَ بِإِنْكَارِهِ مِن المَعْرُوفِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا كَانَ إِنْكَارُ المُنْكَرِ يَسْتَلْزِمُ مَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ وَأَبْغَضُ إِلَى اللَّه وَرَسُولِهِ، فَإِنَّهُ لاَ يَسُوغُ إِنْكَارُهُ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ يُبْغِضُهُ وَيَمْقُتُ أَهْلَهُ، وَهَذَا كَالإِنْكَارِ عَلَى المُلُوكِ وَالوُلاَةِ بِالخُرُوجِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرٍّ وَفِتْنَةٍ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَقَد اسْتَأْذَنَ الصَّحَابَةُ رَسُولَ اللَّه ﷺ فِي قِتَالِ الأُمَرَاءِ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَ الصَّلاَةَ عَنْ وَقْتِهَا، وَقَالُوا: «أَفَلاَ نُقَاتِلُهُمْ؟» فَقَالَ: «**لاَ! مَا أَقَامُوا الصَّلاَةَ**»، وَقَالَ: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ مَا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ وَلاَ يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ**»، وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا جَرَى عَلَى الإِسْلاَمِ فِي الفِتَنِ الكِبَارِ وَالصِّغَارِ رَآهَا مِنْ إِضَاعَةِ هَذَا الأَصْلِ وَعَدَمِ الصَّبْرِ عَلَى مُنْكَرٍ، فَطَلَبَ إِزَالَتَهُ فَتَوَلَّدَ مِنْهُ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَرَى بِمَكَّةَ أَكْبَرَ المُنْكَرَاتِ وَلاَ يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَهَا، بَلْ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ مَكَّةَ وَصَارَتْ دَارَ إِسْلاَمٍ عَزَمَ عَلَى تَغْيِيرِ البَيْتِ وَرَدِّهِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ - مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ - خَشْيَةُ وُقُوعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ مِنْ عَدَمِ احْتِمَالِ قُرَيْشٍ لِذَلِكَ لِقُرْبِ عَهْدِهِم بِالإِسْلاَمِ وَكَوْنِهِمْ حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِهَذَا لَمْ يَأْذَنْ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأُمَرَاءِ بِاليَدِ؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ وُقُوعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ كَمَا وُجِدَ سَوَاء».

واعلَمْ أنَّ الَّذي يَحكُمُ بكُفرِ الحاكِمِ هوَ العالِمُ المُستنبطُ البالِغ رُتبةَ الاجتِهادِ؛ لأنَّ اللّهَ يَقولُ: ﴿ **وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٣** ﴾ [النساء: 83]، ولاَ ريبَ أنَّ دُخولَ الأَمنِ أو الخَوفِ في تَكفيرِ الأُمراءِ بيِّنٌ واضحٌ لِما يَنجرُّ عنه من تَشريع القِتالِ أو عدمِه، وإراقةِ الدِّماءِ أو حَقنِها، بل يَتبعُه عادةً هزُّ كِيانِ البلاَدِ كلِّها أو استِقرارُه، ولذَلكَ كانَ مِن فَضل اللّه علَينا ورَحمتِه بنا إحالتُه لنا في هَذهِ الآيةِ على أهل الاستِنباطِ في ذَلكَ كي نتجنَّبَ اتِّباعَ الشَّيطانِ كما في الآيةِ؛ لأنَّ الشَّيطانَ يُزيِّن لبَني آدَم الخُروجَ عن أَقوالِ العُلماءِ لتَسهيل الخُروج على الأُمراءِ، كلُّ ذَلكَ لتَمكينِ هؤلاَء من الخارجِين علَيهم والتَّسلُّطِ

عليهم أكثر، ولإبقاءِ الفُرقةِ والخلافِ مُستمرَّين في أمَّةِ محمَّدٍ ﷺ؛ فإنَّ التَّفريقَ بينَ أفرادِ الأمَّةِ الوَاحدةِ من وَظائفِه، قالَ اللهُ عز وجل: ﴿ **وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا** ﴾ [الإسراء: 53].

وقالَ ابنُ تَيمية في «منهاج السنَّة» (542/4):

«ونهَى عن مُقاتلتِهم ومُنازعتِهم الأَمرَ معَ ظُلمِهم؛ لأنَّ الفَسادَ النَّاشئَ مِن القِتالِ في الفِتنةِ أَعظمُ مِن فَسادِ ظُلم وُلاَة الأَمْر، فلاَ يُزالُ أَخفُّ الفَسادَين بأَعظمِهما»، فسمَّى قِتالَهم قتالاً في الفِتنةِ.

2 ـ ومِن صُوَر الفِتنةِ أَنْ يَضعفَ السُّلطانُ بسبَبِ تمرُّدِ جَيشِهِ عليه مثلاً: قد يَظهرُ على النَّاس مُتسلِّطٌ مُغتصِبٌ والخَليفةُ حيٌّ له سُلطانُه، فيُسمَّى المُغتصِبُ: أَميرَ فِتنةٍ؛ لأنَّه يَندرجُ تحتَ الخُروجِ المَمنوعِ، كما كانَ في عَهدِ عُثمانَ رضي الله عنه لمَّا حاصرَه الخَوارجُ، فقَد منَعوه من الخُروجِ إلى المَسجدِ النَّبويِّ للصَّلاَةِ بالنَّاس، ونصَّبوا رَجلاً مِنهم يُصلِّي بالنَّاس، فسمَّاه السَّلفُ إمامَ فِتنةٍ، روَى البخاري (695) عَن عُبَيْدِ الله بنِ عَدِيِّ بنِ خِيَارٍ «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ ابن عَفَّانَ رضي الله عنه وهُوَ مَحْصُورٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامُ عَامَّةٍ ونَزَلَ بِكَ مَا نَرَى، ويُصَلِّي لَنَا **إِمَامُ فِتْنَةٍ** وَنَتَحَرَّجُ، فَقَالَ: الصَّلاَةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنْ مَعَهُمْ، وإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ».

فأمرَهم عُثمانُ رضي الله عنه بالصَّلاَة خلفَه على الرّغم من أنَّه إمامُ فِتنةٍ حَقنًا للدِّماءِ.

3 ـ وقَريبٌ من ذلكَ البَيعةُ لخَليفتَين في إقليمٍ واحدٍ: إذَا حصَلَ هَذا فلاَ يَقولنَّ امرؤٌ: أُقاتِلُ معَ الأَقربِ إلى الصَّلاَحِ؛ لأنَّه يَندرجُ تحتَ الخُروجِ المَمنوعِ؛ ولِمَا يَنجرُّ عنه من الفِتَن وافتِراقِ الأُمَّة؛ فقَد روَى مسلمٌ (1853) عن أبي سَعيدٍ الخُدريِّ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَينِ فَاقْتُلُوا الآخِرَ مِنهُما**»، فأمَر بقَتْل آخرِهما ولم يَقُلْ: فاقتُلوا أَظلَمَهما، بل في روايةٍ له (1852) عن عَرفجَة أنَّه ﷺ أمَرَ بقَتلِ الآخِرِ مِنهما ولو كانَ مَن كانَ، ولَفظُه: «**فَاضْرِبوهُ بالسَّيفِ كائِنًا مَن كانَ**»، فدلَّ هَذا على عدَمِ اعتِبارِ صلاَحِه هُنا إن كانَ طلبُه للولاَيةِ مُتأخِّرًا عمَّن استتَبَّ له الأَمرُ من المُسلمِين؛ لأنَّ الوُصولَ إلى الأَصلَحِ لاَ يَحصُلُ إلاَّ بفِتنةٍ وخُروجٍ، قالَ النَّووي في «شرح مسلم» (234/12): «مَعْنَاهُ: اِدْفَعُوا الثَّانِي؛ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَلى الإِمَام، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِع إلاَّ بِحَرْبٍ وقِتَالٍ فَقَاتِلُوهُ، فَإِنْ دَعَت المُقَاتَلةُ إِلى قَتْلِه جَازَ قَتْلُه ولاَ ضَمَانَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ

ظَالِمٌ مُتَعَدٍّ فِي قِتَاله»، وقالَ ابنُ تيمية في «منهاج السنَّة» (543/4): «فيَحصلُ بسَبَبِ ذلكَ ما لاَ يَنبغِي اتِّباعُه فيه، **وإن كانَ من أَولياءِ الله المتَّقين!**»، فعُلِم أنَّ هَذا النَّوعَ من القِتالِ ـ أي القِتال مع الأَصلَح عندَ وُجودِ وليِّ الأَمْر ـ فِتنةٌ وليسَ بجِهادٍ.

ولذَلكَ لمَّا كانَ أَمرُ الخلاَفةِ مُتداوَلاً بين عبدِ الله بن الزُّبيرِ رضي الله عنهما وعبدِ المَلك بن مَروان مرَّةً لهَذا ومرَّةً لهَذا، وكانَ بَينَهما ما كانَ من خلاَفٍ، اعتَزلَ كَثيرٌ من السَّلفِ بَيعةَ واحدٍ مِنهما حتَّى استقرَّت لأَحدِهما، وممَّن كانَ امتنَع عبدُ الله بن عُمر رضي الله عنهما، روَى الفَسوي في «السنَّة» المَطبوع بذَيل «المعرفة والتَّاريخ» (507/3 ـ 508) والبيهقي (193/8) عن أبي العالية البرَّاء «أنَّ عَبدَ الله بن الزُّبير وعَبدَ الله ابن صَفْوان كانَا ذاتَ يَومٍ قاعِدَين في الحِجْر، فمرَّ بهما ابنُ عُمر وهو يَطوفُ بالبَيت، فقالَ أَحدُهما لصاحِبِه: أتُراه بقيَ أَحدٌ خَيرًا مِن هَذا؟ ثمَّ قالَ لرَجلٍ: ادْعُهُ لنا إذَا قضَى طَوافَه، فلمَّا قضَى طَوافَه وصلَّى رَكعتَين أَتَاه رَسولُهما فقالَ: هَذا عبدُ الله بن الزُّبير وعَبدُ الله بن صَفوان يَدْعُوانِك، فجاءَ إلَيهما، فقالَ عَبدُ الله ابن صَفوان: يَا أبَا عَبد الرَّحمن! مَا يَمنعُك أن تُبايع أَميرَ المُؤمنِين يَعني ابنَ الزُّبير؛ فقَد بايَعَ له أَهلُ العَروض[2] وأَهلُ العراق وعامَّةُ أهل الشَّام؟! فقالَ: والله! لاَ أُبايعُكم وأَنتُم واضِعُو سُيوفِكم على عَواتقِكم تصببُ أَيدِيكم مِن دِماءِ المُسلمِين!»، قالَ ابنُ حجَرٍ في «الفتح» (195/13): «امتَنعَ من المُبايَعةِ لأَحدٍ حالَ الاختلاَفِ إلى أن قُتِل ابنُ الزُّبير وانتَظمَ المُلكُ كلُّه لعَبد المَلِك، فبايَعَ له حِينئذٍ».

ومِنَ الَّذينَ امتَنَعوا من مُبايعةِ ابن الزُّبير أَيضًا جُندبُ بن عَبدِ الله رضي الله عنه، روَى أحمد (63/4) بإسنادٍ صَحيحٍ عن أَبي عِمْرَانَ قَالَ: قُلْتُ لجنْدُبٍ: «إِنِّي قَدْ بَايَعْتُ هَؤُلاَءِ ـ يَعنِي ابنَ الزُّبَيْرِ ـ وإنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ أَخْرُجَ مَعَهُمْ إِلَى الشَّامِ؟ فَقَالَ: أَمْسِكْ! فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ يَأْبَوْنَ، فَقَالَ: افْتَدِ بمَالِكَ، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَأْبَوْنَ إلاَّ أَنْ أَضْرِبَ مَعَهُمْ بالسَّيْفِ، فَقَالَ جُنْدُبٌ: حَدَّثَنِي فُلاَنٌ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: يَجِيءُ المَقْتُولُ بقَاتِلِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فيَقُولُ: يَا رَبِّ! سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي، قَالَ شُعْبَةُ: فَأَحْسِبُهُ قَالَ: فيَقُولُ عَلاَمَ قَتَلْتَهُ؟ فيَقُولُ: قَتَلْتُهُ علَى مُلْكِ فُلاَنٍ، قَالَ: فقَالَ جُنْدُبٌ: فَاتَّقِهَا!»، قالَ السِّندي كما في حاشية «المسند» (146/27 ـ الرسالة): «قولُه: (أَمْسِكْ): أي احبِسْ نَفسَكَ عن الخُروج معَهم»، وفي رِوايةٍ

(2) في «النهاية» لابن الأثير: «أَرادَ مَن بأَكنافِ مكَّة والمَدينة».

صَحيحةٍ عندَ أحمد أيضًا (373/5) أنَّ أبا عِمران قالَ: «إنِّي بَايَعْتُ ابنَ الزُّبَيْرِ عَلَى أَنْ أُقَاتِلَ أَهْلَ الشَّامِ»، فهَذا واضحٌ على أنَّ جُندباً رضي الله عنه لم يَكُن يَرى مَشروعيَّةَ القِتالِ مع ابن الزُّبير رضي الله عنهما ضدَّ أهل الشَّام الَّذينَ كانُوا يُؤيِّدونَ مُلكَ بَني أُميَّة، وما أدراكَ ما ابنُ الزُّبير! مع ذَلكَ فقَد اعتبَرَ القِتالَ معَه قتالَ فِتنةٍ، وكانَ المَناطُ هنا ثُنائيًّا، أحدُهما: ازدِواجيَّةُ البَيعةِ، والثَّاني: فِتنةُ إراقةِ الدِّماءِ ذاتِ النِّطاقِ الوَاسع بُغيةَ الوُصولِ إلى الحلِّ المَرضيِّ في الذِّهن.

ومِنهم محمَّد بن مَسلَمة رضي الله عنه، رَواه عنه أبو العرب في «المحن» (ص 341).

ومِنهم محمَّد بن الحنفيَّة رحمه الله، رَواه عنه أبو العرب أيضًا (ص 335).

ومِنهم سَعيدُ بن المُسيّب رحمه الله، وكانَ يَقولُ: «إنَّ رَسولَ اللَّه صلى الله عليه وسلم نهَى أن نُبايعَ لخَليفتَين...» رواه عنه أبو العرب أيضًا (ص 295) وانظُرْ (ص 293).

ومِن خلاَلِ هَذه النُّصوص والآثارِ يَتبيَّنُ المتَّبعُ لها أنَّ تَقسيمَ الدَّولةِ إلى أحزابٍ سياسيَّةٍ يَتَداولون الحُكمَ بطَريقةٍ مَا عملٌ تَخريبيٌّ لم يَجْنِ منه النَّاسُ سوَى الفُرقةِ والدَّمارِ البشَريِّ والاقتِصاديِّ، وقد قالَ مُعاويةُ رضي الله عنه كلمةً حَكيمةً جمعَت هذَين المَعنيَيْن، قالَ: «إيَّاكُم والفِتنةَ! فلاَ تَهمُّوا بها؛ فإنَّها تُفسدُ المعيشةَ، وتُكدِّرُ النِّعمةَ، وتُورث الاستِئْصالَ» ذكَرَه الذَّهبيُّ في «السِّيَر» (148/3).

ووَاقعُ الاضطِراباتِ الَّتي تَعيشُها البلاَدُ الآخِذةُ بهَذا النِّظام شاهدٌ على هَذا، فكم مِن بَرلمانٍ تحوَّلَ من مِنصَّةِ نَقدٍ ومُكالَماتٍ إلى حلْبةِ شَتمٍ وملاَكَماتٍ، وكانَ يَكفينا عن كلِّ هَذا قَولُ ربِّنا عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: 105]، ويَتبيَّن أيضًا أنَّ كلَّ حزبٍ يُكوَّن في بلَدٍ له سُلطانُه المُسلمُ فهوَ الَّذي قالَ فيه رَسولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ أَتَاكُمْ وأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ**» رَواه مُسلم (1852)، وهَذا بغضِّ النَّظرِ عن مَبلَغ صلاَحِه كما مرَّت بذلكَ الأَحاديثُ.

وأنَّ مُشاركةَ بَعض الجَماعات الإسلاَميَّةِ فيها تحتَ هَذا النِّظام لاَ يُحلِّلُها ولو سمَّوها بغَيرِ اسمِها، كأَنْ يُوهِموا النَّاسَ أنَّه كنِظام الشُّورَى في الإسلاَم!! وهؤلاَءِ يُدخِلونها تحتَ مُسمَّى الشُّورَى وإن كانَ قد مضَى أنَّها داخِلةٌ تحتَ مُسمَّى الفِتنةِ، يَفعَلون ذَلكَ لسَببَين:

أوَّلُهما: الحِرصُ على السُّلطةِ يَدفعُهم إلى تَغييرِ الأَسماءِ وإلباسِها غيرَ مُسمَّياتِها وإعطائِها الصِّبغةَ الإسلاَميَّةَ بُغيةَ جرِّ أَكبر عددٍ من المُسلمِين للتَّصويتِ علَيهم، أَفما يَخشَى هؤلاَءِ أن يَكونَ لهم نَصيبٌ ممَّن قالَ اللهُ فيهم: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 15]؟!

ثانيهما: ضَعفُ هَذا الصِّنفِ من الدُّعاةِ أَمامَ التَّحدِّياتِ المُعاصرةِ، فإنَّه لولاَ عدمُ ثَباتِهم أمامَ ضُغوطِ العلمانيِّين وغيرِهم لَمَا حاوَلوا أن يُرضُوهم بزَعم أنَّ نِظامَ الفِتنةِ السَّابق هو نِظامُ الشُّورَى الَّذي جاءَ به الإِسلاَمُ! وقد بيَّنتُ في كِتابي «مدارك النَّظر في السِّياسةِ» (ص 317 - ط السَّابعة) الفَوارقَ الَّتي بينَ نِظام الشُّورَى في الإِسلاَم وبينَ النِّظام الدِّيمُقراطيِّ، فلاَ أُعيدُه.

وكَم تكلَّمَ هؤلاَءِ عن الجهادِ فأَفاضُوا، ثمَّ إذَا هم يَضعُفونَ أَمامَ مَن يَزعُمونَ مُجاهدتَهم لأَرهفِ دَغدغةٍ، أو أَدنَى زَعزعةٍ! وأَكثرُ الثَّرثارِين بالمَسائل السِّياسيَّةِ المُعاصِرة هم من هَذا الطِّرازِ الجَبانِ، ولذَلكَ فإنَّ أَهلَ المَكر من العلمانيِّين لاَ يَجِدون تَعبًا يُذكَر في تَذويبِهم وصِناعتِهم على عَينِهم، روَى أبو نعيم (16/4) عن ابن طاووس قالَ: «كنتُ لاَ أَزالُ أَقولُ لأَبي: إنَّه يَنبغِي أن يُخرَج على هَذا السُّلطانِ وأن يُفعَلَ به، قالَ: فخَرَجْنا حُجَّاجًا، فنزَلْنا في بَعض القُرى وفيها عامِلٌ[3] لمحمَّد بن يوسُف أو أيُّوب ابن يحيَى يُقالُ له: أبو نجيح، وكانَ مِن أَخبَث عُمَّالِهم، فشَهِدْنا صلاَةَ الصُّبح في المَسجدِ، فإذَا أبو نجيح قد أُخبِر بطاووس، فجاءَه فقَعدَ بين يدَيه فسلَّم علَيه فلم يُجبه[4]، فكلَّمَه فأَعرَض عنه، ثمَّ عدَلَ إلى الشِّقِّ الأَيسَر فأَعرضَ عنه، فلمَّا رَأيتُ مَا به قُمتُ إلَيه فمَدَدتُ بيدِه وجَعلتُ أُسائلُه، وقلتُ له: إنَّ أبَا عَبد الرَّحمن لم يَعْرفك، قالَ: بلى! مَعرفتُه بي فعَلَ بي مَا رَأيتَ، قالَ: فمضَى وهو ساكتٌ لاَ يَقولُ لي شَيئًا، فلمَّا دَخلتُ المَنزلَ التَفتَ إليَّ فقالَ لي: يَا لُكَع! بَينَما أنتَ زَعمتَ أن تَخرجَ علَيهم بسَيفِك لم تَستطِع أن تَحبِسَ عَنهم لِسانَك؟!».

أَي كنتَ تَنوِي الخُروجَ علَيه، فلمَّا مَثُلتَ بينَ يدَيه لم يَسكُت لِسانُك عن مَدحِه والثَّناءِ علَيه! وفي مَطبوعةِ «الحلية» تَحريفاتٌ كَثيرةٌ، فصحَّحتُ الرِّوايةَ من «تهذيب الكمال» للمزِّي (372/13).

فالنَّصيحةُ لَمن كانَ قَليلَ الثَّباتِ ضَعيفَ الشَّخصيَّةِ، سَريعَ التَّلوُّنِ والتَّقيَّة أن يَتنحَّى عن

(3) العامِلُ يُطلقُ على المَسئولِ كالأَمير والوالِي ونَحوِهما.

(4) أي لم يُجب طاووسٌ ذَلكَ العامِلَ لِما وصَفَه به من خُبثٍ.

هَذه السَّبيل، ومَن كانَ غيرَ ذَلك فَلْيتعلَّم الهَديَ النَّبويَّ الإِصلاَحيَّ ولْيُحسِن التَّأَسِّي؛ فإنَّ العِلمَ يَسبقُ العمَلَ.

4 ـ ومِن صُوَر الفِتنةِ تَمرُّدُ رِئاسةِ الحُكومةِ على رِئاسةِ الدَّولةِ: وهو من أَنواع الخُروج المَمنوع، كما هو الشَّأنُ في بَعض الأَنظمةِ المُخالِفةِ للإِسلاَم كالنِّظام الدِّيمُقراطيِّ، وقد حصلَ هَذا في بَعض الدُّوَل اليَومَ، وحُصولُه مِن شُؤْم هَذا النِّظام، فَلْيَحمد المُسلِمون ربَّهم على سلاَمةِ النِّظام الإِسلاَميِّ وصلاَحِه لكلِّ زَمانٍ ومَكانٍ، وأمَّا كَونُ هَذه الصُّورةِ داخلةً تحتَ مُسمَّى الفِتنةِ فدَليلُها الأَحاديثُ السَّابقةُ في النَّهي عن الخُروج على وليِّ الأَمْر؛ لأنَّ التَّمرُّدَ خُروجٌ صَريحٌ.

5 ـ ومِن الفِتنةِ أن يَغيبَ السُّلطانُ بمَوتٍ أو غيرِه فتَختلِف رعيَّتُه من بَعدِه في تَوليةِ واحدٍ منهم: فلاَ يَجوزُ في هَذه الحالةِ الدُّخولُ في قِتالٍ ولو بنيَّة نُصرةِ المُستحقِّ في نظَرِ الدَّاخل، قالَ الإِمامُ أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «والفِتنةُ إذَا لم يَكُن إمامٌ يَقومُ بأَمر النَّاس» أخرجَه الخلاَّل في «السنَّة» (11)، ويدلُّ له حَديثُ حُذيفةَ المَشهور وهو في «الصَّحيحَين»، وفيه أنَّ حُذيفةَ رضي الله عنه سَأَلَ رَسولَ الله ﷺ فقالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ ولاَ إِمَامٌ؟ قَالَ: **فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا ولَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**».

قالَ ابن جَرير الطَّبري رَحِمَهُ اللهُ: «في الحَديثِ أنَّه متَى لَم يكُن للنَّاسِ إمامٌ فافترَقَ النَّاسُ أَحزابًا فلاَ يَتَّبِع أَحدًا في الفُرقةِ، ويَعتزِلُ الجَميعَ إن استطاعَ ذلكَ؛ خَشيةً مِن الوُقوعِ في الشَّرِّ» كما في «فتح الباري» لابن حجَر (37/13) و«شرح صَحيح البخاري» لابن بطَّال (36/10)، وقالَ الكرماني في «الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البُخاري» (162/24): «فيهِ الإِشارةُ إلى مُساعدةِ الإِمَامِ بالقِتالِ ونَحوِه إذَا كانَ إمامٌ وإن كانَ ظالِمًا عاصِيًا، والاعتِزال إن لم يَكُن».

6 ـ ومِن الفِتنةِ المُشاركةُ في قِتالٍ بينَ المُسلمين لاَ يُحسَم خلاَفُهم إلاَّ بفَسادٍ أَكبَر: وقد تَكونُ إحدَى الطَّائفتَين مُستحقَّةً لأن تُقاتَل، ولكن بالنَّظَر إلى مَا سَيؤُولُ إلَيه الأَمرُ مِن استِفحالِ الشَّرِّ والإِسرافِ في الدِّماءِ والتَّعرُّض للأَبرياءِ، فإنَّ القِتالَ يُنهَى عنه، ولذَلك كانَ عِكرمةُ مَولى ابن عبَّاس يرَى أنَّ الفِتنةَ إذَا كانَت بينَ طائفتَين من المُسلِمين ولم يَستتِبَّ الأَمرُ لإِحدَاهما، ففي هَذه الحالةِ وجبَ الاعتِزالُ؛ لأنَّ تَكثيرَ سَواد إحدَاهما يُعدُّ تَقويةً



للفِتن، كما حصَلَ في وقتِ عبدِ الله بن الزُّبَير رضي الله عنهما، فقَد كانَ بُويع له بأَرض الحِجازِ وغَيرِها، لكن استَعصَى علَيه أَهلُ الشَّام، فأَرادَ أن يَبعثَ إلَيهم بجَيشٍ لقِتالِهم، فكانَ محمَّد بن عبدِ الرَّحمن ممَّن اكتُتِب في هَذا الجَيش، فلمَّا استَفتَى في ذلكَ عِكرمةَ نَهاه عن المُشاركةِ، واستدلَّ له بأنَّ في ذلكَ تَكثيرًا لسَواد الفِتن، ودَليلُه في ذلكَ من أَعجبِ الأدلَّة، وهو ما رواه البخاري (4596) عن مُحَمَّد ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبي الأَسْوَدِ قَالَ: «قُطِعَ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ بَعْثٌ، فَاكْتُتِبْتُ فِيهِ فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابن عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ، فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِن المُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ المُشْرِكِينَ يُكَثِّرُونَ سَوَادَ المُشْرِكِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم، يَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: 97] الآيةَ».

فإذَا كانَ هَذا رأيَه في تَركِ القِتالِ إلى جَنب عبدِ الله بن الزُّبَير وهو مَن هو رضي الله عنه، فكيفَ بمَن دونَه؟! ولذلكَ قالَ الحافظُ في «الفتح» (263/8): «وفي هَذه القصَّة دلالَةٌ على بَراءةِ عِكرمة ممَّا يُنسَب إلَيه من رَأْيِ الخَوَارج؛ لأنَّه بالَغ في النَّهي عن قِتالِ المُسلمِين وتَكثير سَواد مَن يُقاتِلهم، وغرضُ عِكرمةَ أنَّ اللَّهَ ذمَّ مَن كثَّرَ سَوادَ المُشركين مع أنَّهم كانُوا لاَ يُريدون بقُلوبهم مُوافقتَهم، قالَ: فكذلكَ أنتَ لاَ تُكثِّر سَوادَ هذا الجَيش وإن كنتَ لاَ تُريدُ مُوافقتَهم؛ لأنَّهم لاَ يُقاتِلون في سَبيل اللَّه».

هَذا هَديُ سَلفِك - أيُّها القارئُ! - فالزَمْه، وقد أَخذَ به البُخاري، فأَدرجَ الحَديث في كِتاب الفِتن من «صحيحه» (7085)، وبوَّبَ له بقَوله: «بابُ مَن كرِه أن يُكثِّر سَوادَ الفِتن والظُّلم».

وقالَ ابن تَيمية كما في «مجموع الفتاوَى» (127/14): «وهَكَذَا حَالُ المُقْتَتِلَينَ مِن المُسْلِمِينَ فِي الفِتَنِ الوَاقِعَةِ بَيْنَهُمْ، فَلاَ تَكُونُ عَاقِبَتُهُمَا إلاَّ عَاقِبَةَ سوءٍ: الغَالِب والمَغْلُوب؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ دُنْيَا ولاَ آخِرَةٌ، كَمَا قَالَ الشَّعْبِيُّ: أَصَابَتْنَا فِتْنَةٌ لَمْ نَكُنْ فِيهَا بَرَرَةً أَتْقِيَاءَ ولاَ فَجَرَةً أَشْقِيَاءَ، وأَمَّا الغَالِبُ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ حَظٌّ عَاجِلٌ، ثُمَّ يُنْتَقَمُ مِنْهُ فِي الآخِرَةِ، وقَدْ يُعَجِّلُ اللهُ لَهُ الانتِقَامَ فِي الدُّنْيَا، كَمَا جَرَى لِعَامَّةِ الغَالِبِينَ فِي الفِتَنِ، فَإِنَّهُمْ أُصِيبُوا فِي الدُّنْيَا كَالغَالِبِينَ فِي الحَرَّةِ وفِتْنَةِ أَبِي مُسْلِمٍ الخُرَاسَانِيِّ ونَحْوِ ذَلِك»، ومِثالُه وَقعتَا صِفِّين والجَمَل، كما مرَّ وسيَأتي في بَعض الآثارِ إن شاءَ اللَّه.

وقالَ ابن المُناصف في «الإنجاد في أبواب الجهاد» (658/1): «وأمَّا الحالةُ الثَّانيةُ: حيثُ يَفترِقُ النَّاسُ على إمامَين، ويَكثرُ العددُ في كلٍّ من الجهتَين ويُشكلُ الأمرُ ويَجلُّ الخَطبُ، فذلكَ حينَ قَيح الفتَن، فالواجبُ عندَ ذلكَ الكفُّ والتَّوقُّفُ عن كلِّ فَريقٍ وطلبُ السَّلاَمةِ لدِينِه بالاعتِزالِ والفِرارِ عن الفِتنةِ والاستِسلاَم لأَمْرِ الله عز وجل؛ كما صحَّ في مِثل ذلكَ عن رَسولِ الله ﷺ أنَّه أمَرَ وأَوصَى، وكما فعَلَ السَّلفُ الصَّالحُ؛ وفي مِثل ذلكَ وشِبهِه يَكونُ مَوقعُ قولِه تَعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ ﴾ المائدة: 105)، خرَّجَ مسلمٌ عن أبي بَكرةَ سَمعتُ رَسولَ الله ﷺ يَقولُ: «**إذَا تَواجَهَ المُسلِمانِ بسَيفَيهما فالقاتِلُ والمَقتولُ في النَّار**»، قالَ: قلتُ أو قيلَ: يا رَسولَ الله! هَذا القاتِلُ، فمَا بالُ المَقتولِ؟! قالَ: «**إنَّهُ قَدْ أَرَادَ قَتلَ صَاحِبِهِ**»، ثمَّ ذكَرَ شَيئًا من أَحاديثِ الفِتَن الَّتي ستَأتي إن شاءَ اللهُ، والشَّاهدُ أنَّه عَدَّ هَذه الصُّورةَ واحدةً من صُوَر الفتَن بالنَّظرِ إلى قوَّةِ الجانبَين وما يؤولُ إليه أَمرُهم من الدِّماءِ والاختلاَفِ، ولِهَذا قالَ في المَصدرِ السَّابقِ: «في تَقسيم أَهْل البَغي وأَحوالِهم ومتَى يَجبُ التَّعاونُ على قِتالِهم أو يَحرمُ لاختلاَطِ الفتَن».

وقد فصَّلَ في هَذا المعنَى ابن تَيمية رحمه الله، مُنطلقًا من حَديثِ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِلْعَصَبَةِ وَيُقَاتِلُ لِلْعَصَبَةِ فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لاَ يَتَحَاشَ مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلاَ يَفِي بِذِي عَهْدِهَا فَلَيْسَ مِنِّي**» رَواه مُسلم (1848).

ففي هَذا الحَديث ذِكرُ أصنافٍ ثلاَثةٍ يُقاتِلونَ قِتالاً غيرَ مَشروعٍ، قالَ ابن تَيمية كما في «مجموع الفتاوَى» (13/35) وقَريبٌ منه في (487/28): «**فَالأَوَّلُ**: هُوَ الَّذِي يَخْرُجُ عَنْ طَاعَةِ وَلِيِّ الأَمْرِ وَيُفَارِقُ الجَمَاعَةَ.

والثَّانِي: هُوَ الَّذِي يُقَاتِلُ لأَجْلِ العَصَبِيَّةِ والرِّيَاسَةِ لاَ فِي سَبِيلِ اللهِ، كَأَهْلِ الأَهْوَاءِ، مِثْل قَيْسٍ ويَمَن.

والثَّالِثُ: مِثْلُ الَّذِي يَقْطَعُ الطَّرِيقَ فَيَقْتُلُ مَنْ لَقِيَهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ لِيَأْخُذَ مَالَهُ، وكالحَروريَّة المَارِقِينَ الَّذينَ قَاتَلَهُمْ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، الَّذين قَالَ فِيهِم النَّبِيُّ ﷺ: «**يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَأُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَمِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ،**

أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللّٰه لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وهَذا الحَديثُ أخرجَه البخاري (3611) ومسلم (1066).

وله في كتابه «اقتضاء الصِّراط المستقيم» (249/1) هَذا التَّقسيمُ نفسُه مع زِيادةِ إيضاحٍ، نَذكرُه هنا، قالَ رَحِمَهُ اللهُ: «ذكَرَ ﷺ في هَذا الحَديثِ الأَقسامَ الثَّلاثَةَ الَّتي يَعقدُ لها الفُقهاءُ بابَ قِتال أَهْل القِبلةِ مِن البُغاةِ والعداةِ وأَهْل العَصبيَّة.

فالقِسمُ الأوَّلُ: الخارِجونَ عن طاعةِ السُّلطانِ، فنهَى عن نَفس الخُروج عن الطَّاعةِ والجَماعةِ، وبيَّنَ أنَّه إن ماتَ ولاَ طاعةَ عليه ماتَ مِيتةً جاهليَّةً؛ فإنَّ أهلَ الجاهليَّةِ مِن العَرب ونَحوهم لم يَكونُوا يُطيعونَ أَميرًا عامًّا على مَا هوَ مَعروفٌ مِن سِيرتِهم.

ثمَّ ذكَرَ الَّذي يُقاتِل تعصُّبًا لقَومِه، أو أَهْل بلَدِه ونَحو ذَلك، وسمَّى الرَّايةَ عمِّيَّةً؛ لأنَّه الأَمرُ الأَعمَى الَّذي لاَ يُدرَى وَجهُه، فكذَلك قِتالُ العَصبيَّة يَكونُ عن غَير عِلم بجَوازِ قِتال هَذا، وجعَلَ قِتلةَ المَقتولِ قِتلةً جاهليَّةً سَواء غَضب بقَلبه أو دَعا بلِسانِه أو ضَربَ بيَدِه، وقد فسَّر ذلكَ فيما رَواه مُسلم أيضًا عن أبي هُريرة رضي الله عنه قالَ: قالَ رَسولُ اللّٰه ﷺ: «**لَيَأْتِيَنَّ على النَّاس زَمَانٌ لاَ يَدْرِي القَاتِل في أيِّ شَيءٍ قَتَلَ، ولاَ يَدْرِي المَقْتُولُ على أيِّ شَيءٍ قُتِلَ**»، فقيلَ: كَيفَ يَكُونُ ذَلكَ؟ قالَ: «**الهَرْجُ: القَاتِلُ والمَقْتُولُ في النَّارِ**».

والقِسمُ الثَّالثُ: الخَوارجُ على الأُمَّة: إمَّا مِن العداةِ الَّذينَ غَرضُهم الأَموالُ كقُطَّاع الطَّريقِ ونَحوِهم، أو غَرضُهم الرِّياسةُ كمَن يَقتلُ أَهلَ المِصْر الَّذينَ هُم تحتَ حُكم غَيرِه مُطلقًا، وإن لم يَكونُوا مُقاتِلةً، أو مِن الخارِجِين عن السُّنَّة الَّذينَ يَستحلُّون دِماءَ أَهل القِبلةِ مُطلقًا كالحَروريَّةِ الَّذينَ قتَلَهم عليٌّ رضي الله عنه».

فدلَّ هَذا على أنَّ الفَرقَ بينَ الأوَّلِ والثَّالثِ هو أنَّ الأوَّلَ خرَجَ عن طاعةِ السُّلطانِ ولم يرَ له عليه بَيعةً، وأمَّا الثَّالثُ فهو الَّذي زادَ على ذلكَ نَصْبَ القِتالِ له.

7 ـ ومِن الفِتنةِ قِتالُ المُعاهَدِ والمُستأمِن مِن غَيرِ المُسلمِين: كما في حَديثِ أبي هُرَيرة السَّابقِ: «**مَن خَرَجَ مِن الطَّاعَةِ...**»؛ ولو صدَرَ منهما خِيانةٌ للعَهدِ والأمانِ فإنَّ وليَّ الأَمْر هوَ المَسئولُ عن نَقض عَهدِهما ومُعاقبَتِهما، وليسَ مَتروكًا لفَوضَى الأَفرادِ.

قالَ الشَّوكاني في «نيل الأوطار» (155/7): «المُعاهدُ هوَ الرَّجلُ مِن أَهْل دارِ الحَربِ يَدخُلُ إلى دارِ الإِسلاَم بأَمانٍ، فيَحرمُ على المُسلمِين

قَتلُه بلاَ خلاَفٍ بينَ أَهْلِ الإسلاَمِ حتَّى يَرجعَ إلى مَأمنِه؛ ويدلُّ على ذلكَ أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: 6].

وهَذا التَّعريفُ أخصُّ بالمُستأمِن، لكِن كَثيرًا ما يَجعلُ الفقهاءُ المُعاهدَ والمُستأمِنَ على معنًى واحدٍ، قالَ ابن الأَثير في «النِّهاية» مادَّة (عهد): «والمُعاهَد: مَن كانَ بَيْنك وبَيْنَه عهدٌ، وأَكثرُ ما يُطلَق في الحَديثِ على أَهْلِ الذِّمَّة، وقد يُطلقُ على غَيرِهم مِن الكُفَّار إذا صُولحوا على تَرْك الحَرْب مُدَّةً مَا»، وعندَ التَّدقيقِ يَقولُونَ: «المُعاهدُ هوَ الَّذي عُقِدَ بينَه وبينَ المُسلمِينَ عهدٌ» كما في «مجموع فتاوَى ابن عثيمِين» (227/7)، ويَمثِّلونَ له بصُلح الحُدَيبيةِ؛ لأنَّه كانَ عَهدًا على تَركِ القِتالِ عشرَ سِنِينَ، وأمَّا المُستَأمنُ فيَأتي المُسلمِين ويَطلبُ الأَمانَ لنَفسِه، كمَن يَدخلُ بلدَ المُسلمِين بتَأشيرةٍ، والمُعاهدُ قد يَأخذُ الأَمانَ وهو في غَيرِ بلدِ المُسلمِين كما يَكونُ بين الدُّوَل.

وقد جاءَ في «بَيان هَيئَةِ كِبارِ العُلماءِ في التَّكفيرِ والتَّفجيرِ» المَطبوع بالمملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ في مَطويَّةٍ بهَذا العُنوانِ (ص 5) قَولُ الهَيئَةِ: «وقالَ سُبحانَه في حقِّ الكافرِ الَّذي له ذمَّةٌ في حُكم قَتْل الخَطأ: ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: 92]، فإذَا كانَ الكافرُ الَّذي له أَمانٌ إذَا قُتلَ خطأً فيهِ الدِّيَةُ والكفَّارةُ، فكيفَ إذَا قُتلَ عَمدًا؟! فإنَّ الجَريمةَ تَكونُ أَعظمَ، والإثم يَكونُ أَكبرَ، وقد صحَّ عن رَسولِ الله ﷺ أنَّه قالَ: «**مَنْ قَتَلَ مَعاهَدًا لم يَرِحْ رَائِحَةَ الجنَّةِ**» رَواه البُخاري (3166)».

وانظُرْ فتوَى الشَّيخ عبدِ العَزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ في عدِّ ذَلكَ فِتنةً في «مجموع فتاوى ومقالات متنوِّعة» (239/8).

يتبع

وفود الجنِّ على النَّبي ﷺ لاستماع القرآن

محمد بن خدة
إمام خطيب. تيبازة

لقد كانت بعثة النَّبيِّ ﷺ عامَّة إلى الثَّقلين؛ الإنسِ والجنِّ، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [سبأ: 28].

نقل الحافظ ابن كثير عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما في تفسير الآية، قال: «أرسله إلى الجنِّ والإنس»[1].

وإنَّ ممَّا نقل في سيرته ﷺ وفود الجنِّ عليه ﷺ فاستمعوا منه القرآن وأنصتوا ثمَّ رجعوا إلى قومهم منذرين، وممَّا جاء في ذلك:

1 ـ حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: انطلق رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ[2]، وقد حيل بين الشَّياطين وبين خبر السَّماء، وأُرسلت عليهم الشُّهب، فرجعت الشَّياطين إلى قومهم فقالوا: مالكم؟ قالوا: حيل بيننا وبين خبر السَّماء، وأرسلت علينا الشُّهب، قال: ما حال بينكم وبين خبر السَّماء إلاَّ ما [وفي رواية: شيء] حدث، فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها، فانظروا ما هذا الأمر الَّذي حدث؟ فانطلقوا، فضربوا مشارق الأرض ومغاربها ينظرون ما هذا الأمر الَّذي حال بينهم وبين خبر السماء؟ قال: فانطلق [أولئك] الَّذين توجَّهوا نحو تهامة إلى رسول الله ﷺ [وهو] بنخلة، وهو عامد إلى سوق عكاظ، وهو يصلِّي بأصحابه صلاة الفجر، فلمَّا سمعوا القرآن

(1) «تفسير ابن كثير» (3/538 ـ 539)، وذكر أنَّ هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم وذكر سنده.
قلت: وفيه حفص بن عمر العدي وهو ضعيف كما قال الحافظ في «التَّقريب» (ص359/ رقم 1429).

(2) وهو نخل في واد بين مكَّة والطَّائف، وهو إلى الطَّائف أقرب. [«الفتح» (8/825)]

تسمَّعوا له، فقالوا: هذا الَّذي حال بينكم وبين خبر السَّماء، فهنالك [حين] رجعوا إلى قومهم، فقالوا: يا قومنا ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ۝٢﴾ [الجن: 1 - 2]، وأنزل الله - عزَّ وجلَّ - على نبيِّه ﷺ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: 1]، وإنَّما أوحي إليه قول الجن»[3].

2 - حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنَّه سُئل: هل شَهِدَ أحدٌ منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجنِّ؟ قال: لا، ولكنَّا كنَّا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، فَفَقَدْنَاهُ، فالتمسناه في الأودية والشِّعاب، فقلنا: استطير أو اغتيل، قال: فَبِتْنَا بشرِّ ليلة بات بها قوم، فلمَّا أصبحنا إذا هو جاء من قِبَلِ حِراء، قال: فقلنا: يا رسول الله! فقدناك فطلبناك، فلم نجدك فَبِتْنَا بشرِّ ليلة بات بها قوم، فقال: «**أَتَانِي دَاعِي الجنِّ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ**»، قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه الزَّاد، فقال: «**لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ، أَوْفَر مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٌ لِدَوَابِّكُمْ**»، فقال رسول الله ﷺ «**فَلاَ تَسْتَنْجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ**»[4].

وقد جاء حديث ابن مسعود هذا من طرق أخرى مع بعض الزِّيادات في أسانيدها مقال ولكن مجموعها يدلُّ على أنَّ لها أصلاً.

كما يتلخَّص لنا من مجموع الأحاديث الواردة أنَّ فيها قِصَّتين:

إحداهما: لم يقرأ فيها النَّبيُّ ﷺ القرآن على الجنِّ، وإنَّما سمعوا قراءته فحضروه.

والثَّانية: جاءه داعي الجنِّ فدعاه، فخرج إليهم النَّبيُّ ﷺ وقرأ عليهم القرآن، والَّذي حكاه ابن عبَّاس إنَّما هي القصَّة الأولى فقط، ولذلك قال: «ما قرأ رسول الله ﷺ على الجنِّ وما رآهم...»، وهي رواية مسلم، ولم يَرْوِ البخاري هذه الزِّيادة.

قال البيهقي: «وهذا الَّذي حكاه ابن عبَّاس إنَّما هو في أوَّل ما سمعت الجنُّ قراءة النَّبيِّ ﷺ وعلمت بحاله، وفي ذلك الوقت لم يقرأ عليهم ولم يرهم كمَا حكاه ثمَّ أتاه داعي الجنِّ مرَّة أخرى، فذهب معه وقرأ عليهم القرآن كما حكاه عبد الله بن مسعود ورأى آثارهم وآثار

(3) رواه البخاري (4921)، واللَّفظ له، ومسلم (449)، وزاد في أوَّله: «ما قرأ رسول الله ﷺ وما رآهم، انطلق...»، انظر: «مختصر البخاريِّ» للشَّيخ الألباني (3/304).

(4) رواه مسلم (450)، انظر: «الضَّعيفة» (1038).

نيرانهم والله أعلم، وعبد الله بن مسعود حفظ القصتين جميعًا فرواهما...»[5].

وكلا القصتين كان بمكة على الأرجح، وقد نقل الحافظ ابن حجر عن ابن إسحاق وابن سَعْدٍ كون استماع الجنِّ كان بعد رجوع النَّبيِّ ﷺ من الطَّائف لما خرج إليها يدعو ثقيفًا إلى نصرته، وذلك بعد موت أبي طالب، وكان ذلك في سنة عشر من المبعث، ثمَّ قال: «وقول من قال إنَّ وفود الجنِّ كان بعد رجوعه ﷺ من الطَّائف ليس صريحاً في أوَّليَّة قدوم بعضهم...»[6]، أي قد سبق هذا المجيءَ مجيءٌ آخر، وذلك في بداية المبعث، ثمَّ قدموا بعد ذلك فسمعوا القرآن وأسلموا بعد وتعدُّد مجيئهم.

- إنَّ حديث ابن مسعود رضي الله عنه الأوَّل صريح في أنَّه لم يكن مع النَّبيِّ ﷺ أحد لما قرأ القرآن على الجنِّ، ولكن جاء في الطُّرق الأخرى ما يدلُّ على أنَّ ابن مسعود رضي الله عنه كان مع النَّبيِّ ﷺ، وإن كان حديث النَّفي في «صحيح مسلم» وهو أصحُّ من الطُّرق الأخرى، إلا أنَّها طرق كثيرة تتقوَّى بمجموعها على إثبات القصَّة، فيكون المراد نفي وجودهم معه حال ذهابه لقراءة القرآن عليهم، والله أعلم.

❖ الفوائد والعبر المستفادة:

إنَّ هذا الجانب اليسير من سيرة النَّبيِّ ﷺ فيه من الفوائد والعِبَرِ الشَّيء الكثير منها:

1 - وجود الجنِّ، وأنَّهم حقيقة، خلافًا لمن ينكرهم.

2 - أنَّهم مكلَّفون، وأنَّ رسالة النَّبيِّ ﷺ تشملهم وتعمُّهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «هذا أصلٌ متَّفق عليه بين الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسان وأئمَّة المسلمين، وسائر طوائف المسلمين: أهل السُّنَّة والجماعة وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين - لم يخالف أحدٌ من طوائف المسلمين في وجود الجنِّ ولا في أنَّ الله أرسل محمَّدًا ﷺ إليهم...»[7].

3 - كون الشَّياطين تَسْتَرِقُ السَّمع من السَّماء، وهذا كان قبل البعثة، فكانوا يُرمَون بالشُّهب، فتارة يصيب وتارة لا يصيب، وبعد البعثة اشتدَّ الرَّمي بالشُّهب، وصارت تصيبهم إصابةً مستمرَّة، كما جاء في الآية: ﴿يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ۝٩﴾ [الجن: 9]، واستراقهم السَّمع مستمرٌّ بعد النَّبيِّ ﷺ[8]، وكان هذا سبب نزول هذه السُّورة.

(5) «الدلائل» (2/12 - 13).

(6) «الفتح» (7/213)، وانظر: «البداية والنِّهاية» (3/139).

(7) «مجموع الفتاوى» (19/9).

(8) انظر: «الفتح» (8/828 - 829).

4 ـ لقد كان استماع الجنِّ للنَّبيِّ ﷺ عند رجوعه من الطَّائف، ومعلوم ما لقيه النَّبيُّ ﷺ من أهل الطَّائف لما خرج لدعوتهم، فقد قابلوه بالرَّدِّ الشَّديد، فكان ردُّهم من أشدِّ ما وجده ﷺ.

وقد أبلغ الله نبيَّه ﷺ باستماع الجنِّ لقراءته ـ وإن لم يكن هذا هو أوَّل استماع لهم؛ لأنَّ استماعهم كان في ابتداء الإيحاء كما في حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وفي هذا تسلية له ﷺ، ونصرة وبشارة عظيمة بنجاح دعوته، ففي حين هؤلاء يعرضون عن دعوته، ويشدِّدون في ردِّها، فهاهم طائفة من الجنِّ يستمعون لقراءته ﷺ.

5 ـ وفي هذا تأييد للنَّبيِّ ﷺ بأن سخَّر الله الجنَّ للإيمان به وبالقرآن، فكان رسول الله ﷺ مصدَّقًا في الثَّقلين ومعظَّمًا في العالَمَيْن، وبلغت دعوته الثَّقلين فسمع الجنُّ منه القرآن، وفهموا أنَّ النَّبيَّ ﷺ يدعو إلى توحيد الله وعدم الإشراك به، وأنَّ الله لا شريك له و لا ولد له ولا صاحبة، وعلموا بطلان عبادة الجنِّ والكهانة وبطلان بلوغ علم الغيب إلى غير الرُّسل الَّذين أطلعهم الله على ما يشاء منه، بل فهموا لزوم الإيمان بالقرآن وبالرَّسول ﷺ، فمن آمن غفر له ووقي من عذاب النَّار، ومن لم يجب فله عذاب أليم وقد جاءت الإشارة إلى هذه المعاني في سورتي الجنِّ والأحقاف، وفي هذا دليل على أنَّ الجنَّ كالإنس مؤمنهم يدخل الجنَّة وكافرهم يدخل النَّار، قال الحافظ ابن كثير: «والحقُّ أنَّ مؤمنهم كمؤمني الإنس يدخلون الجنَّة كما هو مذهب جماعة من السَّلف»، وذكر من الأدلَّة ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴿٥٦﴾﴾ [الرحمن: 56] و﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾﴾ [الرحمن: 46 ـ 47][9].

6 ـ وفي ضمن هذا التَّوبيخ للمشركين لعدم إيمانهم فالجنُّ وهم من عالم آخر لمَّا سمعوا القرآن اجتمعوا إليه وأنصتوا ثمَّ آمنوا وصدَّقوا أنَّه من عند الله تعالى، وهؤلاء المشركون من عالم الإنس وهم يتكلَّمون بلغة القرآن ومع ذلك لم يؤمنوا به ولم يصدِّقوه، وفي هذا دليل على أنَّ الله تعالى أنزل ما تحصل به الهداية وتقوم به الحجَّة.

7 ـ كون صلاة الجماعة شُرِعَتْ قبل الهجرة.

8 ـ الجهر في صلاة الصُّبح.

9 ـ حرص الصَّحابة على النَّبيِّ ﷺ وشدَّة محبَّتهم له ﷺ وأن لا يصيبه الأذى، فقوله: «ففقدناه» دليل على شدَّة حراستهم له، فلمَّا

(9) «التفسير» (171/4).

فقدوه قال: «فبتنا بشرِّ ليلة بات بها قوم».

10 ـ فيه أنَّه جاءه داعي الجنِّ ليطلب منه أن يقرأ عليهم القرآن، وهذا يدلُّ كذلك على أنَّه قد أرسل ﷺ إلى الجنِّ، وأنَّهم مكلَّفون.

11 ـ أنَّهم يأكلون ويشربون، ففي الحديث أنَّهم سألوه الزَّاد.

12 ـ كون أكلهم يكون فيما ذُكر اسم الله عليه، لكن في رواية التِّرمذي: «**كُلُّ عَظْمٍ لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ**»، قال المباركفوري: «وفي هاتين الرِّوايتين تخالف ظاهرٌ ويمكن أن يُجمع بينهما بأنَّ المراد بقوله: «**ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ**» أي عند الذَّبح، وبقوله: «**لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ**» يعني عند الأكل، وإلاَّ فما في الصَّحيح أصحُّ»[10]، وعليه فيستفاد العناية بذكر اسم الله حتَّى ينتفع منه إخواننا المسلمون من الجنِّ.

13 ـ فيه أنَّ للجنِّ دوابًّا، وأنَّ زادهم بعر دوابِّ الإنس[11].

14 ـ النَّهي عن الاستنجاء بالرَّوث وبالعظام، وأنَّ هذا النَّهي للتَّحريم ويتأيَّد ذلك بكونه زاد إخواننا من الجنِّ، وفي رواية: «**وَلاَ تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْث وَلاَ بِالعِظَامِ؛ فَإِنَّهُ زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الجِنِّ**»، العظام هو زاد الجنِّ، وأمَّا الرَّوث فهو لدوابِّهم، كما سبق، ذكره الحافظ ابن حجر[12].

15 ـ في بعض طرق حديث ابن مسعود أنَّ النَّبيَّ ﷺ خطَّ له خطًّا، وقال: «**لاَ تَبْرَح مِنْهُ**»، ولمَّا رأى ابن مسعود ما رأى همَّ أن يخرج من الخطِّ الَّذي خطَّه له النَّبيُّ ﷺ ثمَّ تذكَّر وصيَّته فلزم مكانه، فلمَّا جاء النَّبيُّ ﷺ أخبره بما همَّ به، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**لَوْ خَرَجْتَ لَمْ آمَنْ عَلَيْكَ أَنْ يَتَخَطَّفَكَ بَعْضُهُمْ**»، فكان من أسباب سلامة ابن مسعود من أن يتخطَّفه الجنُّ تمسُّكه بسنَّة النَّبيِّ ﷺ واعتصامه بها وعدم الخروج عنها قيد أَنْمُلَة، وفيه عبرة لمن يعتبر.

16 ـ شدَّة تمسُّك الصَّحابة بسنَّة النَّبيِّ ﷺ وطاعتهم له واتِّباعهم وطواعيَّتهم له كما جاء في حديث ابن عبَّاس السَّابق عند التِّرمذي زيادة: «قال ابن عبَّاس قول الجنِّ لقومهم لمَّا قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا، قال: لمَّا رأوه يصلِّي وأصحابه يصلُّون بصلاته ويسجدون بسجوده قال: تعجَّبوا من طواعيَّة أصحابه له قالوا لقومهم: «لمَّا قام عبد الله يدعوه كادوا

(10) «التُّحفة» (183/4)، وانظر: «الضَّعيفة» (1038).

(11) هذا على ثبوت زيادة: «علف لدوابِّكم»، وانظر: «الضَّعيفة» (10389).

(12) «الفتح» (214/7 ـ رقم 3860).

يكونون عليه لبدا»[13] وهكذا كانت طاعة الصَّحابة للنَّبيِّ ﷺ كما قال رافع بن خديج في حديث النَّهي عن كراء الأرض بالطَّعام: «نهانا رسول اللّه ﷺ عن أمر كان لنا نافعًا، وطواعيَّة اللّه ورسوله أنفع لنا...»[14] فما أشدَّ حاجتنا لهذه الطَّواعيَّة والاستجابة لها.

17 ـ قد قرأ النَّبيُّ ﷺ سورة الرَّحمن على الجنِّ كما قرأها على الصَّحابة، فكان الجنُّ أحسن جوابًا ـ كما قال ﷺ، كلَّما قرأ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٤٧﴾ [الرحمن: 47]، قالوا: «لا بشيء من نعمك ربَّنا نكذِّب، فلك الحمد».

18 ـ استحباب هذه الذِّكر عند تلاوة هذه الآية، فقد أقرَّ النَّبيُّ ﷺ الجنَّ عليها، بل بيَّن للصَّحابة أنَّ الجنَّ كانوا أحسن جوابًا منهم.

19 ـ الإتيان بهذا الذِّكر من تمام شكر اللّه تعالى، وقد روى ابن أبي الدُّنيا هذا الحديث في كتابه «الشُّكر».

20 ـ عظمة القرآن الكريم وعلوُّ منزلته ومكانته، فهو كلام اللّه ربِّ العالمين، ولما سمعته الجنُّ آمنت به وصدَّقته، بل انقادت له، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ٢﴾ [الجن: 1 ـ 2]، فما أعظم كتاب ربِّنا وما أشدَّ حاجتنا إليه، فعلينا الاهتمام به حفظًا وفهمًا ودراسةً، فإنَّه طريق الهداية والرَّشاد.

فهذه جملة من الفوائد من هذا الحَدَثِ العظيم من سيرة نبيِّنا الكريم، عليه من اللّه أفضل الصَّلاة و أزكى التَّسليم، واللّه أعلم.

وصلَّى اللّه على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(13) **صحيح**: رواه التِّرمذي (3323).

(14) رواه مسلم (1548).

سُوءُ الظنِّ بالمؤمنين... الدَّاءُ والدَّواءُ

عثمان عيسي

إنَّ سلوك المرء ومعتقده متلازمان، فمسائل السُّلوك من جنس مسائل العقائد، وما كان من السُّلوك الأخلاقي سليمًا ومستقيمًا عُدَّ من شُعَبِ الإيمان وفروعه، وما انحرف منه كان دليلاً على نقص إيمان صاحبه.

ولمَّا كان تزكيةُ النُّفوس وتطهيرُها من أدرانها أصعبَ وأشدَّ من علاج الأبدان من أدوائها، كان من أولويَّات المسلم ـ بعد تصحيح الاعتقاد[1] ـ الاعتناء بهذا الجانب، والاهتمام به، وفي ذلك شغلٌ للمرء بنفسه عن غيره، وليس من السُّهولة بمكان ترك المألوف من السلوك، ـ إلاَّ على من يسَّره اللهُ عليه ـ، وليس هو من ضروب المتعذَّر والمستحيل بل من جملة الممكن القابل للتَّغيير والتَّبديل.

إنَّه لا يختلف اثنان أنَّ التَّغيير يبدأ من النَّفس، والَّذي نشأ على غير الاستقامة مدَّةً من الزَّمن قد يحتاج إلى أضعاف هذه المدَّة للإقلاع عمَّا اعتاده وألفه من السُّلوكات والتَّصرُّفات، والَّتي يكون معظمها ممَّا لا يتماشى والشَّرعَ الحنيف، ولا يتفق والحياة الإسلاميَّة المنشودة، الَّتي من مظهرها العبوديَّة لله تعالى، والاستقامة على سنَّة نبيِّه ﷺ، حياة يرجوها كلُّ مؤمن، ويسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع كلُّ مخلصٍ صادقٍ من الدعاة إلى الله جل وعلا.

وإذا نظرت في النَّفس البشريَّة، وجدتها دائرةً بين سلوك سويٍّ محمود وآخر معوجٍّ مذموم، وما الأخلاق إلاَّ أثر من آثار هذا السُّلوكِ بنوعيه، فمن استعان بالله ـ جلَّ وعلا ـ على ترك المألوفات والعوائد السيئة وأخلص لله في هذا الترك؛ أعانه ربُّه على ذلك، وكفى بالله معينًا، قال ﷺ: «**وَمَنْ يَتَحَرَّ الخَيْر يُعْطَه وَمَنْ يَتَوَقَّ الشَّرَّ يُوقَه**»[2].

(1) وهو من تزكية النُّفوس بالتَّوحيد الخالص لربِّ العالمين.

(2) **حسن:** أخرجه الطبراني في «الأوسط» (2663/118/3). انظر: «الصَّحيحة» (342).

ومن السُّلوكات المحظورة الَّتي جاءت الشَّريعة الإسلاميَّة بمنعها والتَّحذير منها أشدّ التَّحذير، «**سوء الظنّ**»، قال الله جلَّ وعلا: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ** ...﴾ [الحُجرَات: 12]، فهذه الآية الكريمة تهتف في ضمائر المؤمنين، مخاطبةً إيَّاهم بوصف الإيمان ـ لكونه خليقًا أن يكون باعثًا على طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ ـ، ولكون المؤمن مطالَبا بلوازم الإيمان من فعل الأوامر، وترك النَّواهي، ومن ذلك اجتناب ظنِّ السُّوء، والتُّهم الباطلة.

والمراد بالظَّنِّ هنا: التُّهمة تقع في القلب بلا دليل[3]، وهو الشَّكُّ يعرض للمرء في الشَّيء فيحقِّقه ويحكم به[4]، فهو متعلّق بأحوال النَّاس من إلقاء التُّهمة والتَّخوُّن بدون تثبُّت وتأكُّد، مع تحقيق ظنِّ السُّوء وتصديقه، كما بيَّن أهلُ التَّفسير، وإن كان الظَّنُّ يقع اضطرارًا ويهجم على النَّفس هجومًا، لا يمكن دفعه، فالمقصود مدافعته ومقاومته بالظُّنون الحسنة، والأمارات الصَّحيحة الَّتي تمحِّص له ظنَّه، فيتبيَّن صدق نفسه أو كذبها.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ...**»[5] الحديث.

فوصف النَّبيُّ ﷺ في هذا الحديث الظَّنَّ بأنَّه «**أكذب الحديث**» أي: حديث النَّفس؛ لأنَّ الظَّنَّ إنَّما يحصل في النَّفس بما يلقيه الشَّيطان، وأسوأ ما يكون من حديث النَّفس هو ظنّ السُّوء.

والمقصود الظَّنّ المجرَّد عن القرائن، فهذا الَّذي حذَّر منه النَّبيُّ ﷺ، كما بيَّن ذلك أهل العلم، أمَّا الظَّنُّ المبنيُّ على القرائن أو كان على وجه الحَذَرِ وطلب السَّلامة من شرِّ النَّاس، فلا بأس به، ولا يَأْثَمُ به المرء، وقد قال اللهُ جلَّ وعلا: ﴿**ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ [الحُجرَات: 12] فدلَّ على أنَّ بعضه فقط إثمٌ لا كلّه.

❖ ضابط الظَّنِّ الَّذي يجب اجتنابه عمَّا سواه:

قال القرطبي: «والَّذي يميِّز الظُّنون الَّتي يجب اجتنابها عمَّا سواها، أنَّ كلَّ ما لم تعرف له أَمَارة صحيحة وسببٌ ظاهرٌ كان حرامًا واجبَ الاجتناب، وذلك إذا كان المظنونُ به ممَّن شُوهد منه السَّتر والصَّلاح، وأونست منه الأمانة في الظَّاهر، فظنُّ الفساد به والخيانة محرَّم، بخلاف من اشتهر بين النَّاس بتعاطي الرِّيَب والمجاهرة بالخبائث»[6] [فنقابله بعكس ذلك][7].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نظرَ رسول الله

(3) «فيض القدير» (157/3).

(4) «النِّهاية في غريب الحديث» (362/3) بتصرُّف.

(5) **متَّفق عليه**: البخاري (6064)، ومسلم (2563).

(6) «تفسير القرطبي» (331/16).

(7) زادها الصَّنعاني في «سبل السَّلام» (344/4).

ﷺ إلى الكعبة فقال: «**مَا أَعْظَمَ حُرْمَتَكِ!**». وفي الطَّريق الأخرى: لما نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة، قال: «**مَرْحَبًا بِكَ مِنْ بَيْتٍ، مَا أَعْظَمَكَ، وَمَا أَعْظَمَ حُرْمَتَكَ! ولَلْمُؤْمِنُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْكَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنْكَ وَاحِدَة، وَحَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ ثَلاثًا: دَمَهُ وَمَالَهُ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ ظَنَّ السُّوءِ**»(8).

ولما كان ظنُّ السُّوء بهذه الخطورة، كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: «**مَا يَزَالُ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ يَتَظَنَّى حَتَّى يَصِيرَ أَعْظَمَ مِنَ السَّارِقِ**»(9).

و«**يتظنَّى**»: أي: يُعمِلُ ظنَّه، وأصلُه يتظنَّن.

هذا، وأنت تعلم عِظَمَ ذنب السَّرقة، وشؤمَها على حياة النَّاس، وضَرَرَها الاجتماعي والاقتصادي، والحدَّ الَّذي حدَّه الشَّارع الحكيم زجرًا لأصحابها، ومع ذلك كلِّه، يصير المسروق منه ـ بسوء ظنِّه ـ أعظم إثمًا من السَّارق!

وكغيره من الأدواء، فإنَّ لهذا الدَّاء العضال أسبابًا، وآثارًا، ودواءً، نوجز الحديث عنها فيما يلي:

❖ من الأسباب الحاملة على سوء الظَّنِّ:

ـ ضعف الوازع الدِّيني:

وهو سببٌ عام في الذنوب، ينشأ عن قلَّة الخوف من الله جلَّ وعلا، وانعدامِ مراقبةِ النَّفس.

(8) **حسن:** أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (5/296 ـ 6706/297)، انظر: «الصَّحيحة» (3420).

(9) **أثر صحيح:** رواه البخاري في «الأدب المفرد» (1289).

ـ الحكم المسبق على الشَّخص:

يدفعه إلى البداءة بإساءة الظَّنِّ فهو أوَّل ما يخطر بباله؛ لأنَّه صار الأصلَ المعتمد عنده في تعامله، ولهذا ترى من يُسيء الظَّنَّ بالآخرين ينظر بعين الإساءة ما يراه غيرُه أمرًا طبيعيًّا عاديا.

ـ توقُّع ردّ فعل المرء، والخوف من تصرُّفه:

وهذا يجعل الشَّخص في تهمة للآخر وشكٍّ منه مُريبٍ، ولهذا تراه يفسِّر تصرُّفات الآخر على أسوأ المحامل، ولا يجتهد أبدًا في إيجاد محمل حسن لها.

ـ انعكاس حياة الفرد عليه من جهة تصوُّراته:

فالَّذي ينشأ في بيئة مشحونة بالظَّنِّ السَّيِّء بكلِّ أنواعه، فإنَّ العدوى تسري إليه فيصير مثلهم ـ إلاَّ من عُصم ـ، وذلك لأنَّه لا يكاد يجد في محيطه مَن يحسِّن ظنَّه في إخوانه، فيألف هذا الخُلُق الذَّميم، ويسهل على طَبْعِه، والمرء ابن بيئته يأخذ منها السُّلوك بنوعيه، الحسن والقبيح، المحمود والمذموم.

ـ وما يخفي الصَّدر أكبر:

في بعض الأحيان يكون الدَّافع لإساءة الظَّنِّ، ما يُخفي صدرُ الشَّخص من بغضٍ وحقدٍ وكراهيَّة دفينة وربَّما حسد، أدواء بعضها فوق بعض، قد امتلأ القلبُ بها، ففاض ريبة وشكًّا، بل ربَّما أدَّى بصاحبها إلى التَّحسُّس والتَّجسُّس، ودفعت به هذه الأدواء إلى تتبُّع العورات والسَّقطات، والتَّطلُّع إلى السَّوءات والفرح بالهَفَوَات، فجرَّته معصيةُ الظَّنِّ إلى معاصٍ أخرى وهكذا...

وفي بيان الارتباط الوثيق، والعلاقة القويَّة، بين سوء الظَّنِّ والتَّجسُّس قال بعضُ الأفاضل: «التَّجسُّس من آثار الظَّنِّ؛ لأنَّ الظَّنَّ يبعث عليه حين تدعو الظَّانَّ نفسُه إلى تحقيق ما ظنّه سرًّا فيسلك طريق [التَّجنيس][10] فحذَّرهم الله من سلوك هذا الطَّريق للتَّحقُّق ليسلكوا غيره إن كان في تحقيق ما ظنّ فائدة»[11].

ـ الشعورُ النَّاتج عن سوء أفعال المرء نفسِه:

لأنَّ صاحب الكيد كثيرُ الظُّنون، وفي المثل: «**كاد المُرِيبُ أنْ يقولَ خُذُونِي**»، فهو ينظر إلى المسلمين بمرآة نفسه، يظنُّ أنَّ غيره يتربَّصُ به، ويخفي الشَّرَّ والبَطْشَ به، قال الشَّاعر:

إذا ساء فعلُ المرءِ ساءت ظنونُه
وصدَّق ما يعتادُه مِن توهُّم

ـ مصاحبة أهل الشَّهوات أو الشُّبهات:

وقديمًا قالوا: «**صحبة الأشرار تورِّث سوء الظَّنِّ بالأخيار**»، فمن يجالس أهل الرِّيَبِ ويخالطهم يصِرْ ـ بلا شكٍّ ـ مُريبًا، فكما أنَّ صحبة الأخيار تورِّث الخير، فكذا صحبة الأشرار تورِّث الشَّرَّ، ومن خادن الأشرار لم يَسْلَم من الدُّخول في جملتهم.

فالَّذي يجلس المجالس (الخاصَّة) ينتهك فيها ـ عرضَ الأبرياء ودينَهم، فيطعن فيهم ويجرِّحهم بلا خوف من الله جلَّ وعلا، ولا دين لا ورع، ممتطيًا لفظتَيْ: «قيل» و«زعموا»، و«**بئس مطيَّة الرَّجل زعموا**»[12]، من يفعل ذلك يظنُّ أنَّ غيرَه على شاكلته، وكأنَّه في نظر هذا المسكين، لا همَّ للمسلم إلاَّ الوقيعة في أعراضِ إخوانه(!)

ثمَّ ينحدر به الشَّيطانُ إلى وهمٍ آخر فيحسب إذا توهَّم شيئًا، أو نُمي إليه قول، أنّه هو المقصود به، فيُخيِّل له الشَّيطانُ أنَّه صار غرَضًا يُرمى، فتراه يبني على ظنِّه الفاسد أحكامًا ينشرها بين النَّاس على أساس أنَّها حقائق في الأعيان، في حين أنها ليست هي إلاَّ أوهامًا في الأذهان... وهكذا، في سلسلةٍ من الظُّنون السَّيِّئة الَّتي أثمرتها مثلُ هذه الأنفس المهزوزة، والنَّفسيَّاتُ المضطربة، وهي متفاوتة في تمكُّن هذا الدَّاء منها، والله الشَّافي لا ربَّ سواه.

ـ الجهل والظُّلم والغلوُّ:

وقد اجتمعت الأوصاف الثَّلاثة في أهل البدع والأهواء، وخير مثال على ما نحن فيه، ما كان من ذي الخويصرة التَّميمي ـ **أصلِ الخوارج ورأسِهم** ـ مع النَّبيِّ ﷺ، فقد أساء هذا الخارجيُّ الظَّنَّ بالنَّبيِّ ﷺ فقال مقالةَ السُّوء معترضًا بها على قِسْمَتِه ﷺ العادلة لبعض القسم، قال: «**يَا**

(10) كذا في الأصل، ولعلَّ الصَّواب: «**التجسُّس**».

(11) «التَّحرير والتَّنوير» (26/253).

(12) **صحيح:** أخرجه أبو داود (4972)، وانظر: «الصَّحيحة» (866).

رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ»[13] وفي رواية «والله يا محمد! ما عدلت» فانظر ـ يا رعاك الله ـ كيف جوَّز أبو الخوارج الظُّلمَ عليه ﷺ في قَسْمه، والجَور في حكمه، وأيُّ ظنٍّ أسوأ من هذا بالنَّبيِّ ﷺ، وظنُّ الظُّلم منه ﷺ كفر ـ والعياذ بالله ـ قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله: «فَقَوْلُهُ: «**فَإِنَّك لَمْ تَعْدِلْ**» جَعَلَ مِنْهُ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ سَفَهًا وَتَرْكَ عَدْلٍ، وَقَوْلُهُ: «**اعْدِلْ**» أَمْرٌ لَهُ (أي: للنَّبيِّ ﷺ) بِمَا اعْتَقَدَهُ هُوَ حَسَنَةً مِنْ الْقِسْمَةِ الَّتِي لاَ تَصْلُحُ وَهَذَا الوَصْفُ تَشْتَرِكُ فِيهِ البِدَعُ الْمُخَالِفَةُ لِسُنَّةٍ فَقَائِلُهَا لاَ بُدَّ أَنْ يُثْبِتَ مَا نَفَتْهُ السُّنَّةُ وَيَنْفِيَ مَا أَثْبَتَتْهُ السُّنَّةُ وَيُحَسِّنَ مَا قَبَّحَتْهُ السُّنَّةُ أَوْ يُقَبِّحَ مَا حَسَّنَتِ السُّنَّةُ وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ بِدْعَةً...»[14]اهـ.

وآفة هذا الخارجيِّ «أنَّه رضي برأي نفسه، ولو وقف؛ لَعَلِمَ أنَّه لا رأيَ فوقَ رأيِ رسولِ الله»[15]، ورأيُه الَّذي رضي به هو «ظنُّه أنَّ العدل هو ما يعتقده من التَّسوية بين جميع النَّاس، دون النَّظر إلى ما في تخصيص بعض النَّاس وتفضيله من مصلحة التَّأليف وغيرها من المصالح...»[16].

فإذا طعن **أصلُ الخوارج ورأسُهم** في النَّبيِّ ﷺ في وجهه وعلى سنَّته، فمَن خرج من ضِئْضِئِه ـ من الخوارج ـ لأشدُّ طعنًا فيمن بعد النَّبيِّ ﷺ، من ولاَة الأمور (حكَّامًا وعلماءَ) فتنبَّه!

❖ من آثار سوء الظَّنِّ:

لا شكَّ أنَّه ما من آفة من الآفات المحرَّمة إلاَّ ولها أثر سيِّء على الفرد والمجتمع، وهذا مُطَّرِدٌ، ويمكن إجمال هذه الآثار السيئة لسوء الظن فيما يلي:

ـ إنَّ ظنَّ السُّوء ـ كغيره من الآفات ـ له أثرٌ سيِّءٌ على عبوديَّة المرء لربِّه، وذلك أنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة ليست إلاَّ بذلاً وكفًّا، ولا يتبيَّن صدق العبوديَّة إلاَّ بذلك، وكفُّ سوء الظَّنِّ عن الآخرين، واجبٌ دينيٌّ، وخلق إسلاميٌّ، وسلوك سوي، يُنْبِئُ عن صفاء السَّريرة، ونقاء الطويَّة.

ـ إنَّ تَمكُّن سوء الظَّنِّ من النُّفوس، يقضي على الألفة والمحبَّة، ويقطع أواصر المودَّة والثِّقة الضَّروريَّة لكلِّ علاقة أخوية.

ـ وهو مجلبة لكلِّ بثٍّ وحزن، وحزازة في النَّفس، قد تبيّن الأسى في وجه صاحبه، تراه كئيبًا، قَلِق الخاطر، حَرِج الصَّدر، قد انطوى على نفسه، يبيت ليلَه يُساوِرُ الظُّنون، متقلِّبًا على القتاد، لا يستطيع نومًا، ولا يستلذُّ طعامًا.

ـ إنَّ مَنِ ابْتُلِيَ بهذه الآفة، يعيش حربًا يدور رَحَاها في نفسه، تجعل النَّاس ينفضُّون من حوله، مخافةَ أن يحمل تصرُّفاتِهم على المحمل السَّيِّء، وهم يعلمون أنَّهم مخطِئون لا محالة، ـ وهذا شيء ملازم

---

(13) متَّفق عليه: البخاري (3610)، ومسلم (1064).

(14) «مجموع الفتاوى» (73/19).

(15) «تلبيس إبليس» (111/1).

(16) «الصَّارم المسلول» (272/1).

لبشريَّتهم ـ، فيُؤْثِرُون عدم معاشرتِه، ويتركون مجالسته، اتِّقاءً لهذه الظُّنون السَّيِّئة الَّتي يرمي بها، فهذا فحش ـ من نوع آخر ـ تُرك صاحبُه من أجله.

ـ ومن آثاره ـ أيضًا ـ أنَّه يدع قلبَ المرء فارغًا من العزم على مغالبته، قد انطلقت ظنونُه من غير حابسٍ لها، فذهبت به كلَّ مذهبٍ، تقسَّمته الهموم، وتشعَّبته الغموم، قدَّر الرَّاحة فتعب، وأراد الطّمأنينة فلم يصبْ، ولو اجتهد في تزكية نفسه، وتطهير قلبه، وتحسين الظَّنَّ بإخوانه، ـ مستعينًا على ذلك بربِّه ـ، لعاش قريرَ العين مسرورًا، ووجدتَ به جذلاً وحبورًا.

ـ إنَّ سوء الظَّنِّ أصلُ التَّباغض والتَّحاسد، «وذلك أنَّ المباغض والمحاسد يتأوَّل أفعال من يبغضه ويحسده على أسوأ التَّأويل، وقد أوجب الله تعالى أنْ يكون ظنُّ المؤمن بالمؤمن حسنًا أبدًا إذْ يقول: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾ [النور: 12]، فإذا جعل الله سوء الظَّنِّ بالمؤمنين إفكًا مبينًا فقد ألزم أن يكونَ حُسْنُ الظَّنِّ بهم صِدقًا بيِّنًا والله الموفِّق»[17].

ـ إنَّ «الظُّنون السَّيِّئة تنشأ عنها الغيرة المفرطة والمكائد والاغتيالات، والطَّعن في الأنساب، والمبادأة بالقتال حذرًا من اعتداءٍ مظنون ظنًّا باطلاً، كما قالوا: «خذ اللِّصَّ قبْلَ أن يَأخُذَك»»[18].

❖ **طريق العلاج:**

ـ إنَّ سوء الظَّنِّ لا يَعْدُو أن يكونَ من وساوس الشَّيطان الَّتي يكيد بها، وقد اتَّخذ لنفسه خطَّة يَحْتَنِكُ بها ذرِّيَّة آدم، ليضلَّهم عن السَّبيل القويم، ويزيغهم عن المنهج السَّليم، وما كان كذلك فلا يُدفع إلاَّ بذكر الله السَّميع العليم، وهو أعظم الأدوية على الإطلاق، ولا اطمئنان للقلب إلاَّ به، فالمتسلِّح بذكر الله ـ جلَّ وعلا ـ لا تغلبه علَّة، ولا يقاومه داء.

ـ ومن أنفع العلاج حلّ أسباب الدَّاء ورفعها بضدِّه، فتربية النَّفس وترويضها على حسن الظَّنِّ كفيل باجْتِثَاثِ هذا المرض، وبهذا أدَّب الله ﷻ الصَّحابةَ الكرام ، قال ـ جلَّ وعلا ـ في حديث الإفك: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾ [النور: 12] فجعل المؤمنين كالنَّفس الواحدة فيما يجري عليها من الأمور، فإذا جرى على أحدهم مكروه فكأنَّه جرى على جميعهم؛ لأنَّ الإنسان لا يظنُّ بالنَّاس إلاَّ ما هو متَّصف به أو بإخوانه[19].

وهذا من الإيمان، كما قال ﷺ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[20]، وعند النَّسائي زيادة: «**مِنَ الخَيْرِ**».

---

(17) «شرح ابن بطَّال» (319/17).

(18) «التَّحرير والتَّنوير» (251/26).

(19) «نظم الدُّرر» للبقاعي (351/12) بتصرُّف وزيادة.

(20) **متَّفق عليه**: البخاري (13)، ومسلم (45).

وقد كان النَّبيُّ ﷺ حريصًا على أن يتعلَّم الصَّحابة رضي الله عنهم حسن الظَّنِّ وأن يعملوا به، ويطَّرحوا الرِّيبة والشَّكَّ، والتُّهمة، وأن يحملوا الأفعال على أفضل المحامل وأحسن المقاصد، فكان ﷺ يقول: «**الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ وَالْفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ**»(21) فالمؤمن المحمود من طبعه الغرارة وقلَّة الفطنة للشَّرِّ وترك البحث عنه وليس ذلك منه جهلاً، ولكنَّه كرم وحسن خلق، فهو ينخدع لسلامة صدره وحسن ظنِّه، فترى النَّاس منه في راحة، لا يتعدَّى إليهم منه شرٌّ(22).

وكذلك كان السَّلف الصَّالح من الصَّحابة - رضوان الله عليهم - والتَّابعين، في تحسينهم الظَّنَّ بإخوانهم، ودرء التُّهم عنهم، والتماس المعاذير لهم، وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان صادق الفِراسة في النَّاس، ممَّن يصيب كبد اليقين بسهم ظنِّه، إذا حدَّث كِدْتَ تقول أنَّه يُملَى عليه بلسان الغيب، قال فيه النَّبيُّ ﷺ: «**لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ لَكَانَ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ**»(23)، قد أثر عنه أنَّه قال: «**لا تظننَّ بكلمة خرجت من فِي مسلم شرًّا وأنت تجد لها في الخير محملاً**»(24).

- وعن بكر بن عبد الله المزني رحمه الله أنَّه قال: «**إيَّاك من الكلام الَّذي إن أصبت فيه لم تُؤجر، وإن أخطأت فيه أثمت، وهو سوء ظنِّك بأخيك**»، وذلك «لأنَّك إن أصبت فيه لا تحصل أجرًا؛ لأنَّك ظننت به سوءًا، فإن كنت على صواب وكان ظنُّك مطابقًا لما فيه فلن تحصل أجرًا، وإن كنت مخطئًا فأنت آثم، فالإثم محقَّق وحاصل، والفائدة غير متحقِّقة»(25) اهـ.

- وتوفِّي ابنٌ ليونسَ بنِ عُبَيْد فقيل له: إنَّ ابن عون لم يأتك، فقال: إنَّا إذا وثقنا بمودَّة أخٍ لا يضرُّنا أن لا يأتينا.

- ومرَّ بخالد بن صفوان صديقان، فعرج أحدهما عليه وطواه الآخر، فقيل له في ذلك، فقال: عرَّج علينا هذا لفضله، وطوانا ذاك لثقته(26).

ولو وقع هذا لواحد منَّا لتجافى جنبُه عن المضجع من سوء ظنِّه، فيغرم ولا يغنم، ثمَّ يندم ولات حين مندم.

- ومن العلاج - أيضًا - البعد عن مواطن الرِّيبة، ومواقف التُّهم، ومداخل السُّوء؛ لأنَّ هذا قد يجرّ غيره إلى إساءة الظَّنِّ به، لعدم معرفته بملابسات الفعل، فيوشك أن يقع في الإثم بذلك، وقد قال ﷺ «**فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ**

---

(21) **حسن:** أخرجه أبو داود (4790)، والترمذي (1964). انظر: «الصَّحيحة» (935).

(22) «النِّهاية» لابن الأثير (355/3)، و«فيض القدير» (330/6).

(23) **حسن:** أخرجه أحمد (17441)، والترمذي (3686). انظر: «الصَّحيحة» (327).

(24) رواه ابن أبي الدُّنيا في «مداراة النَّاس» (ص50).

(25) قاله الشَّيخ عبد المحسن العبَّاد البدر - حفظه الله - في «شرحه على سنن أبي داود» لشريط (353).

(26) «أدب الدنيا والدين» (433/1).

وَعِرْضِهِ» أي: طلب لهما البراءة ممَّا يشينهما[27].

وعَنْ صَفِيَّةَ ابْنَةِ حُيَيٍّ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا، فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلاً فَحَدَّثْتُهُ ثُمَّ قُمْتُ، فَانْقَلَبْتُ فَقَامَ مَعِي لِيَقْلِبَنِي، وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَمَرَّ رَجُلاَنِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَيَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْرَعَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ**»، فَقَالاَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا سُوءًا - أَوْ قَالَ - شَيْئًا**»[28]، وفي رواية لمسلم عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «**يَا فُلاَنُ هَذِهِ زَوْجَتِي فُلاَنَةُ**» فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ كُنْتُ أَظُنُّ بِهِ فَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّ بِكَ... الحديث.

«**قال المهلب**: فيه من الفقه تجنُّب مواضع التُّهم، وأنَّ الإنسان إذا خشي أن يسبق إليه بظنٍّ سوء أن يكشف معنى ذلك الظَّن، ويبرِّئ نفسه من نزغات الشَّيطان الَّذي يوسوس بالشَّرِّ في القلوب، وإنَّما خشي عليه السلام أن يحدث على الرَّجل من سوء الظَّنِّ فتنة، وربَّما زاغ بها فيأثم أو يرتدَّ، وإن كان النَّبيُّ عليه السلام منزَّهًا عند المؤمنين من مواضع التُّهم، ففي قول النَّبيِّ ﷺ: «**إنَّها صَفيَّة**» **السُّنَّة الحسنة لأمَّته، أن يتمثَّلوا فعله ذلك في البعد عن التُّهم ومواقف الرِّيب**، ...»[29] اهـ.

- ويجدر التَّنبيه على أنَّ من النَّاس من يَحسَبُ أنَّه من لوازم نباهة المرء وفطانته المبالغةُ في الحيطة والاحتراس، والتَّحفُّظ من الخَلق وما يكون منهم بإساءة الظنّ بهم، مُقدِّرًا في نفسه عدم الإصابة بأذاهم القولي أو الفعلي، - وهو مدركٌ حظَّه من ذلك لا محالة..

وربَّما غرَّ مَن كان جاهلاً منهم **حديثٌ ضعيفٌ جدًّا** مشتهرٌ على الألسنة لا يجوز الاعتماد عليه، ولا الاستدلال به، وهو ما رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**الحَزْمُ سوء الظَّنِّ**»، وهذا من الآثار السَّيِّئة لهذه الأحاديث الضَّعيفة على سلوكات المسلمين، فنذكِّر هؤلاء وغيرهم بما هو خير منه، بقول النَّبيِّ ﷺ الثَّابت عنه: «**الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لاَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَلاَ يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ**»[30]، وقوله ﷺ «**الْمُؤْمِنُ يَأْلَفُ وَيُؤْلَفُ وَلاَ خَيْرَ فِيمَنْ لاَ يَأْلَفُ وَلاَ يُؤْلَفُ، وَخَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ**»[31].

(27) «فتح الباري» لابن رجب (1/117).

(28) **متَّفق عليه**: البخاري (1930)، ومسلم (2174).

(29) «شرح ابن بطَّال على صحيح البخاري» (7/205).

(30) **صحيح**: أخرجه البيهقي (10/89/19961). انظر: «الصَّحيحة» (939).

(31) **صحيح**: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (5787)، انظر: «الصَّحيحة» (426).

- احتساب الأجر بحسن الظَّنِّ، والخوف من الإثم المترتِّب على ظنِّ السُّوء، وانشغال المرء بعيوبه عن عيوب الآخرين، والاستعاذة بالله من شرور النَّفس، وسيِّئات الأعمال، ... إلى غير ذلك من العلاج النَّاجع، والدَّواء النَّافع.

وختامًا أقول: نحن بحاجة إلى من يسعى بجهود إيجابيَّة مثمرة إلى إزالة هذه الآفة المقيتة، الَّتي ما فتِئَت تحجب نور كلِّ وِصَالٍ، بضربٍ من التَّأويل ليس عليه أدنى تعويل، ثمَّ يتبع سعيَه هذا بزرع حسن الظَّنِّ من جديد، وغلق باب العداوة الَّتي لا أساس لها، والَّتي يُؤجِّجها الشَّيطان بنفخه ونفثه، تبعًا لمخطّطه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: 91]، هذه العداوة الوهميَّة الَّتي أوغلت صدور المؤمنين - بما هم في غنى عنه - والأخوة معقودة بينهم بحقٍّ من فوق سبع سماوات: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]، فينبغي الحفاظ على هذه الأخوة، ورعاية هذه المودَّة والمحبَّة، حتَّى لا يكدِّر صفوَها ظنٌّ لا يغني من الحقِّ شيئًا.

فيجب نبذ هذه الظُّنون الآثمة الَّتي تمزِّق الأمَّة وتنخرها من الدَّاخل، وتغذِّي التَّنافر والتَّباغض والتَّجافي، كما ينبغي الاجتماع والتَّعاون على ما يُتَّفق عليه، **ولا أقول: يعذر بعضُنا بعضًا فيما يُختلف فيه،** بل يجب ردّ ما اختُلف فيه «من وسائل الدَّعوة وغاياتها، بل وفي كلِّ مسألة من مسائل الخلاف إلى ما أنزله الله حكمًا في كلِّ قضيَّة من قضايا الدِّين والدُّنيا، ألا وهو كتابه العزيز والصَّحيح من سنَّة رسول الله ﷺ، ويكون ذلك **بواسطة العلماء الربَّانيِّين الَّذين عُرِفوا بالتَّمسُّك بمنهج السَّلف الصَّالح، عقيدةً وعبادةً ومعاملةً وأدبًا وسلوكًا ومنهجَ جهادٍ ودعوة**، فإنَّ هذا الصِّنفَ من النَّاس هم أهل الخبرة الشَّرعيَّة والفهم الصَّحيح لدقائق الأحكام وتفاصيل مسائل العلم ولن يجتمعوا على ضلالة»[32]اهـ.

ولا شكَّ أنَّ هذا مرتقى صعبٌ وعسيرُ المنال، ولكن - بتوفيق الله - **لكلِّ عمل إصلاحيٍّ رجال**، سَمَوا بأنفسهم عن الهبوط إلى درك المنفعة الخاصَّة، والدِّفاعِ عن الذَّات - على حساب هذا الدِّين - عند العامَّة والخاصَّة.

والرَّجاءُ في الله كبيرٌ أن تبرأ هذه الأنفس العليلة من هذا السُّمِّ الزعاف، والأمل معقود على السَّعي في تطبيبها من أسقامها، من غير يأس أو فتور، ولا قنوط أو نفور، حتَّى **نجتمع على العقيدة الصَّحيحة إخوانًا، وعلى المنهج السَّليم أعوانًا.**

ومن ساء ظنُّه بإخوانه، وبقي على توهُّمه، فقد أفسدَ حظَّه في تعامله معه، فإذا تصدَّر وهذا حالُه؛ فهو مسكين ذُبح بغير سكِّين؛ لأنَّ العاجز عن إصلاح نفسه أشدُّ عجزًا عن إصلاح غيره، بلا شكٍّ ولا مَين.

واللهُ وليُّ المتَّقين، والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(32) «الأجوبة السَّديدة على الأسئلة الرَّشيدة» (3/622).

فتاوى شرعية

أ . د / محمد علي فركوس
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

في لباس المرأة في الصَّلاة

❁ السُّؤال:

ما هو لباسُ المرأةِ في الصَّلاة؟ وهل يجب عليها تغطيةُ قَدَمَيْهَا حالَ أداءِ الصَّلاة؟ وجزاكم اللهُ خيرًا.

❁ الجواب:

إنَّ أقلَّ ما يجب على المرأة في الصَّلاة الخِمارُ والدِّرْعُ السَّابغُ، فقد كانت أُمُّ سَلَمَة[1] وميمونةُ[2] من أزواجِ النَّبيِّ ﷺ تُصلِّيانِ في دِرْعٍ وخِمارٍ ليس عليهما إزار، وقد صَحَّ عن عطاء وعُروةَ بنِ الزُّبَيْر وجابر بنِ زيد والحسنِ وغيرِهم[3] القولُ بأنَّ صلاةَ المرأةِ يكفيها الدِّرعُ والخِمارُ، أَمَّا ما أُثِرَ عن عُمَرَ[4] وابنِهِ[5] أنَّ المرأةَ تُصلِّي في الدِّرع والخِمار والمِلْحَفَةِ لا ينافي ما تقرَّر، لإمكان حمله على الاستحباب ومزيدِ الاحتياط.

وعليه، فإنْ كانت صلاةُ المرأةِ بحضرة زوجِها أو محارمها أو نساءِ المؤمنين فلا يَضُرُّ انكشافُ قَدَمَيْهَا وبخاصَّة في حالة الرُّكوع والسُّجود، أَمَّا إذا كانت بحضرة الأجانب فلا يجوز كشف

(1) أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المصنف» (5027)، والأثر صحَّحه الألباني في «تمام المنَّة» (162).

(2) أخرجه مالك في «الموطَّإ» (142/1)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (3073)، والأثر صحَّحه الألباني في «تمام المنَّة» (162).

(3) انظر هذه الآثار في «المصنَّف» لابن أبي شيبة: (36/2 وما بعدها)، و«المصنَّف» لعبد الرَّزَّاق (128/3 وما بعدها)، و«ما صحَّ من آثار الصَّحابة في الفقه» لزكريا بن غلام قادر الباكستاني (278/1 ـ 279).

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (129/2)، والأثر صحَّحه الألباني في «تمام المنَّة» (162).

(5) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (129/2)، والأثر صحَّحه الألباني في «تمام المنَّة» (162).



قَدَمَيْهَا بحالٍ، بل الواجب سِترُهما عَمَلاً بحديث: «**الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ**»[6] ، وبقوله ﷺ: «**فَتُرْخِيهِ ذِرَاعًا لاَ يَزِدْنَ عَلَيْهِ**»[7]، ففيه دلالةٌ على وجوبِ تغطيةِ القدمين مع الأجانب، فضلاً عن كون ذلك أبعدَ لها عن الفتنة وآمنَ لها من الشرِّ، وأحوطَ للمسلمين.

أمَّا حديث أُمِّ سلمة رضي الله عنها وفيه: «**إِذَا كَانَ الدِّرْعِ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا**»[8]، فهو ضعيفٌ مرفوعًا وموقوفًا، والعلمُ عند اللّهِ تعالى.

في حكم العروس مجتمعة بعريسها في سيَّارة يوم زفافها

❁ السُّؤال:

ما حكم خروج العريس مع عروسه يومَ الزِّفاف على سيَّارةٍ تحملهما، أو على عربة يَجُرُّها حصان؟ وبارك اللّه فيكم.

❁ الجواب:

هذه عادةٌ مستورَدةٌ من عادات النَّصارى، ومَن شابههم؛ لأنَّ العروسَ مأمورةٌ بالحياءِ، وعدمِ الظُّهور أمامَ النَّاس بمَظهَرٍ لا يليق شرعًا، إذ هذا الصَّنيعُ يَرفَعُ الحياءَ ويُثبِتُ الرَّذيلةَ، وقد جاء في الحديث الصَّحيح: «**وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»[9]، والعلمُ عند اللّهِ تعالى.

في حالات ضمان المستعير

❁ السُّؤال:

هل يلزم مَنِ استعارَ من أخيه شيئًا ما، ثمَّ قدَّر اللّهُ أن وقع له عطب، أن يتحمَّل جميع تكاليف الإصلاح؟ وجزاكم اللّه خيرًا.

❁ الجواب:

الواجبُ على المستعيرِ المحافظةُ على العاريةِ كمحافظته على ماله، وله أن ينتفع بها في حدودِ المعروف، ولا يُسرف في استعمالها إلى حدِّ التَّلَف، وليس له أن يستعملَها في غير ما يصلح له لكون الإعارة داخلةً في عموم الأمانات الَّتي يلزم ردّها لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ

(6) أخرجه التِّرمذي (1173)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (2688).

(7) أخرجه أبو داود (4117)، والنَّسائي (5339)، وابن ماجه (3580)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (460).

(8) أخرجه مالك في «الموطَّأ» (142/1)، وأبو داود (639، 640)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (3334)، مرفوعًا وموقوفًا عن أم سلمة رضي الله عنها، وضعَّفه الألباني في «الإرواء» (304/1).

(9) شطرٌ من حديثٍ مُتَّفق عليه: أخرجه البخاري (9)، ومسلم (152)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58].

فإن تعدَّى باستعماله لها في غير ما استعيرت له فتَلِفَتْ، أو تعهَّدَ المستعيرُ ضمانَها فإنَّ الضمانَ يلزم المستعيرَ لحديث صفوانَ بنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم: «**اسْتَعَادَ أَدْرَاعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَقَالَ: أَغَصْبٌ يَا مُحَمَّدُ؟ فَقَالَ: لاَ، بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ**»[10]، وزاد أحمدُ وغيرُه: قال: «فَضَاعَ بَعْضُهَا فَعَرَضَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَضْمَنَهَا لَهُ، قَالَ: أَنَا الْيَوْمَ يَا رَسُولَ اللهِ فِي الإِسْلاَمِ أَرْغَبُ»[11]، وفي الحديث دليلٌ على أنّ العاريةَ تُضمن إمّا بطلب صاحبها أو بتبرُّع المستعير، ويشهد لهذا المعنى ما رُوِيَ بسند ضعيف قوله صلى الله عليه وسلم: «**عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ**»[12]، ويدخل في الضَّمان ـ أيضًا ـ ما إذا تعارف جريانُ الضَّمانِ في عُرْفِ معاملاتهم عملاً بقاعدة: «المَعْرُوفُ عُرْفًا كَالمَشْرُوطِ شَرْطًا».

أمَّا إذا تلفت العارية في يد المستعير من غير تعدٍّ ولا تعهُّد بالضَّمان ولا تعارف عليه وجب أداء العارية ما بقيت عينُها، ولا يجب عليه الضَّمان إن تلفت، لحديث صفوان بن أُمَيَّة رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**إِذَا أَتَتْكَ رُسُلِي، فَأَعْطِهِمْ ثَلاَثِينَ دِرْعًا وَثَلاَثِينَ بَعِيرًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ؟ فَقَالَ: لاَ، بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ**»[13].

فالحاصل: أنَّ العارية لا تضمن بالقيمة إن تلفت إلاَّ في حالة تعدِّي المستعير، أو تعهُّده بالضَّمان أو جرى التَّعارفُ على تضمينها وما عدَا ذلك فعاريةٌ مؤدَّاةٌ يجب تأديتها مع بقاء عينها، فإن تلفت لم تضمن بالقيمة، والعلمُ عند اللهِ تعالى.

في حكم مراسلة الأجنبيَّات عبر الإنترنت

❁ **السُّؤال:**

هل يجوز مراسلة الأجنبيَّات عن طريق الإنترنت للتَّعرُّف والزَّواج؟

❁ **الجواب:**

المرأة الأجنبيَّة ومكالمتها ولو بحجَّة التَّعرُّف أو

(10) أخرجه أبو داود (3562)، وأحمد (14878)، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (346/5).

(11) أخرجه أحمد (14878، 27089)، والدَّارقطني في «سننه» (2912)، قال الألباني في «الصَّحيحة» (207/2): «ولهذه الزِّيادة شاهد مَرْسَلٌ عن أناس من آل عبد الله ابن صفوان عند أبي داود وغيره، ورجاله ثقات».

(12) أخرجه أبو داود (3561)، والتِّرمذي (1266)، وابن ماجه (2400)، من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، والحديث ضعَّفه الألباني في «الإرواء» (1516).

(13) أخرجه أبو داود في (3566)، وأحمد (17490)، من حديث يعلى بن أميَّة رضي الله عنه، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (1515).

دعوى الزَّواج غير جائزة شرعًا سواء بالوسائل العاديَّة أو عبر الإنترنت لما في ذلك من فتح باب الفتنة، وتوليد دوافعَ غريزيَّةٍ تبعث في النَّفس حُبَّ الْتِمَاسِ سُبُلِ اللِّقاءِ والاتِّصال وما يترتَّب على ذلك من محاذيرَ لا يُصان فيها العِرض ولا يحفظ بها الدِّين، لقوله ﷺ: «**مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ**»[14]، وقوله ﷺ: «**فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ**»[15]، ذلك لأنَّه مهما احترز من الشَّيطان وعداوته له في موضع المفسدة فإنَّه يُوقعه في المحظور بإغرائه بها وإغرائها به، قال تعالى: ﴿**إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝٦**﴾ [فاطر: 6]، وقال تعالى: ﴿**أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠**﴾ [الكهف: 50].

هذا، والأصل وجوبُ إبعادِ مفسدةِ الفتنةِ والإثارةِ، ودرؤُها مقدَّمٌ على مصلحة التَّعرُّف والزَّواج عملاً بقاعدة: «دَرْءُ المَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ»، والعلمُ عند الله تعالى.

(14) أخرجه البخاري (4706)، ومسلم (7121)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(15) أخرجه مسلم (6948)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

في المرض الذي يستوجب إخبار الخاطب به

❁ السُّؤال:

لي أختٌ مخطوبة وقد كانت مرضت سابقًا، وأخبرها الطَّبيب أنَّها تستطيع الزَّواج إلاَّ أنَّها لم تشف تمامًا، وقد يعاودها المرض عند تقدُّمها في السِّنِّ فهل يجب إخبار الزَّوج؟

❁ الجواب:

إنَّ عيب المرض إن كان مُزْمِنًا فالواجب إخبار الزَّوج عنه لئلاَّ يُغَرَّر به، فإن قَبِلها بمرضها أعانها على الاستشفاء، وأنفق عليها ما يجب الإنفاق على من تلزمه النَّفقة، وإن عدل عنها فيفتح الله لها جهة أخرى ما دامت صادقة مع غيرها وهي خصلة يحبُّها الله سبحانه وتعالى وقد أمر بها في قوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ۝١١٩**﴾ [التوبة: 119].

أمَّا إذا شفيت من مرضها شفاءً تامًّا ففي هذه الحال لا يلزم الإخبار عمَّا حدث وارتفع، وإذا كان مرضها عارضًا غير مزمن فلا داعي للإخبار عنه لزواله كالزُّكام ونحوه، ولأنَّ

النَّاس تعوَّدوا على عوارض الأمراض غير المزمنة، والعادة محكمة، والعلم عند الله تعالى.

في العمل عند من غلب على كسبه الحرام

❁ السُّؤال:

لي صديق تاجرٌ اكتسب مالاً كثيرًا من كراء سِجِلّه التِّجاري لغيره من التُّجَّار، وقام مع شخصٍ آخرَ يُتاجِرُ في الهوائيَّات المقعَّرة، وأجهزةِ استقبالِ القنوات الفضائيَّة، بتأسيس شركةٍ للسَّفر والسِّياحة بغرض أخذ النَّاس لأداء مناسك العمرة والحجِّ، وقد عرض عليَّ أن أعمل معه مُرشِدًا للمعتمرين، فما حُكم العمل في هذه الوكالة؟ وبارك الله فيكم.

❁ الجواب:

فالَّذي لا يتحرَّى الحلالَ في مَكاسبِه، ولا يُبالي بأكل الحرام، ولا بطريقة جمعه للمال على صفة ما أخبر به المصطفى ﷺ: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمانٌ لاَ يُبَالِي المَرءُ بِمَا أَخَذَ المَالَ أَمِنْ حَلالٍ، أَمْ مِنْ حَرامٍ**»[16]، وفي الحديث: «**مَنِ اكْتَسَبَ مَالاً مِنْ مَأْثَمٍ فَوَصَلَ بِهِ رَحِمَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ جُمِعَ ذلِكَ كُلُّهُ جَمِيعًا فَقُذِفَ بِهِ فِي جَهَنَّمَ**»[17]، فإن كان هذا حاله فلا ينصح بالعمل معه ولا مصاحبته إذا لم يتب ممَّا جمع من غير الطيب من المال، ولم يعزِم على التخلُّص منه على وجه التقوى والإخلاص، لقوله ﷺ: «**لاَ تُصَاحِبْ إِلاَّ مُؤْمِنًا وَلاَ يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلاَّ تَقِيٌّ**»[18]، وفي الحديث: «**أَرْبَعٌ إِذَا كُنَّ فِيكَ فَلاَ عَلَيْكَ مَا فَاتَكَ مِنَ الدُّنْيَا: حِفْظُ أَمَانَةٍ، وَصِدْقُ حَدِيثٍ، وَحُسْنُ خَلِيقَةٍ، وَعِفَّةٌ فِي طُعْمَةٍ**»[19]، والعلمُ عند اللهِ تعالى.

(16) أخرجه البخاري (2083).

(17) نسبه المنذري في «التَّرغيب والتَّرهيب» (2/148) لأبي داود في «المراسيل» من حديث القاسم بن مخيمرة رضي الله عنه، وحسَّنه الألباني في «صحيح التَّرغيب والتَّرهيب» (1721).

(18) أخرجه أبو داود (4832)، والتِّرمذي (2395)، وأحمد في «مسنده» (10944)، والحاكم في «مستدركه»: (7169)؛ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، والحديث حسَّنه الألباني في «صحيح الجامع» (7341).

(19) أخرجه أحمد في «مسنده» (6614)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (4801)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (873).

أعلام منسية:

عبد الرحمن بوحجر

سمير سمراد
إمام أستاذ ـ الجزائر

من الأعلام الجزائرية السَّلفيَّة، الَّتي هاجرت إلى المشرق لطلب العلم، ورحلت إلى كبرى الجامعات في العهد الغابر، الشَّيخ العلاَّمة «عبد الرَّحمن بُوحْجر الجزائري»؛ الَّذي ظلَّ منسيًّا، مجهولاً، لولا ترجمةٌ وحيدة فريدة، في بضعة سطور كتبها الشَّيخ محمَّد نصيف الَّذي كان صديقاً له، ولولا شهاداتٌ لبعض معاصريه وتلاميذه، وقفتُ عليها، تناولت جزءًا مهمًّا من سيرته وأخباره، كما وقفت على رسالةٍ ـ لهُ ـ فريدة؛ بعث بها إلى بعض رجال الإصلاح في الجزائر، تُنْبئُ عن فضل هذا الرَّجل، وقد اجتهدتُ في التَّأليف والتَّسيق بين هذه الشَّهادات والمعلومات، إذ يوجد في كلِّ واحدة منها ما لا يوجد في غيرها، ويُكمل بعضها بعضًا، فكانتْ هذه التَّرجمة:

يقول محمَّد نصيف في مقالته: «علماء جُدَّة المعاصرون والرَّاحلون» الَّتي نشرت في مجلَّة «المنهل» [المجلد 6، ربيع الثَّاني 1365 هـ/ مارس 1946 م، العدد الرَّابع، (ص 152)] ـ ونقلها عنه الأستاذ عبد القدُّوس الأنصاري في كتابه «تاريخ مدينة جُدّة» (ص 276):

«7 ـ الشَّيخ عبد الرَّحمن أبو حجر المالكي، ولد بالجزائر حوالي عام 1280 هـ، وتعلَّم بها العلوم، ...».

لا ندري شيئًا عن تعلُّمِه الأوَّلي، وأين كان بالتَّحديد، ومن هم شيوخه الأوَّلون، إلاَّ أنَّه يكون تلقَّى القرآن والعلوم والفنون الَّتي تدرَّس في بلده الجزائر (ناحية قسنطينة)، على شيوخ ناحيته، وقد نسبَهُ ـ هنا ـ مالكيًّا، باعتبار أنَّ غالب أهل المغرب، يَدرسون الفقه ويقرئونه على مذهب مالك رَحِمَهُ الله، فيكون «عبد الرَّحمن» مالكيًّا بالدِّراسة والتَّفقُّه في كتب هذا المذهب، وأَعْرِضُ هنا بعض العلماء والشُّيوخ الَّذين يُرَجَّح

أنَّه عاصرهم، والتقى بهم، أو تلقَّى عنهم، ومن أشهرهم في ذاك العهد في ناحيتِهِ «قسنطينة»:

- الشَّيخ صالح بن مُهَنَّا الأزهري القسنطيني (1840 م - 1910 م)، (رجع من مصر سنة (1887 م) واستقرَّ بـ: «زاوية الشَّيخ بلقاسم بوحجر».

- وهناك علَمٌ آخر، من أعلام تلكم النَّاحية المشهورين، وهو أيضًا من شيوخ الطُّرق، والمؤيِّدين لها؛ هو الشَّيخ محمود بن محمَّد الشَّاذلي البوزيدي لت: 1905 م] (علاَّمة عصره) لكما في جريدة «البصائر»، العدد (126)، (ص 3)]، «وقد كانت له علاقة طيِّبة مع الشَّيخ علي بوحجر ونفوذ أدبي مع السلطة الحاكمة».

❖ زاوية «بوحجر»:

«هذه الزَّاوية تقع في زكار طريق عين البيضاء تبعد عن بلدة سيقوس بنحو 5 كلم تقريبًا»، كما لا تبعد كثيرًا عن بلدة «الخرُوب»،كما يذكر الأستاذ سليمان الصيد أنَّ «الشَّيخ علي لبن بلقاسم] بوحجر كان له أخ كبير يسمَّى «سي الشَّريف» هو الَّذي بنى المسجد والبرج بالزَّاوية - زاوية بوحجر -»[1].

❖ عائلة «بوحجر»، أو الشَّيخ بلقاسم بوحجر جدُّ العائلة:

تنتمي هذه العائلة إلى الطَّريقة الحنصاليَّة من فروع الطَّريقة الشَّاذليَّة، المنتشرة في مقاطعة قسنطينة وغيرها، ويذكر أحد الضُّبَّاط العسكريِّين الفرنسيِّين في رحلته الاستخباراتية للبلاد الجزائريَّة، وهو «إدوارد دو نوفو» [1809 - 1871] في كتابه عن «الإخوان» - يعنون بهم: الطُّرقيِّين - قال في [(ص75 - 76) (تعريب وتحقيق: كمال فيلالي)] وهو يتحدَّث عن الطَّريقة الحنصالية، ومؤسِّسها «سيدي يوسف الحنصالي»؛ حيث: «.. استقرَّ بجبل زواوي الَّذي أصبح من ذلك الحين جبلاً مقدَّسًا استقرَّ به الخلفاء الَّذين جاؤوا من بعده»، ثمَّ ذكرهم، ومنهم: «..سيدي أحمد الزّواوي، مْرَابَطْ ذائع الصِّيت بمقاطعة قسنطينة...، وقد دفن بجبل الزّواوي ابن أحمد..»، إلى أن قال: «..سيدي بلقاسم بوحجر، أهمّ وأشهر مرابطي عمالة قسنطينة ينتمي إلى طريقة حنصالة»، ويقول الأستاذ سليمان الصيد: «شيخ الطَّريقة الحنصالية هو الشَّيخ أحمد الزواوي الحسني لت: 1870م] مدفون في جبل حذو قرية بني زياد (الرفاك سابقًا) بالقرب من قسنطينة».

ويذكر العلاَّمة مبارك الميلي في «رسالة الشِّرك ومظاهره» (ص233) في فصل: «**ما جاء في الذَّبح لغير الله**»، عند شرح حديث أو أثر: «دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل رجل النَّار في ذباب»، يقول: «واكتفاء

(1) من كتاب «صالح بن مهنا..» (ص47).



هؤلاء المشركين بتقريب الذُّباب اعتداد بأضعف مظاهر الطَّاعة، إذ المقصود الأعظم هو اعتقاد القلب، وهذا كالمثل العام المشهور: «**أدَّاها بو حجر**».. يعنون أخذ الولاية أبو حجر، **مثل عامي:** ويذكرون أنَّ قائله أحمد الزّواوي دفين الجبل غربي قسنطينة وأحد شيوخ الطَّريقة الحنصالية من فروع الطَّريقة الشَّاذليَّة، قاله لرجل عديم جاء مع الزُّوَّار فلمَّا انتهى إلى أصل الجبل حمل معه حجرًا وصعد يلهث به، فلمَّا قدَّم النَّاس الأموال للشَّيخ الزّواوي، قدَّم له هو ذلك الحجر».

❖ الهجرة إلى مصر:

يقول نصيف: «.ثمَّ انتظم في سلك الجامع الأزهر بمصر..» لا ندري شيئًا، عن السَّنة الَّتي هاجر فيها، وكيف جاءته فكرتها وكيف تمَّت، ولا ندري عدد السِّنين الَّتي مكثها في «جامع الأزهر»، ولا عن شيوخه الَّذين أكمل دراسته عليهم، وتخرَّج بهم، إلاَّ أنَّ الحاصل أنَّ «عبد الرَّحمن بوحجر» قصد «الجامع الأزهر»، تلك الجامعة الكبرى في ذاك العهد؛ قبلة طلاَّب العلم من كلِّ مكان، وقد كان بها رواقٌ للمغاربة، وقد هاجر إليه كثير من الجزائريِّين، في الزَّمن الَّذي هاجر فيه «بوحجر» أو بعده بقليل أو كثير.

❖ تأثُّره بالسَّلفيَّة:

ولا ندري شيئا عن «بوحجر»، ـ وهو الَّذي نشأ في أحضان زاويته الطُّرقيَّة، وأَلِفَ تلك المشاهد والعوائد البدعيَّة الَّتي تُقام بها ـ، فعمَّن ـ إذن ـ تلقَّى السَّلفيَّة؟ وبمن تأثَّر من علمائها؟

وأشهرهم إذ ذاك: الشَّيخ محمَّد رشيد رضا (ولد سنة 1282هـ) «شيخ السَّلفيِّين بمصر» على تعبير الهلالي، ويُرجَّحُ أن يكون اتَّصل به ولقيه، ولا يبعد أن يكون من أصحابه ـ ومن مشاهير السَّلفيِّين في ذاك الزَّمان: الشَّيخ عبد الظاهر أبو السَّمح (ولد حوالي سنة 1300هـ)، والشَّيخ محمَّد عبد الرَّزَّاق حمزة (ولد سنة 1311هـ) والشَّيخ حامد الفقِّي (ولد سنة 1310هـ) وغيرهم، وهؤلاء من تلاميذ الشَّيخ رشيد رضا، ومن الفقهاء المتخرِّجين من الأزهر، انتخبهم رشيد رضا، فدرسوا عليه في مدرسة الدَّعوة والإرشاد الَّتي أسَّسها السَّيد رشيد لنشر العقيدة السَّلفيَّة ودراسة علم الحديث وفقه السُّنَّة»، وانتخب لها نبهاء الأزهريِّين، «إلى أن وقعت فتنة الحرب العظمى، وكان من نتائجها أن أغلقت دار الدَّعوة والإرشاد بسبب الأزمة الخانقة الَّتي أوجدتها هذه الحرب العالمية الكبرى»[2].

هؤلاء هم أعلام السَّلفيَّة ومشاهيرها في ذاك الزَّمان، فبالاتصال بهؤلاء وبكتاباتهم وبمجلَّتهم «المنار»، وبما كانوا يطبعون من كتب السَّلف، يكون

(2) مقدمة «حياة القلوب» لعبد الظاهر أبي السمح (ص13).

«بوحجر» قد تعرَّف على السَّلفيَّة، والله أعلمُ.

❖ **استدراكٌ:** ثمَّ وقفتُ ـ بحمد الله تعالى ـ ضمن ترجمة العلاَّمة الشَّيخ محمَّد عبد الرَّزَّاق حمزة، على ما يؤكِّد كلامي المتقدِّم، ويفيدُ اتِّصال علامتنا بوحجر بالشَّيخ رشيد، ورد في ترجمة المذكور أنَّه: «..عقد العزم على مواصلة التَّعلُّم بملازمة السَّيِّد رشيد رضا، فكان يعاونه في تصحيح ما يطبع في «مطبعة المنار» من الكتب العلميَّة، ويحضُر دروسه الَّتي يقرؤها في داره **على خيار الطَّلبة كالشَّيخ عبد الرَّحمن أبي حجر،** والشَّيخ عبد الظَّاهر أبو السَّمح، وغيرهم من العلماء الفضلاء» انتهى المقصود[3].

هذا وإنَّ المتأمِّل في سنة ولادة بوحجر، لَيَلْحَظُ أنَّه من أقران الشَّيخ رشيد في السِّنِّ، ولذا وجدناه يذكر في شيوخ أحد نبغاء تلاميذ رشيد رضا، وهو: «محمد عبد الرزاق حمزة»[4]، وعليه، فقد كان داعيا ومشاركا إلى جنب الشيخ رشيد رضا، والله أعلم..

ولعلَّه ـ أيضا ـ يكون قد أدرك أيضًا الشَّيخ عبده (ت: 1323هـ = 1905م) ـ عفا الله عنه ـ، ومعاصره الشَّيخ حسن عبد الرحمن البحيري ـ وهو (من كبار العلماء المعاصرين للشَّيخ محمَّد عبده، ومن خيار السَّلفيِّين)[5]، وقد قال في كتابه: «الحماسة السنية في الرَّدِّ على بعض الصُّوفيَّة»، طبع في مصر سنة (1326هـ)، وأعاد طبعه الدُّكتور محمَّد الخميس، (ص82): «وممَّن تنبَّه لفساد المتصوِّفة من العلماء المتأخِّرين مفتي الدِّيار المصريَّة السَّابق الشَّيخ محمَّد عبده ـ رحم الله أعظمه وعفا عن زلاَّته ...» اهـ، وسيأتي أن بوحجر عرف السَّلفيَّة، بل صار يدعو إليها منذ سنة (1909م = حوالي 1328هـ).

❖ **في السُّودان:**

لا نعلم عن «بوحجر» إلاَّ أنَّه كان موجودًا في السُّودان سنة (1917م).

يقول نصيف: «ثمَّ رحل إلى السُّودان للتِّجارة».

لا ندري أيضًا عن سبب السَّفر إلى السُّودان، وهل كان الغرض من ذلك التِّجارة وحدها، أم كانت هناك دوافع أخرى نَجْهَلُها، ولماذا لم يرجع بوحجر إلى الجزائر، بعد تأهُّله، وقضاء بغيته من العلم، كما رجع غيره؟

أسئلة لا نجد لها جوابًا، ولكن أهل العلم أينما حلُّوا نفعوا، وأينما وُجدوا، كانوا من المبارَكين على

(3) عن الترجمة الَّتي أعدَّها أبو عمر الدوسري، بواسطة موقع «الصُّوفيَّة».

(4) انظر: ترجمة الشيخ «ابن حمزة»، إعداد محمد بن علي يماني [عن موقع «مكاوي»].

(5) «سبيل الرَّشاد» (314/1).

من حطُّوا بجوارهم، ونزلوا منازلهم، وقد كان في قدوم بوحجر إلى السُّودان خيرٌ كبير، وكانت لدعوته وغرْسه فيها، ثمارٌ يانعة وظلالٌ وارفة، امتدَّت على مدى الزَّمان، وما أسعده بقوله ﷺ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى...**» الحديث، ولم يمنعه تعاطيه التِّجارة ولم يصده اشتغاله بها عن واجبه في الدَّعوة إلى عقيدة السَّلف، فهذه شهادةٌ من أهل السُّودان، يرويها اللاَّحق عن السَّابق والخلف عن السَّلف، عن غرْس بوحجر في بلادهم، يحدِّث الشَّيخ محمد هاشم الهدية، المولود سنة (1912م) ويروي عن شيخه، مبدأ الدَّعوة السَّلفيَّة في السُّودان، في الحوار الَّذي أُجري معه[6]، إذ يقول جوابًا عن سائله: «متى بدأت دعوة أنصار السُّنَّة في السُّودان ومن كان مؤسِّسها، ..؟»: «أساس أنصار السُّنَّة هو الدَّعوة السَّلفيَّة، والَّتي لم تكن معروفة في السُّودان منذ أن ولدتُ في الحياة، إلى أن ظهر الحاج أحمد حسون وأعلنها في العام (1936م)، وسألته من أين تعلَّم هذه الدَّعوة، فقال أستاذي الشَّيخ يوسف أبّو وكان زميلي في التَّلقِّي من الأستاذ المغربي عبد الرَّحمن بن حجر عام (1917م)، وقد كان ابن حجر تاجرًا في مدينة النّهود، ولم يجد من الطَّلبة إلاَّ ثلاثة أشخاص فقط هم: محمَّد أحمد أبو دقن قاضي النّهود والأستاذ أحمد حسون وكان موظفًا صغيرًا بالبريد، والشَّيخ يوسف أبّو زعيم التِّيجانية، وحصل من الشَّيخ ابن حجر ما دعا لطرده من البلد من قِبَل السُّلطات البريطانيَّة، ورحَّلوه إلى مصر، وقد كان طلب ترحيله إلى الحجاز أو بلده، ولكن كانت الحرب العالميَّة الأولى دائرة والغوَّاصَّات الألمانيَّة في البحر الأحمر وفي البحر الأبيض المتوسِّط، وهناك خطورة في السَّفر للحجاز أو المغرب».

❖ **تعليق:** قوله «المغربي» يعني الجزائري، على أنَّ كثيرًا من المشارقة لا يزالون لا يفرِّقون بين أقطار المغرب الثَّلاثة، فكلُّهم عندهم مغربي، وقوله «ابن حجر» صوابه «بوحجر»، على أنَّه قد يكون سبب العدول منهم إلى «بن حجر» لثقل النُّطق عليهم: «بُوحْجر».

وهذه شهادة أخرى من «الأمين العام لجماعة أنصار السُّنَّة المحمَّديَّة» في السُّودان الشَّيخ إسماعيل عثمان محمَّد الماحي، ويحتمل أن يكون رواها عن الشَّيخ المُعَمَّر «محمَّد هاشم الهدية»، لكن أُثبتها هنا لما فيها من زيادة توضيح، قال: «بدأت الدَّعوة السَّلفية حوالي عام (1917م) عن طريق بعض الدُّعاة في غرب السُّودان وبالتَّحديد مدينة النّهود بكردوفان، وكان أوَّل من حمل لواءها **شيخٌ جزائريٌّ يسمَّى عبد الرَّحمن أبو حجر** حيث أقام نشاطًا دعويًّا ملموسًا في مدينة النُّهود وتتلمذ على يديه كثيرٌ من الدُّعاة الَّذين كانوا سببًا في نشر

(6) موقع شبكة «المشكاة الإسلامية».

الدَّعوة السَّلفيَّة من بعده أمثال الشَّيخ أحمد حسون: والشَّيخ محمَّد أحمد أبو ذقن والشَّيخ يوسف الضو (هكذا) الَّذي كان شيخ الطَّائفة التِّيجانية قبل ذلك، وعليه فإنَّ هؤلاء العلماء كانوا الخميرة الأولى للدَّعوة السَّلفيَّة، ...»[7].

أما عن سبب طرده من السودان، فيبينه النقل الآتي[8]: «..كان هذا الشيخ قد افتتح حلقة لتدريس العقيدة السلفية في مدينة النهود بغرب السودان، وذلك حوالي سنة 1917م، فكان في تلامذته أحمد حسون والشيخ يوسف أبُّو والذي كان زعيما من زعماء الطريقة التيجانية في النهود وفقيه المالكية، وقد أبعدت الحكومة الإنجليزية التي كانت تحكم السودان آنذاك، الشيخ عبد الرحمن بن حجر إلى القاهرة وحرمته من زوجته السودانية وذلك بسبب فتوى جريئة خلاصتها أن الإنجليز كانوا قد سيَّروا حملة لحرب السلطان علي دينار الذي كانت له سلطنة مستقلة عن الإنجليز في غرب السودان وعسكرت هذه الحملة في مدينة النهود وجاء ضابط مصري وجلس في حلقة الشيخ أبي حجر وسأله عن حكم قتالهم لعلي دينار، فقال: قتلاكم في النار، وقتلى علي في الجنة، فما كان من الضابط المصري إلا أن هرب من الجيش الإنجليزي ولحق بعلي دينار وانضم إلى جيشه، ولما علم الإنجليز بذلك أبعدوا الشيخ من السودان».

❖ فتح الحجاز:

كان وضع الحجاز من النَّاحية الدِّينيَّة لا يختلف عن بقيَّة الأقطار، قد غشيته الطُّرقيَّة، ومخلَّفاتها، وسيطرت عليه مظاهر الشِّرك والخرافة، وحكَّام مكَّةَ على أهواء أهل البدعة الطُّرقيِّين الخرافيِّين، إلى أن فتح الله الحجاز للملك السَّلفي، الإمام الموحد عبد العزيز بن سعود (1343هـ)، ولأجل ما كان بين الملك عبد العزيز، والشَّيخ محمَّد رشيد رضا، من علاقة ودِّيَّة، على أساس النُّصح والمشاورة، ولما عرفه الملك عن رشيد من غيرة وإنصاف وتجرُّد للحقِّ، ودفاع عن مذهب السَّلف وعقيدتهم، ولما بذل من جهود في التَّعريف بدعوة الشَّيخ ابن عبد الوهَّاب، وإنصاف «الوهَّابيِّين» ـ على حدِّ تعبير أعدائهم الَّذين لمزوهم بهذا الاسم ـ، وإظهار صورتهم الحقيقيَّة، وإبراز عقائدهم الَّتي هي عقائد الحقِّ، فبرَّأهم من تلكم النَّقائص والشَّنائع الَّتي بُهتوا بها، بما نشر من كتبهم ورسائلهم؛ (مؤلَّفات وتصريحات الشَّيخ ابن عبد الوهَّاب، وتلاميذه)، على صفحات مجلَّته الشَّهيرة «المنار»، وبما طبع من كتبهم وكتب السَّلف بمطبعته، قام بهذا نصرة للحقِّ.

كان الشَّيخ رشيد محلّ ثقة عند الملك، وموضع تقديره واستشارته، وبعد أن ملَّكه الله الحجاز،

(7) مجلة «الفرقان»، العدد (409)، (2006/11/9م) عن موقع هذه المجلَّة.

(8) عن موقع: «جماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان».

وضمَّها إلى سلطانه، استقدم الملك عبد العزيز علماء مصريِّين، من مشاهير السَّلفيِّين، من تلاميذ الشَّيخ رشيد، وغيرهم، ممَّن أبلوا بلاءً حسنًا في المجاهرة بالدَّعوة إلى التَّوحيد وعقيدة السَّلف، فاشتهروا بالسَّلفيَّة؛ دعوةً وجهادًا، فأراد الملك أن يُعزِّز بهم جانبه في الحجاز، ويستعين بهم في نصر دعوة التَّوحيد، وإصلاح البلاد الَّتي عاشت دهرًا في أحضان الطُّرقيَّة، وشيوخها، ولا يعرج علماؤها على التَّوحيد، ويتجنَّبون الحديث عنه، كما لا زال عامَّة النَّاس من سكَّان الحجاز، ينظرون النَّظرة السَّيِّئة إلى علماء نجد، ويصدقون الافتراءات على ما كان يسمَّى بـ «الوهَّابيَّة»، الَّتي رسخت فيهم مع الأمد الطويل.

استقدم من مصر: الشَّيخ عبد الظَّاهر أبو السمح، والشَّيخ محمَّد بن عبد الرَّزَّاق حمزة، (سنة 1344هـ) أو (سنة 1345هـ)؛ وعين الملكُ الأوَّلَ منهما: إمامًا وخطيبًا بالمسجد الحرام، إلى جانب دروس الوعظ والإرشاد، وعيَّن الآخر واعظًا ومدرِّسًا بالمسجد الحرام، ثمَّ اختاره لخطابة الحرم النَّبوي وإمامته والتَّدريس فيه...، لثقته بعلمهما، وبصحَّة عقيدتهما، وقدرتهما على النَّفع والإفادة، وبلائهما في الدَّعوة، وقد رشَّحهما لذلك السَّيِّد محمَّد رشيد رضا، وهما من تلاميذه.

وكان للشَّيخ رشيد مشاركة في اختيار مدرِّسي المسجد الحرام والمعهد السُّعودي.

❖ قدومه الحجاز، وتدريسه في المسجد الحرام:

يقول نصيف: «رحل إلى السُّودان... عاد منها إلى مصر ثمَّ أتى الحجاز بعد ذلك وأقام بمكة مدَّة، ...»، ويقول الشَّيخ المعمر (الهدية) في تتمة حديثه السَّابق، بعد أن ذكر ترحيل بوحجر من السُّودان، من قبل الحكومة السُّودانيَّة أو السُّلطات البريطانيَّة، إلى مصر: «.. وظل في مصر إلى أن استولى الملك عبد العزيز على الحجاز، فرحل إليه، ...».

كان قدوم بوحجر الحجاز مع بداية العهد السُّعودي، ووِفادة العلماء السَّلفيِّين على الملك عبد العزيز، قدمها (سنة 1344هـ، أو 45هـ) بمعيَّة الشَّيخين عبد الظَّاهر وابن عبد الرَّزَّاق، اللَّذين رشَّحهما رشيد رضا كما أسلفنا ـ وهذا يؤكِّد لنا ما ذكرناه سابقًا من توثّق الصِّلة بين بوحجر وهؤلاء المذكورين وشيخهم.ـ فيكون أيضًا قد رشَّح رشيد رضا «عبد الرحمن بوحجر»، الَّذي كان موجودًا آنذاك بمصر، وزكَّاه وأثنى على علمه وسلفيَّته[9]. ـ كما رشَّح سنة (1345هـ) تقي الدِّين الهلالي وبعث معه بوصيَّة إلى الملك

(9) قد قدَّمنا في الاستدراك أنَّ الشَّيخ عبد الرَّحمن كان من طلاَّب الشَّيخ رشيد ومن أصحابه الَّذين كانوا يتلقَّون عنه في داره، مع الشَّيخين: أبي السمح، وابن حمزة، فما بقي شكٌّ في أنَّ رشيدًا رشَّح الثَّلاثة، ونتأسَّفُ على أنَّه لم يذكر إلاَّ المصريَّيْنِ وأَغفلَ الثَّالثَ.

يطلب منه إبقاءه والاستفادة من علمه ـ، فعين هو كذلك (أي: بوحجر) مدرِّسًا في المسجد الحرام.

وبعد مباشرته للتَّدريس في الحرم، (وفي 1347/1/18هـ صدر مرسوم ملكي جديد يشكل «هيئة لمراقبة الدُّروس والتَّدريس في الحرم» [إذ كان الملك حريصًا على أن لا يحيد المدرِّسون عن تقرير مذهب السَّلف في العقائد، ومؤكِّدًا عليهم في نهي النَّاس عن البدع الفاشية]... ويعيِّن حضرات المشايخ الآتية أسماؤهم أعضاء مراقبين وهم...

«وذكرهم، ومنهم: **الشيخ عبد الرحمن أبو حجر...**»[10].

وهذه شهادةٌ من شيخ جليل وعالم كبير؛ وهو الشَّيخ عبد الله عبد الغني خيَّاط، الَّذي حضر دروس هذه الأعلام الوافدة واتَّصل بها أيَّام الطَّلب، من مثل المصريِّين: أبي السَّمح وحمزة والفقِّي، والمغربي الهلالي، والجزائري بوحجر، انظر ما ذكره عن كلِّ واحد منهم في فصل: «شخصيَّات لها أثرها في نفسي» من مذكِّراته الموسومة بـ «لمحات من الماضي».

❖ ذكريات تلميذ عن شيخه:

وتحت عنوان: «**فضيلة الشَّيخ عبد الرَّحمن أبو حجر**»: «يكاد لا يختلف فضيلة الشَّيخ عبد الرَّحمن أبو حجر عن غيره من علماء الأزهر الَّذين قدموا الحجاز بطلب من الدَّولة السُّعودية للإسهام في دفع عجلة التَّعليم والثَّقافة، خاصَّة فيما يتَّصل بالعقيدة السَّلفيَّة، تعرَّفت على فضيلته منذ قدومه مع أصحاب الفضيلة الشَّيخ عبد الظَّاهر أبو السَّمح والشَّيخ محمَّد عبد الرَّزَّاق، وتتلمذت عليه في المسجد الحرام وكانت حلقة درسه متواضعة لا تضمُّ أكثر من عشرين طالبًا يجلس إليهم ضحوة كلِّ يوم، قرأت عليه «سنن أبي داود»، وأعجبني في تقريره وشرحه أنَّه يعوِّل على ما وقف عليه من شرح العلماء وأقوالهم ويذكر مفاهيمهم ويعتمد على اجتهاداتهم في الحديث، ويتقيَّد بها؛ لذلك لم يؤخذ عليه مأخذ، ولم يحاسب على قول اعتمده أو قرَّره لطلاَّبه، كنت إذا وقفت على درسه وجَّهَ نظركَ إليه بلهجته المغربيَّة الَّتي كثيرًا ما تسبق إلى لسانه على الرّغم من محاولته النُّطق بالعربيَّة الفصحى، فيه مَرَحٌ لا يفارقه حتَّى وهو يلقي الدَّرس يضرب الأمثال بالنُّكتة المستملحة، ويحرِّك الشُّعور بإلهاب الحماس في طلاَّبه، والإخلاص يبدو واضحًا على محياه، فيجمع لهم بين العلم والمرح، فينتهي الدَّرس دون أن يشعر الطَّالب بملل أو ضغط فكريٍّ أو تَعَبٍ نفسيٍّ، ومع الأسف لا أعرف الكثير من أخبار شيخنا أبي حجر؛ لأنِّي لم أتعمَّق في صحبته واتِّصالاتي به كاتِّصالاتي بالشَّيخين الكريمين الشَّيخ عبد الظَّاهر أبي السَّمح، والشَّيخ محمَّد عبد الرَّزَّاق، حتَّى هذه الكنية «أبو حجر» لست أدري من أين أتته؟! هل

(10) انظر: «الملك عبد العزيز والتَّعليم»، تأليف: د.عبد الله أبو راس (ص179 ـ 181).

كانت عائلته تدعى بعائلة أبي حجر فاتَّصلت الكنية به؟ وكم كان يدور بخلدي أن أسأل فضيلته عنها في أيَّة ساعة من ساعات انشراح صدره في الدَّرس أو بعد الدَّرس، ولكنِّي خشيت من ثورته، ومن أن يسمعني ما يشقُّ عليَّ سماعه كما قيل: «من سأل عمَّا لا يعنيه سمع ما لا يرضيه»، فأحجمت، واكتفيت بالإفادة من حضور درسه والاتصال به في بعض الفترات في المسجد أيضًا، فقد كان فضيلته انعزاليًّا لأبعد الحدود؛ لذلك لم أحظ بزيارته في داره، كان انعزاليًّا تمشيًا مع قول القائل: «يا غريب كن أديبًا»، أو تطبيقًا لبعض الآثار الَّتي ترجِّح العزلة، ثمَّ انتقل بعد مضيِّ فترة إلى جُدَّة مدرِّسًا، ولست أدري عن سبب انتقاله ولا عن المسجد الَّذي انتقل إليه في جُدَّة، وانقطعت صلتي بفضيلته، ولست أعلم بعد انتقاله شيئًا من أخباره إلاَّ ما كان يبلغني عن الوجيه الأفندي محمَّد حسين نصيف ـ يرحمه الله ـ فقد كان فضيلته على صلة عامرة به، وإنَّ شخصيَّة كشخصية شيخنا فضيلة الشَّيخ عبد الرَّحمن أبي حجر ليس غريبًا أن تترك في نفسي أثرًا يتجدَّد كلَّما عرضت في الذِّهن هذه الشَّخصيَّة، أو تحدث عنها المعاصر لها طالبًا أو زميلاً أو غيرهما، يرحمه الله»[11].

وقد عرفت ـ أيُّها القارئ ـ الجواب عن الكثير من تساؤلات الشَّيخ عبد الله خيَّاط، ممَّا أثبتناه في أوَّل هذه التَّرجمة.

❖ في جُدَّة الحجاز:

يقول نصيف: «ثمَّ استوطن جُدَّة، ... وقد عُيِّن رئيسًا لهيئة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر في جُدَّة»، ويقول الشَّيخ المعمر (الهدية) في تتمَّة حديثه السَّابق: «.وعيَّنه رئيسًا لهيئة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر في مدينة جُدَّة، ولما سمع تلميذه يوسف أبّو بوصوله إلى الحجاز سافر حاجًّا وجلس معه ليزداد من علمه، وكانت أمُّه في النّهود على قيد الحياة فطلبت عودته، بعد أن أقام ثلاث سنوات مع شيخه، وعاد إلى النّهود، وكانت الدَّعوة لا تزال في صدور الثَّلاثة لم يعلنوها إلاَّ في عام (1936م)، تكرَّم الحاج أحمد حسون بعد أن كبرت سنُّه وأعلنها داوية وظلَّت متوسِّعة حتَّى الآن ولله الحمد».

لا ندري كم مكث بوحجر في مكَّة، ومتى انتقل منها إلى جُدَّة، ونتساءل كما تساءل الشَّيخ عبد الله خيَّاط عن سبب الانتقال؟ وعن المسجد الَّذي انتقل إليه بوحجر أوَّلاً، وهو في جُدَّة، لا نعلمُ إلاَّ أنَّه كان متَّصلاً بالشَّيخ محمَّد نصيف، وتوثَّقت بينهما الصَّداقة، وقد وقفت على رسالة بعث بها الشَّيخ محمَّد عبد الرَّزَّاق حمزة من مكَّة المكرَّمة بتاريخ (1353/6/2هـ)، يقول فيها: «حضرة الأخ المحترم السَّيِّد محمَّد نصيف أفندي المحترم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته

(11) (ص334 ـ 336).

وعلى الإخوان الشيخ محمَّد حسين والشيخ عبد الرَّحمن ابن حجر وولدكم الشيخ عبد القادر، وبعد:..»[12]، وقد أفاد هذا أنَّ بوحجر كان سنة (1353هـ) موجودًا في جُدَّة، وأمَّا محمَّد حسين المذكور؛ فهو: الشيخ محمَّد ابن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه أو الفقِّي (ولد سنة 1304هـ في دمنهور بمصر) الَّتي نشأ بها، واستقرَّ في جُدَّة ابتداءً من عام (1320هـ)، وكان خطيبًا ومدرِّسًا في مسجد عُكَّاشْ بجُدَّة؛ أكبر المساجد في ذلك الوقت[13]، وهو مسجد عتيق ومنارة علميَّة تأسَّس في القرن الحادي عشر، توفي محمد حسين سنة 1355هـ[14].

والظَّاهر أنَّه بعد وفاته، خلفه في هذا المسجد، وقام على التَّدريس والخطابة فيه مترجمنا عبد الرَّحمن بوحجر، كما تفيده الرِّسالة الآتية.

❖ كتاب «بُوحْجر» إلى «مبارك الميلي»:

وهي رسالة عزيزة فريدة بعث بها بوحجر نفسه، بخطِّه وإمضائه إلى العلاَّمة المحقِّق مبارك الميلي؛ محرِّر جريدة «البصائر»، ونُشرت فيها في العدد (159)، 9 صفر 1358هـ/ 31 مارس 1939م، (ص2)، وفيها يذكر شيئًا من محنته ومُصابه في أعزِّ ما لديه وهي كتبه ومخطوطاته الَّتي أُحرقت، وهو في السُّودان، نُشرت تحت عنوان: «الإصلاح الدِّيني وأبناء الزَّوايا الجزائريَّة في المشرق»، وقدَّم لها المحرِّر بالكلمات الآتية: «قليل من يجهل الشيخ المكِّي بن عزوز وكونه عالمًا عظيمًا وابن زاوية جزائريَّة كبيرة، وقليل ممَّن يعرف علمه ونسبه من يجهل طرقيته وهو في وطنه وتوبته منها في المشرق، واليوم نقدِّم كتابًا جاءنا من ابن زاوية جزائريَّة؛ لكنَّه بالمشرق أيضًا، وهو السيِّد عبد الرَّحمن بوحجر ـ حفظه اللّٰه وهدى به ـ، وليس كلّ ابن زاوية جزائريَّة مقيم في الجزائر هو عدوٌّ للإصلاح الدِّيني، ولكن يغلب على من فارق وطنه من أبناء زوايانا إلى المشرق نبذ ما ترك عليه أمثاله هنا، وهذا هو الكتاب بنصِّه وإمضائه:

«حضرة الأخ العلاَّمة النَّاقد مؤرِّخ الجزائر الشيخ مبارك الميلي ـ حفظه اللّٰه ـ: السَّلام عليكم ورحمة اللّٰه وبركاته، وبعد: فإنِّي مسرور بنهضتكم العلميَّة الإصلاحيَّة وأتتبَّع أخباركم وقد اطَّلعت على كتابكم القيِّم «الشِّرك ومظاهره»، وقد أجدت فيه كلَّ الإجادة، ووقفت على ما ذكرت عن جدِّنا السيِّد أبو حجر فزمانه زمن فترة ولم يقم في ذلك الوقت من ينبِّه الغافل ويرشد الضَّالَّ وقد كنت أجهل تاريخه، والأمر فيه وفي أمثاله موقوف على الامتحان فقد وردت روايات أنَّ اللّٰه يرسل يوم القيامة رسولاً فمن أجابه نجا ومن لم يجبه

(12) «محمَّد نصيف، حياته وآثاره» (ص468).

(13) انظر عنه: «تاريخ مدينة جدة» (ص339).

(14) انظر: مقدمة دراسة وتحقيق كتابه «الكشف المبدي... تكملة الصَّارم المنكي».

هلك **وإنِّي والحمد لله على توفيقه ما زلت منذ ثلاثين سنة وأنا أدعو إلى كتاب الله وسنَّة رسوله وأحارب البدعة العمليَّة والبدعة الاعتقادية في السُّودان الغربي والسُّودان المصري وفي صعيد مصر وأسفلها باللِّسان والقلم والنَّثر والنَّظم ولولا أنَّ حكومة السُّودان أحرقت كتبي لأرسلت إليكم بكثير منها** وقد أرسلت للسُّودان ومصر سبع نسخ هديَّة من كتابكم «الشِّرك ومظاهره»؛ لأنَّ لنا هناك أصحابًا يدعون إلى إصلاح العقيدة وإحياء السُّنَّة وقد أرسلت لكم «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطِّلة والجهميَّة» والجزء الثَّاني من «الصَّواعق المرسلة» **وقصيدتنا الَّتي سمَّاها بعض المحبِّين «الدُّر المنظوم» نظمناها من نحو عشرين سنة** وقصيدة الأمير الصَّنعاني، في الحج على سبيل التّذكار لتعلموا أنَّ لكم إخوانًا يؤيِّدونكم وينصرونكم ويوالونكم في الله، وأسأل الله أن لا يزال يرينا من آثاركم ما يخلِّد ذكركم وينفع أمَّتكم وملَّتكم وقد لقيت عند صديقنا عينَ أعيان جُدَّة الشَّيخ محمَّد نصيف أحد الحجَّاج اسمه نجار محمَّد بن مبارك بوزيان من قرية القرارم فأعطيناه الكتب الآنفة الذِّكر ليوصلها إليكم، والسَّلام عليكم وعلى إخوانكم في الدِّين.

عبد الرَّحمن أبو حجر الجزائري الإمام والخطيب والمدرِّس بمسجد عكاش بجدة».

أفادت هذه الرِّسالة أنَّه ابتدأ الدَّعوة إلى الكتاب والسُّنَّة حوالي سنة (1909م)، راجعْ ما ذكرناه في فصل «تأثُّره بالسَّلفيَّة»، عمَّن يمكنُ أن يكون اتَّصل بهم من السَّلفيِّين.

❖ وفاته:

لم يمض أكثر من عام على تحرير هذه الرِّسالة وعلى نشرها، حتَّى توفِّي الشَّيخ عبد الرَّحمن بوحجر رحمه الله.

يقول نصيف: «..استوطن جُدَّة، ومات بها عام (1358هـ)، وكان هذا الشَّيخ من علماء السُّنَّة المخلصين، وفيه دُعابة لطيفة مع أصدقائه، ...» اهـ.

❖ من آثاره:

أمَّا عن قصيدته المسمَّاة «الدُّرُّ المنظوم»، فقد وقفت - بحمد الله - على بعض المعلومات عنها، ففي «معجم المطبوعات العربيَّة في المملكة العربيَّة السُّعودية» للدُّكتور علي جواد الطاهر - وقد نشر تباعًا على حلقات في مجلَّة «العرب»، الحلقة (50): (المطابع والصحافة والمكتبات «4»): [(ج9 و10، س15، الرَّبيعان 1401هـ/ يناير - فبراير 1981م، (ص717)]، وهو يتحدَّث عن مطبوعات وإصدارات مطبعة أمِّ القرى (مكَّة)؛ (مطبعة الحكومة، فيما بعد)، قال: «**«قصيدة** الدُّر المنظوم في نصرة النَّبيِّ المعصوم» للشَّيخ عبد الرَّحمن بن محمَّد ابن

الحسن أبي حجر الحسني (؟) الجزائري المستغانمي، طبعت بمطبعة الحكومة بمكَّة المكرَّمة (1360)، الكتاب في (18 صفحة)، القصيدة (8 صفحات)، وقد أفاد هذا العنوانَ الكامل للقصيدة، كما أفاد ـ وهو أهمُّ ـ، اسمَ أبيه واسمَ جدِّه، وأفاد نَسَبَهُ الحسَني، ولا أدري ما وجهُ وضع علامة الاستفهام عندها؟ كما شوَّش عليَّ ذكرُ «المستغانمي» في نسبته، وأخشى أن يكون تصحيفًا، وربَّما رجع أصل عائلة «بوحجر» إلى «مستغانم» الَّتي تقع في الغرب الجزائري، ويبدو أنَّ القصيدة طبعت لأوَّل مرَّة بالمطبعة المذكورة، سنة (1360هـ)؛ أي بعد وفاته ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد أعادت طبعها «الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ مركز شؤون الدعوة»، منذ سنوات عدة.

كما وقفتُ على ما يدلُّ على اشتغال بوحجر بتصحيح الكتب والاهتمام بآثار السَّلف ومراجعتها وإعدادها للطِّباعة، كما كان يفعلُ الشَّيخ رشيد رضا وتلميذاه أبو السَّمح، وابن حمزة، وممَّا نشرته «المطبعة السّلفيَّة» ومكتبتها بمكَّة، كتاب: «شرح حديث أبي الدَّرداء فيمن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا» لابن رجب، بمراجعة واهتمام الأستاذ الشَّيخ عبد الظَّاهر أبي السمح (سنة 1347هـ)، وفي المجال نفسه نقفُ على رسالة بعنوان: «نور الاقتباس في مشكاة وصيَّة النَّبي ﷺ لابن عبَّاس» لابن رجب، وقد طبعت قديمًا (بالمطبعة الماجدية ـ بمكَّة) بتعليق الشَّيخ عبد الرَّحمن أبي حجر سنة 1347هـ)[15].

(15) انظر: «نور الاقتباس..»، تحقيق محمد بن ناصر العجمي (ص11 ـ ط. دار البشائر).

السَّيف المسلول على الهازِئِ بالرَّسول

عبد المالك بن مبروك
إمام خطيب. تيزي وزو

يُهيِّج أشجاني تَداعِي المَصَائِبِ … ويُوقظ أشعاري شُعوري بواجبي
أفجِّر بُركانًا مِنَ الشعر كُلَّما … أُصيبتْ حيَاض الحق مِن أيِّ جانبِ
إذا المرءُ لم يترُكْ منَ الشعر حكمةً … فمَا فضلُ نظْم الشِّعر عِند التخاطُبِ؟
ونُبِّئْتُ أمْرًا لَيْتَهُ كانَ كِذْبةً … ولكنَّ مَنْ يَرْويهِ ليس بكاذبِ
فقد طُعنَ الإسلامُ في الظهر غِيلةً … وسَبَّ رسولَ اللّه بعضُ الأجانب
وإنَّ الذي يَبْغي بذلك ضُرَّه … لكالكلَبِ يعوي فَوقَ ظِلِّ السحائب
فلَمْ أَتمالكْ أن كتبتُ قصيدةً … أَرُدُّ عنِ الإسلام بعضَ التكالُبِ
وإن لَمْ يكُن عندي سلاحُ معادنٍ … فحربُ القوافي مثلُ حربِ الكتائب
وما اللّهُ عمَّا يعملونَ بغافلٍ … وسوف يجازي بالجزاء المناسِب
ولو أدركوا ما يفعلون لأَمْسَكُوا … ولكنَّهُ جهلٌ بسوءِ العواقب
وَيَروي لنا التاريخُ أنَّ عقوبة الْـ … ـلَذي سبَّه قد عُجِّلتْ للمعاقَبِ
فها هُوَ كسْرى مزَّقَ اللّهُ مُلكَهُ؛ … لإيذائهِ بالقولِ لا بالتحاربِ
وكمْ مِنْ حُصُون أُغلقتْ دون فاتحٍ، … بِسَبِّ النبيِّ أصبحتْ كالمَلاَعب
فيا وَيْلَهُمْ، أَعْمَى الضلالُ عُيُونَهمْ … وزَجَّ بِهِمْ شيطانُهم في السَّرادب
أقولُ لِمَنْ يسعى ليجمع بيننا: … «تراجَعْ، فبيتُ القوم جُحرُ عقارب»

ومـا وحـدةُ الأديان إلاَّ ضلالةٌ … وَدعوةُ طَمْسٍ للهُدى مِنْ مُشاغِبِ
فقد كفَّر اللّه النَّصارى وكفَّر الْـ … يَهُودَ فهُم لله شَرُّ مُحارب
فَهَا هُمْ أوْلاءِ لاَ يُحبُّونَ دينَنَا … فَمَا بالُنَا نَسعى وَرَاء التقارُب
إذا كان ربُّ النَّاس أبطلَ دينَهُمْ … فَدَعْوى التآخي مِنْ عَجيب العجائب!!
فلسطينُ مِنْهُم في بلاء ونكبةٍ … وأمسى عراقُ المجد مأوى الثعالبِ
وَمَنْ كَانَ مَغْلُوبًا لَنا صار غالبًا … وَمَنْ كَانَ يَخْشَى بَطْشَنَا غيرُ هائِب
وَمَا ذاك إلاَّ مِنْ تفرُّقِ شملِنَا … وإيثارِنا الدنيا وحُبِّ المَنَاصِب
قِفوا نَرْثِ مجْدًا قد تولَّى بدمعةٍ … وَهَلْ يستعيدُ الْمَجْدَ دمعُ النوائبِ؟!
فعِزَّتُنَا في دينِنَا وقيامِنَا … بأحكامهِ، لا بالبُكا والتَّعاتُبِ
وما المْجدُ إلاَّ في اتباع محمدٍ … وأصحابِهِ أصحابِ أزْكى المناقبِ
محمَّدٌ خيرُ الخلْقِ دونَ مُنازعٍ … محمَّد نبراسُ الهدى في الغَيَاهِبِ
ومَهْما يكُنْ في العالمينَ كواكبٌ … فإنَّ رسولَ اللّه شَمْسُ الكواكب
محمَّد يا مَنْ أَحْسَنَ اللّه خَلْقَهُ … وأخلاقه، أَبْشِرْ بأسْنَى المراتب
فقدْ زادك الكفارُ بالسبِّ رِفْعةً … وأجرًا لدى الرحمان دونَ مَتَاعب
محمَّد يا مَنْ أَرْشَدَ الناسَ كُلَّهُمْ … إلَى ربِّهِمْ مِنْ أعجميٍّ وعَارِبِ
عليكَ صَلاَةُ اللّه ما عاشَ مسلمٌ … وما تاب مِنْ عِصيانه كلُّ تائب
عليكَ صَلاَةُ اللّه أَعْدَادَ أنفُسٍ … وَأَعْدَادَ رَمْلٍ في الصَّحارِي السباسِبِ
تعزَّ أَخي فاللّهُ يَنْصرُ دينَهُ … ولكنَّ وقتَ النصر في حُكْمِ غائِب
فَهيَّا نَتُبْ حتَّى يُجَابَ دُعَاؤُنَا … وَمَنْ يقْصِدِ الرحمانَ ليس بخائب
فندعوكَ يا ذَا الانْتِقَامِ عليهمُ؛ … أَذِقْهُمْ عذابَ الخِزْيِ مِنْ كُلِّ جانب
فَبِالصَّبْرِ والتقوى وإعدادِ عُدَّةٍ … سيَغلبُ حزبُ اللّهِ كلَّ مُحارِب
نَظَمْتُ على البحر الطويلِ قصيدتي … لِطُولِ الليالي والهُمُومِ النَّواصِبِ
ودافعتُ عن خير البرية قائلاً: … «يُهَيِّجُ أشجاني تَدَاعي المصائبِ»

الأطفال في بيت النبوة

«الحلقة الثانية»

فريد عزوق
طالب في مرحلة الدكتوراه بكلية التربية بالجامعة الإسلامية

عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه قال: «خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ، وَأُمَامَةُ بِنْتُ أَبِي العَاصِ عَلَى عَاتِقِهِ، فَصَلَّى فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا وَإِذَا رَفَعَ رَفَعَهَا»[1].

❖ ففي هذا الحديث عدَّة فوائد تربويَّة منها:

1 ـ فيه اهتمام النَّبيِّ ﷺ بالبنت الصَّغيرة صبيَّة كانت أو جارية، قولاً أو فعلاً، ممازحةً أو تقبيلاً أو ملامسةً، ويتأكَّد هذا الاهتمام في حمل النَّبيِّ ﷺ لأمامةَ بنتِ ابنتِه زينب رضي الله عنها على عاتقه وهو في الصَّلاة، وقد بوَّب البخاري على ذلك بباب «**إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصَّلاة**».

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» (5650)، وبلفظ: «**فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها**» (494)، ومسلم في «صحيحه» (543).

2 ـ فيه دعوةٌ للآباء إلى ضرورة العناية بهذا الجانب وعدم التَّهاون به والتَّهوين من شأنه، فقدوتنا ومربِّينا محمَّدٌ ﷺ ضرب لنا المثلَ الأعلى في ذلك؛ إذ كانت بناته وحفيداته ورَبيبتُه محلَّ اهتمامٍ ورعاية كبيرَيْن منه ﷺ.

فعن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: «ما رأيت أحدًا كان أشبه كلامًا وحديثًا من فاطمة برسول الله ﷺ وكانت إذا دخلت عليه رحَّب بها وقام إليها فأخذ بيدها فقبَّلها وأجلسها في مجلسه»[2].

بل كان ربَّما ترك بنتَ غيره ﷺ تلعب وتمرح في حِجْرِه ولا يتركُها حتَّى تنصرف وقد أخذت حظَّها من اللَّعب والمزاح معه ﷺ؛ فعن أمِّ خالد بنت خالد بن سعيد قالت: «أتيت رسول الله ﷺ مع أبي

(2) رواه ابن حبَّان في «صحيحه» (403/15).
وقال شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح، ورواه الحاكم في «مستدركه» (167/3) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشَّيخين ولم يخرِّجاه».

وَعَلَيَّ قميصٌ أصفر، قال رسول الله ﷺ: «**سَنَه سَنَه**» ـ قال عبد الله: وهي بالحبشية حسنة ـ، قالت: فذهبت ألعب بخاتم النُّبوَّة فزبرني[3] أبي، قال رسول الله ﷺ: «**دَعْهَا**»، ثمَّ قال رسول الله ﷺ: «**أَبْلِي وَأَخْلِقِي**[4]، **ثمَّ أبلي وأخلقي، ثم أبلي وأخلقي**»، قال عبد الله: فبقيت حتَّى ذكر[5].

وقد بوَّب البخاري على ذلك بـ «**باب من ترك صبيَّة غيره حتَّى تلعب به أو قبَّلها أو مازحها**»، والقبلة هنا هي قبلة الحنان والعطف والإشفاق لا قبلة شهوة، والممازحة للصَّبيِّ؛ لأجل تأنيسه وإزالة الوحشة عنه.

قال ابن حجر: «إنَّ الممازحة بالقول والفعل مع الصَّغيرة إنَّما يقصد به التَّأنيس[6]، كما اقتدى الصَّحابة رضي الله عنهم بالنَّبيِّ ﷺ في ذلك، فأبو بكر الصِّدِّيق الخليفة الأوَّل للمسلمين ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ كان يقبِّل ابنتَه أمَّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها حيث روى البخاري[7] عن البراء قال: «...فدخلت مع أبي بكر على أهله فإذا عائشة ابنته مضطجعة قد أصابتها حمَّى فرأيت أباها يقبِّل خدَّها، وقال كيف أنت يا بنيَّة»؟!

قال في «عون المعبود» (1489): «قوله: «يا بنيَّة» تصغير بنت للشَّفقة، وقبَّل خدَّها: أي للمرحمة والمودَّة أو مراعاة للسُّنَّة، قاله القارِي».

وفي تحدُّث النَّبيِّ ﷺ مع الصَّبيَّة ببعض ألفاظ حبشيَّة سببه أنَّها ولدت بالحبشة، فمازحها ببعض ما يجري على لسانها، قال العيني: «وإنَّما كان غرض رسول الله ﷺ من التَّكلُّم بهذه الكلمة الحبشيَّة استمالة قلبها؛ لأنَّها كانت ولدت بأرض الحبشة، قاله الكرماني[8]؛ وفيه تنبيه إلى ضرورة مراعاة مناغاة الصَّبيِّ بما يعقل ويحبُّ أن يتحدَّث إليه به، وقد ذكر المربُّون المسلمون في ذلك قاعدة تربويَّة: «من كان له صبيٌّ فليتصابى له»[9]، ولا يعتبر ذلك من خوارم المروءة، بل هو دليل العناية والرِّعاية الوالديَّة.

3 ـ في حمل النَّبيِّ ﷺ لأمامة على عاتقه وهو مقبل على الصَّلاة، وكذا رفعها ووضعها في الصَّلاة، دليل على استئناس أمامة بذلك واعتيادها منه ﷺ؛ لأنَّه لم يبدر منها ما يدلُّ على خوفها من تلك الهيئة، ونظير ذلك ما كان يفعله ﷺ مع الحسن والحسين رضي الله عنهما حيث كانا يدخلان عليه وهو على المنبر أو في الصَّلاة فربَّما نزل إليهما وحملهما؛ لأنَّهما اعتادا على حنانه وعطفه في البيت، فإذا كان يفعل معهما هذا

---

(3) زبرني: وزجرني ومنعني.

(4) أبلي وأخلقي: من بلي الثَّوب إذا صار عتيقًا، وكذلك «أخلقي» بمعناه، وهو كناية عن الدُّعاء بطول بقاء الثَّوب وصلاحه للُّبس، وفي رواية: «أخلفي» ـ بالفاء ـ والمعنى: يخلف الله لك غيره.

(5) أخرجه البخاري في «صحيحه» في مواضع مختلفة منها: (2906)، ولفظة: «ذكر»؛ الضَّمير فيها يرجع إلى أمِّ خالد أو إلى الثَّوب؛ والمعنى بقاء الثَّوب عندها مدَّة طويلة أو بقاؤها عند النَّبيِّ ﷺ مدَّة، والله أعلم.

(6) «فتح الباري» (10/425).

(7) (3908).

(8) «عمدة القاري» (22/5).

(9) وأمَّا حديث: «**من كان له صبي فليتصابى له**» فهو ضعيف كما ذكر ذلك الألباني في ضعيف الجامع برقم (5800).

الصَّنيع في المسجد وهو على المنبر أو الصَّلاة فمن باب أولى أن يكون هذا في البيت، وفي هذا دليل على ضرورة إشباع الطِّفل عاطفيًّا ونفسيًّا في هذه المرحلة بالحنان والعطف والرِّعاية، وأن يجعل البيت بيئة حميمة للطِّفل مشحونة بكلِّ معاني الأنس والدِّفء.

4 ـ لذا يذهب كثيرٌ من الباحثين إلى أن المراحل الأولى من نموِّ البنت ـ وخاصَّة في الجانب النَّفسي ـ هي أهمُّ مرحلة في بناء شخصيَّة الفتاة، وإذا علمنا أنَّ السَّنوات الخمس الأولى من عمرها إنَّما تقضيها بين أحضان أسرتها فإنَّ المسؤوليَّة الوالديَّة تتأكَّد في هذه المدَّة.

وإنَّ من أهمِّ واجبات الوالدين تجاه البنت توفير الدِّفء والحنان والشُّعور بالأمان والرِّعاية النَّفسيَّة بما يجعلها تقتنع بأنَّها في عالم لا ترغب في التَّمرُّد عليه أو الاستغناء عنه، أو البحث عن بدائل أخرى أكثر تجاوبًا وتفهُّمًا لنفسيَّتها وحاجاتها.

فالبنت الَّتي تشعر بأنَّ أباها قريبٌ منها يلامس شعرها ويقبِّل خدَّها ويحضنها ويلعب معها هي محصَّنة نفسيًّا ـ بإذن الله ـ ضدَّ أيِّ انحراف أو إغراء يُمارس عليها خارج أسرتها بدعوى مصلحتها والإشفاق عليها.

ودليل هذا أنَّ كثيرًا من التَّقارير الجنائيَّة تعزو انجراف الفتاة نحو الرَّذيلة والسُّلوك المخلِّ بالحياء إلى سوء المعاملة الوالديَّة والإهمال للبنت في صغرها، فيتولَّد لديها شعورٌ بالحرمان العاطفي الَّذي تريد إشباعه بأيِّ طريقة عند غيرهما، بل بعض الدِّراسات الميدانيَّة تصرِّح فيها البنت بكلِّ مرارة أنَّ أباها ما قبَّلها يومًا أو احتضنها حينًا.

ومن صور الإشباع السِّلبي أنَّ بعض المعلِّمات تتفاجأ باعترافات تلميذتها المراهقة حين تصارحها بأنَّها تشعر بميل وانجذاب عاطفي نحوها لا يفارقها ليلاً ولا نهارًا وأنَّها أصبحت عالمها الوحيد الَّذي لا يفارق مخيِّلتها، بل ربَّما زاد الأمر على حدِّه إذا أشعرت أستاذتها بالانزعاج والقلق من اهتمامها بغيرها وربَّما أدَّى ذلك بدافع الغَيْرَةِ الوهميَّة إلى كره زميلاتها في الفصل اللَّواتي ينافسنها معلِّمتها ومثلها الأعلى.

إنَّ هذه الصُّور السِّلبيَّة وغيرها ممَّا أستحي أن أذكره لَيَدْعُو بإلحاح إلى ضرورة الاهتمام النَّفسي والرِّعاية السُّلوكيَّة للبنت الصَّغيرة وهي في محضن الأسرة تتفيَّأ في ظلالها أنس الحبِّ وقُبْلَة العطف ولمسة الحنان، يغدقها الأبوان باستمرار على صغيرتهما فلا يحوجانها إلى غيرهما.

ولا يظنُّ الأب أنَّ توفير الحاجات المادِّيَّة لابنته من جوَّال (نقَّال) وكمبيوتر ومصروف يومي وغرفة مؤثَّثة بكلِّ ما يلزم كفيلٌ بإشباع حاجاتها النَّفسيَّة، بل ربَّما يكون لهذا أثر سلبيٌّ على سلوك الطِّفلة حين تسيء استخدامها؛ إذ يكرس دلالها المفرط ويشعرها بأنَّها كبيرة لها مطلق التَّصرُّف في ما تملكه، وتزداد الحالة سوءًا إذا كانت البنت أكبر من أخيها الصَّغير الَّذي يحظى باهتمام الوالدين المبالغ فيه من احتضان وتقبيل على مرأى أخته الَّتي ما عُومِلَتْ بهذا اللُّطف في صغرها»[10].

(10) انظر مقالاً بعنوان: «لمسة الحنان والوقاية من الانحراف» للباحث فريد عزُّوق في مجلَّة «الشَّمال التَّربوي» الصَّادرة عن إدارة التَّعليم بعرعر السُّعودية، العدد الأوَّل (ص53).

تحذير أهل الإيمان من دعوة وحدة الأديان

عباس ولد عمر
إمام خطيب. الجزائر

إنَّ من عقائد الإيمان المهمَّة الَّتي يجب على المسلم أن لا يحيد عنها، ولا يتردَّد في صحَّتها، اعتقاده أنَّ اللّه لا يقبل من النَّاس دينًا غير الدِّين الَّذي جاء به خاتم رسله وأنبيائه محمَّد بن عبد الله ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ، وأنَّ شريعته قد نسخت كلَّ شريعة ورسالة كانت قبل بعثته، قال الشَّيخ أحمد بن مشرف الأحسائي المالكي في نظمه لمقدِّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني:

ودينه نسخ الأديـان أجمعهـا
وليس ينسخ مـا دام الصفا وحِـرا
محمدٍ خير كلِّ العـالمين به
ختم النَّبيِّين والرُّسل الكرام جرى
وليس من بعده يوحى إلى أحد
ومـن أجـاز فحلَّ قتلـه هــدرا

وهذا الأمر في الحقيقة ممَّا عُلِمَ بالضَّرورة من دين الإسلام، فكان في الأصل لا يحتاج إلى كثيرِ بيان، لكنَّنا وجدنا في زمان كثر فيه المتزيون بزيِّ أهل العلم، المنتسبون إلى أهل الفقه، ممن يجادل في القطعيَّات، ويشكِّك في قواعد الدِّين الكليَّات، حتَّى صارت بعض أصول الإيمان ميدانًا للأخذ والرَّدِّ، ومحلَّ مراء وسعي إلى النَّقض.

والَّذي دفعني إلى كتابة هذه الكلمات خبر عجيب مفاده أن (138) داعية إسلاميًّا وجَّهوا خطابًا إلى كبار زعماء وقساوسة الدِّيانة النَّصرانيَّة على رأسهم بابا الفاتيكان من أجل رأب الصَّدع المتزايد بين المسلمين والنَّصارى في العالم!!!

وهذا أمر في غاية الخطورة، وأصبح لأجله لزامًا الصَّدع بواجب البيان، بتوضيح ما تقرَّر من عقائد الإيمان، حتَّى لا يروج على أبناء المسلمين مثل هذا الباطل والبهتان، ولا عاصم لهم منه إلاَّ بالرُّجوع إلى السُّنَّة والقرآن، ففيهما عصمةٌ من كلِّ ضلالة وأمان.



قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: 19]، قال العلامة ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية: «وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ إخبار من الله تعالى بأنَّه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام، وهو اتِّباع الرُّسل فيما بعثهم الله به في كلِّ حين، حتَّى ختموا بمحمَّد ﷺ، الَّذي سدَّ جميع الطُّرق إليه إلاَّ من جهة محمَّد ﷺ، فمن لقي الله بعد بعثة محمَّد ﷺ بدين على غير شريعته، فليس بمتقبَّل»[1].

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [آل عمران: 85]، فأخبر سبحانه أنَّ الَّذي يطلب دينًا غير دين الإسلام الَّذي جاء به محمَّد ﷺ فلن يقبل منه ويكون مردودًا عليه، ولو زعم أنَّه يتقرَّب به إلى الله، فإنَّ ذلك لا ينفعه ولا يشفع له، ويكون يوم القيامة من الخاسرين جزاءً على تكذيبه بخير رسل الله وخاتمهم، وإعراضه عن القرآن الَّذي هو أفضل كتب الله وبه نسخت، وإذا كان في الآخرة من الخاسرين فإنَّ الجنَّة عليه حرام، وهو في نار جهنَّم خالدًا مخلَّدًا فيها، قال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٦﴾ ﴾ [البينة: 6]، وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ ﴾ [المائدة: 72]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [البقرة: 161 ـ 162] وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ [آل عمران: 91]، وقال كذلك: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴿٣٤﴾ ﴾ [محمد: 34]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ ﴾ [الأعراف: 40].

ومعنى الآية: أنَّ الكفَّار من أهل الكتاب والمشركين لا يحلُّ لهم دخول الجنَّة إلاَّ إذا تمكَّن الجمل من الدُّخول في سمِّ الخياط وهو ثقب الإبرة، وهذا كما يقول العلماء معلَّق على شرط مستحيل، والمعلَّق على مستحيلٍ مستحيلٌ.

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ

(1) «تفسير ابن كثير» (1/549).

مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء: 48] وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾﴾ [النساء: 116]، فكلُّ ذنب عسى الله أن يعفوَ عنه ويتجاوز إلاَّ ذنبًا واحدًا هو الكفر والشِّرك به سبحانه.

ولعلَّ قائلاً يقول: إنَّما نصَّت الآية على استثناء الشِّرك فكيف أدخلتم فيه الكفر؟ وهذا الاعتراض إن وجد فلا يكون إلاَّ من جاهل بأصول الدِّين وكليَّاته، وإنَّما أوردته لأنَّنا عهدنا من القوم أنَّهم يتمسَّكون بأدنى شبهة يجدونها، وسيأتي قريبًا مثالٌ من أمثلة ذلك ـ والجواب عليه: أنَّ الكفر والشِّرك ملَّة واحدة وإن تعدَّدت طرائقها أو اختلفت مسالكها، وهما سواء في عدم الاغتفار كما دلَّت على ذلك آية سورة محمَّد المتقدِّمة.

ومن النُّصوص الَّتي تدلُّ أيضًا على هلاك وخسران من تعبَّد لله بغير شريعة محمَّد ﷺ ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لاَ يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، يَهُودِيّ وَلاَ نَصْرَانِيّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلاَّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»[2] قال سعيد بن جبير: كنت لا أسمع بحديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلاَّ وجدت تصديقه في القرآن، وتصديق هذا الحديث في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ﴾ [هود: 17][3]، قال الإمام النَّووي عند شرحه لهذا الحديث: «وأمَّا الحديث الثَّاني: ففيه نسخُ المِلَلِ كلِّها برسالة نبيِّنا ﷺ، وفي مفهومه دلالة على أنَّ من لم تبلغه دعوة الإسلام فهو معذور، وهذا جارٍ على ما تقدَّم في الأصول أنَّه لا حكم قبل ورود الشَّرع على الصَّحيح ـ والله أعلم ـ، وقوله ﷺ: «**لاَ يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ**»: أي من هو موجود في زمني وبعدي إلى يوم القيامة، فكلُّهم يجب عليهم الدُّخول في طاعته، وإنَّما ذكر اليهوديَّ والنَّصرانيَّ تنبيهًا على مَنْ سواهما، وذلك لأنَّ اليهود والنَّصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أنَّ لهم كتابًا فغيرهم ممَّن لا كتاب له أولى، والله أعلم»[4].

هذا هو الحقُّ، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ﴾ [يونس: 32].

فإذا تقرَّر هذا فليعلم أنَّ الدَّعوة الَّتي يروِّج لها بعض النَّاس تحت شعار «الدَّعوة إلى وحدة الأديان» دعوةٌ باطلة مناقضة لأصل الإيمان، لا

(2) رواه مسلم (153).

(3) انظر: «تفسير ابن كثير» (2/1461).

(4) «شرح النَّووي على مسلم» (ص237 ـ ط. ابن حزم).



ينبغي لمسلم أن يشكَّ في زَيْفِها وبطلانها البتَّة، كيف لا وهي دعوةٌ إلى التَّسوية بين الحقِّ والباطل، ودعوة إلى الجمع بين الإيمان والكفر، دعوة إلى عدل الأبرار بالفجَّار، وربُّنا يقول: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝٣٦﴾ [القلم: 35 ـ 36]، والنَّبيُّ ﷺ يقول: «**كَمَا لاَ يُجْتَنَى مِنَ الشَّوْكِ العِنَبُ، كَذَلِكَ لاَ يُنَزَّلُ الأَبْرَارُ مَنَازِلَ الفُجَّارِ، فَاسْلُكُوا أَيَّ طَرِيقٍ شِئْتُمْ، فَأَيُّ طَرِيقٍ سَلَكْتُمْ وَرَدتمْ عَلَى أَهْلِهِ**»[5]؛ حتَّى إنَّا سمعنا منهم من يقول: «إخواننا النَّصارى»!، والحقُّ أنَّهم ليسوا إخوانًا لنا؛ لأنَّ الشَّرع لم يعتبر رابطة أخويَّة إلاَّ رابطة الإيمان، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]، ولكنَّا نقول لهم كما قال إمام الحنفاء والموحِّدين فيما ذكر الله عنه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ...﴾ [الممتحنة: 4]، ثمَّ إنَّ القول عنهم إنَّهم إخوانٌ لنا يفضي إلى محبَّتهم وموالاتهم، وقد قال الحقُّ جلَّ في علاه: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ...﴾ [المجادلة: 22]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥١﴾ [المائدة: 51]، ولم يقف القائل آنفًا ـ وهو ممَّن يشار إليه بالبنان ـ عند هذا الحدِّ من الغَيِّ، بل زاد عليه موبقة أخرى لما أراد أن يستدلَّ لصحَّة مقولته: «إخواننا النَّصارى» فقال: «يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10] وهم مؤمنون من وجه آخر»؟!، وليس لي إلاَّ أن أترك هذا الكلام من غير تعليق!!

فالعجب ممَّن نشأ في بلاد الإسلام وقرأ القرآن كيف تروج عليه هذه الدَّعوة، فضلاً عن أن يكون من طلبة العلم الشَّرعيِّ، فضلاً عن أن يكون من أهل المناصب الدِّينيَّة العُلْيَا، ولكنَّه الرُّكون إلى الَّذين كفروا والمسارعة إلى مودَّتهم؛ وهذه الدَّعوة الآثمة لا يمكن أن يكون لها وقع في قلوب المؤمنين مع ما تقدَّم من النُّصوص الجليَّة الصَّريحة، ولكن أهلها يلبِّسون ويموِّهون، ويلوون أعناق النُّصوص لتتوافق مع ما يهوون، خاصَّة مع بعد أكثر المسلمين عن التَّفقُّه في دين ربِّهم، وطلب الهداية من كتابه وسنَّة نبيِّهم.

---

(5) رواه أبو نعيم في «الحلية» (31/10) عن يزيد بن مرثد وهو مرسل ضعيف إلاَّ أنَّ له شاهدًا يرتقي به إلى درجة الحسن؛ انظر: «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (2046).

لهذا كان لا بدَّ من تعرية هذه الدَّعوة وفضحها ببيان حقيقتها، وكشف زيفها ونقض شبهاتها.

وخلاصة ما يورده أصحاب هذه الدَّعوة قولهم: «نحن ـ يعني المسلمين واليهود والنَّصارى ـ أهل ديانات سماويَّة، وكلٌّ منَّا يعبد ربًّا واحدا»، وهذا من أعظم البهتان، ذلك أنَّ اليهود والنَّصارى اليوم ليسوا أهل ديانة سماويَّة، بل هم أهل ديانة أرضيَّة محرَّفة؛ لأنَّنا لا نشكُّ أنَّ التَّوراة والإنجيل الَّتي بأيديهم كتابان محرَّفان لا تجوز نسبتهما لرُسُل الله، وكيف ينسبان إلى رسولين من أولي العزم من الرُّسل وفيهما أعظم الكفران وأكبر البهتان، من نسبة الولد لله ووصفه بالنَّقائص واعتقاد ألوهيَّة عيسى عليه السلام وغير ذلك من الطَّوامِّ، ثمَّ لو فرضنا جدلاً أنَّ عند بعضهم كتابًا غير محرَّف ـ وهذا لا يكون ـ فإنَّه بعد بعثة محمَّد صلى الله عليه وسلم لا ينفع التَّقرُّب إلى الله بكتابٍ سابق؛ لأنَّ القرآن نسخ كلَّ كتاب إلى أن يَرِثَ الله الأرض ومن عليها، والخلائق كلُّهم ملزمون بالدُّخول في شريعة محمَّد صلى الله عليه وسلم، رَوَى الإمام أحمد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أنَّ عمر بن الخطَّاب أتى النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم بكتابٍ أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم فغضب فقال: «**أَمُتَهَوِّكُونَ**[6] **فِيهَا يَا ابْنَ الخَطَّابِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا نَقِيَّةً، لاَ تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَى** صلى الله عليه وسلم **كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلاَّ أَنْ يَتَّبِعَنِي**»[7]، فهذا موسى كليم الله لَوْ وُجِدَ في زمن بعثة نبيِّنا صلى الله عليه وسلم لم يكن يَسَعُهُ إلاَّ أن يدخل في شريعته، فكيف بمن دونه، وتصديق هذا الحديث في كتاب الله عزَّ وجلَّ، قال سبحانه: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (٨١)**﴾ [آل عمران: 81].

وقد نُقل في تأويل هذه الآية عن السَّلف تفسيران، الأوَّل: أنَّ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ أوجب على أنبيائه بهذا الميثاق أن يصدِّق بعضهم بعضًا، ويؤمن السَّابق باللاَّحق وينصره؛ والثَّاني: أنَّ المقصود بالرَّسول هنا هو نبيُّنا محمَّد ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ، فأخذ الله على أنبيائه أنَّهم لو أدركوا محمَّدًا صلى الله عليه وسلم لكان واجبًا عليهم أن يؤمنوا به وينصروه ويصدِّقوه.

قال العلاَّمة محمَّد الأمين الشّنقيطي: «وهذه الآية الكريمة على القول بأنَّ المراد بالرَّسول فيها

(6) أي: أمتحيِّرون في دينكم حتَّى تأخذوا العلم من غير كتابكم.

(7) «المسند» (387/3) وهو حسن كما في «إرواء الغليل» (1589).

نبيُّنا ﷺ كما قاله ابن العبَّاس وغيره فالأمر واضح، وعلى أنَّها عامَّة فهو ﷺ يدخل في عمومها دخولاً أوَّليًّا»(8)؛ فعلى هذا يكون تكذيب اليهود والنَّصارى بنبوَّة محمَّد ﷺ في الحقيقة تكذيبًا بنبوَّة موسى وعيسى عليهما السلام؛ لأنَّه قد أخذ عليهما الميثاق أن يؤمنوا به وينصروه، وقد جاءت البشارة بمجيئه في كتابيهما، قال جلَّ ثناؤه: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: 157]؛ ثمَّ إنَّه قد تقرَّر في الشَّريعة أنَّ الَّذي يكذِّب بنبيٍّ واحد فهو كمن كذَّب بجميع الرُّسُل والأنبياء، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٠٥﴾ [الشعراء: 105] وقال: ﴿كَذَّبَتۡ عَادٌ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٢٣﴾ [الشعراء: 123]، وقال: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٤١﴾ [الشعراء: 141]، وقال: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٦٠﴾ [الشعراء: 160]، وقال: ﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧٦﴾ [الشعراء: 176]، وقوم نوح إنَّما جاءهم نوح وحده وهو أوَّل رسول إلى أهل الأرض(9) فمع ذلك حكم الله عليهم بتكذيب جميع المرسلين، وكذلك الأمم الأخرى عاد وثمود وقوم لوط وقوم شعيب إنَّما جاءهم رسول واحد وقد حكم الله عليهم بنفس الحكم، والمقصود بذلك كما قال ابن كثير: «نزَّل الله تعالى تكذيبهم له ـ يعني: نوحا ـ منزلةَ تكذيبهم جميع الرُّسل»(10)، ويؤيِّد هذا قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٍ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ١٥١﴾ [النساء: 150 ـ 151].

وأمَّا قولهم: «نحن نعبد ربًّا واحدًا» فهذا أيضًا من أبطل الباطل، قال الله تعالى لنبيِّه: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ٥ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ٦﴾ [الكافرون: 1 ـ 6]، فهم لا يعبدون الإله الَّذي يعبده المسلمون الموحِّدون؛ لأنَّ عبادتهم ـ وإن كانوا يزعمون أنَّها لله ـ ما هي في الحقيقة إلاَّ عبادة للشَّيطان، وهذه حال كلِّ من دان بغير دين الإسلام بعد بعثة محمَّد ﷺ إنَّما هو عابد للشَّيطان، والدَّليل على هذا قول ربِّنا جَلَّ في علاه: ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ

(8) «أضواء البيان» (7/129).

(9) كما جاء في حديث الشَّفاعة الطَّويل.

(10) «تفسير ابن كثير» (3/2113).

عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾﴾ [يس: 60]، وقول إبراهيم عليه السلام لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾﴾ [مريم: 44] مع أنَّه لا يكاد يعرف في الغالب من أحوال النَّاس من يقصد الشَّيطان بالقربة والعبادة، ولكن لـمَّا كان كفرهم وشركهم استجابةً لأمر الشَّيطان كانوا في الحقيقة عابدين له.

ومن الخطأ الشَّنيع أيضًا ما يقع فيه بعض المسلمين من التَّرحُّم والاستغفار للكفَّار من النَّصارى أو من غيرهم، وهذا ممَّا لا يجوز قطعًا بنصِّ القرآن، قال الله سبحانه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة: 113 - 114]، فهذا نبيُّ الله وخليله تبرَّأ من أقرب النَّاس إليه وكفَّ عن الاستغفار له لـمَّا تبيَّن له أنَّه عدوٌّ لله؛ لأنَّ حبَّهم وبغضهم كان لله؛ فمن كان جاهلاً بهذا الحكم فليتعلَّم، وأمَّا من كان عالِما وأصرَّ فليس لنا إلاَّ أن نقول له: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٠٩﴾﴾ [النساء: 109]؛ ثمَّ أين هؤلاء من حديث النَّبيِّ ﷺ الَّذي رواه الطَّبراني عن سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه قال: جاء أعرابيٌّ إلى النَّبيِّ ﷺ فقال: إنَّ أبي كان يصل الرَّحم وكان وكان فأين هو؟ قال: «**فِي النَّارِ**»، فكأنَّ الأعرابيَّ وجد من ذلك فقال: يا رسول الله! فأين أبوك؟ قال: «**حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ**»، قال: فأسلم الأعرابيُّ بعد، فقال: لقد كلَّفني رسول الله ﷺ تعبًا: ما مررت بقبر كافر إلاَّ بشَّرته بالنَّار[11].

قال الشَّيخ الألباني: «وفي هذا الحديث فائدة هامَّة أغفلتها عامَّة كتب الفقه، ألا وهي مشروعية تبشير الكافر بالنَّار إذا مرَّ بقبره، ولا يخفى ما في هذا التَّشريع من إيقاظ المؤمن وتذكيره بخطورة جرم هذا الكافر، حيث ارتكب ذنبًا عظيمًا تهون ذنوب الدُّنيا كلُّها تجاهه ولو اجتمعت، وهو الكفر بالله - عزَّ وجل - والإشراك به الَّذي أبان الله تعالى عن شدَّة مقته إيَّاه حين استثناه من المغفرة فقال:

(11) رواه الطَّبراني في «المعجم الكبير» (1/19/1) وهو صحيح، وهو عند ابن ماجه (1573) إلاَّ أنَّ بعض رواته جعله عن سالم عن أبيه - يعني ابن عمر -، والصَّواب ما في رواية الطَّبراني: عن عامر بن سعد عن أبيه؛ انظر: «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (18).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء : 48]، ولهذا قال ﷺ لمَّا سُئل أيّ الذّنب أكبر؟: «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» متَّفق عليه.

وإنَّ الجهل بهذه الفائدة ممَّا أدَّى ببعض المسلمين إلى الوقوع في خلاف ما أراد الشَّارع الحكيم منهم، فإنَّنا نعلم أنَّ كثيرًا من المسلمين يأتون بلاد الكفر لقضاء بعض المصالح الخاصَّة أو العامَّة، فلا يكتفون بذلك حتَّى يقصدوا زيارة بعض قبور من يسمُّونهم بعظماء الرِّجال من الكفَّار! ويضعون على قبورهم الأزهار والأكاليل ويقفون أمامها خاشعين محزونين، ممَّا يُشعر برضاهم عنهم وعدم مقتهم إيَّاهم، مع أنَّ الأسوة الحسنة بالأنبياء عليهم السلام تقضي خلاف ذلك كمَّا في هذا الحديث الصَّحيح، واسمع قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا ﴾ [الممتحنة : 4] الآية، هذا موقفهم منهم وهم أحياء فكيف وهم أموات؟!» اهـ[12].

وفي الأخير أُذكِّر كلَّ مسلم ـ غرَّته هذه الدَّعوة أو تردَّد في شأنها ـ بقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ [آل عمران : 100 ـ 101]، وقول الله سبحانه: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ ﴾ [البقرة : 120]، فوالله إنَّهم لا يحبُّوننا ولن يرضوا عنَّا كما أخبر تعالى وإن زخرفوا لنا القول وزيَّنوا لنا الخلق والفعل، ومن رأى في الواقع خلاف ما جاء في هذه الآية وظنَّ أنَّهم محسنون معاملته، فليعلم أنَّ ذلك ما كان إلاَّ لأنَّه متَّبع لأهوائهم، راكب لسَنَنِهِمْ، هذا نقوله لإخواننا المسلمين، أمَّا اليهود والنَّصارى فنقول لهم ما أمرنا به ربُّنا عزَّ وجلَّ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [آل عمران : 64]، والله من وراء القصد وهو يهدي السَّبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

(12) «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (1/ 57).




العدوُّ اللَّدود للتَّنصير

❁ قال الشَّيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله:

«وهذا التَّبشير المسيحي (الإنساني) يرى أنَّ أعدى عدوٍّ له المصلحون المسلمون؛ لأنَّهم يدعون إلى الإسلام النَّقيِّ، والإسلام النَّقيُّ لا مَطْمَعَ للتَّبشير في طَرْقِ حِماه».

[«آثار البشير الإبراهيمي» (4/196)]



لا تحدِّث بكلِّ ما تسمع

❁ قال عبد الرَّحْمَنِ بنَ مَهْدِي رحمه الله:

«لاَ يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمْسِكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ».

[«مقدمة صحيح مسلم» (ص8)]

دسيسة شيطانيَّة

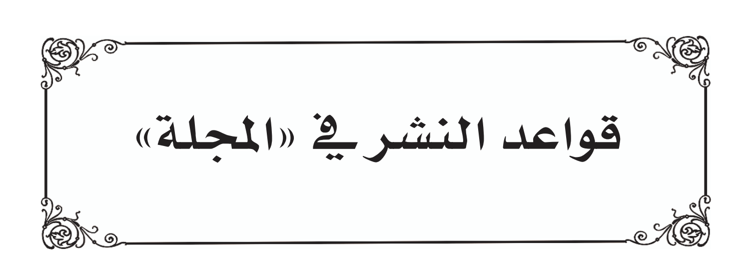


❁ قال العلامة الشَّوكاني رحمه الله:

«فإنَّ الرَّجلَ قد يكون له بصيرةٌ وحسنُ إدراكٍ ومعرفةٌ بالحقِّ ورغوبٌ إليه فيخطئُ في المناظرة، ويحمله الهوى ومحبَّةُ الغَلَب وطلب الظُّهور على التَّصميم على مقاله، وتصحيح خطئه، وتقويمِ معوجِّه بالجدال والمراء، وهذه الذَّريعة الإبليسيَّة والدَّسيسة الشَّيطانيَّة قد وقع بها من وقع في مهاوٍ من التَّعصُّبات، ومزالقَ من التَّعسُّفات عظيمةِ الخطر مَخوفةِ العاقبة.

[«أدب الطَّلب» للعلامة الشَّوكاني (ص110 ـ 111)]





1 ـ أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها.

2 ـ أن يكون المقال متسمًا بالأصالة والاعتدال.

3 ـ أن يُحَرَّر المقال بأسلوبٍ يحقق الغرض، ولغةٍ بعيدة عن التكلف والتعقيد.

4 ـ الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.

5 ـ أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخطٍّ واضح مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.

6 ـ ألا يزيد المقالُ على خمس صفحات.

7 ـ أن يَذكر صاحبُ المقال اسمَه الكامل وعنوانَه ورقمَ هاتفه، ودرجتَه العلمية إن وُجِدَت.

8 ـ المقالاتُ أو البحوثُ التي لا تُنشر لا تُرَدُّ لأصحابها.